جان-ماري جيهينو

# نهاية الديموقراطية

ترجمة حليم طوسون

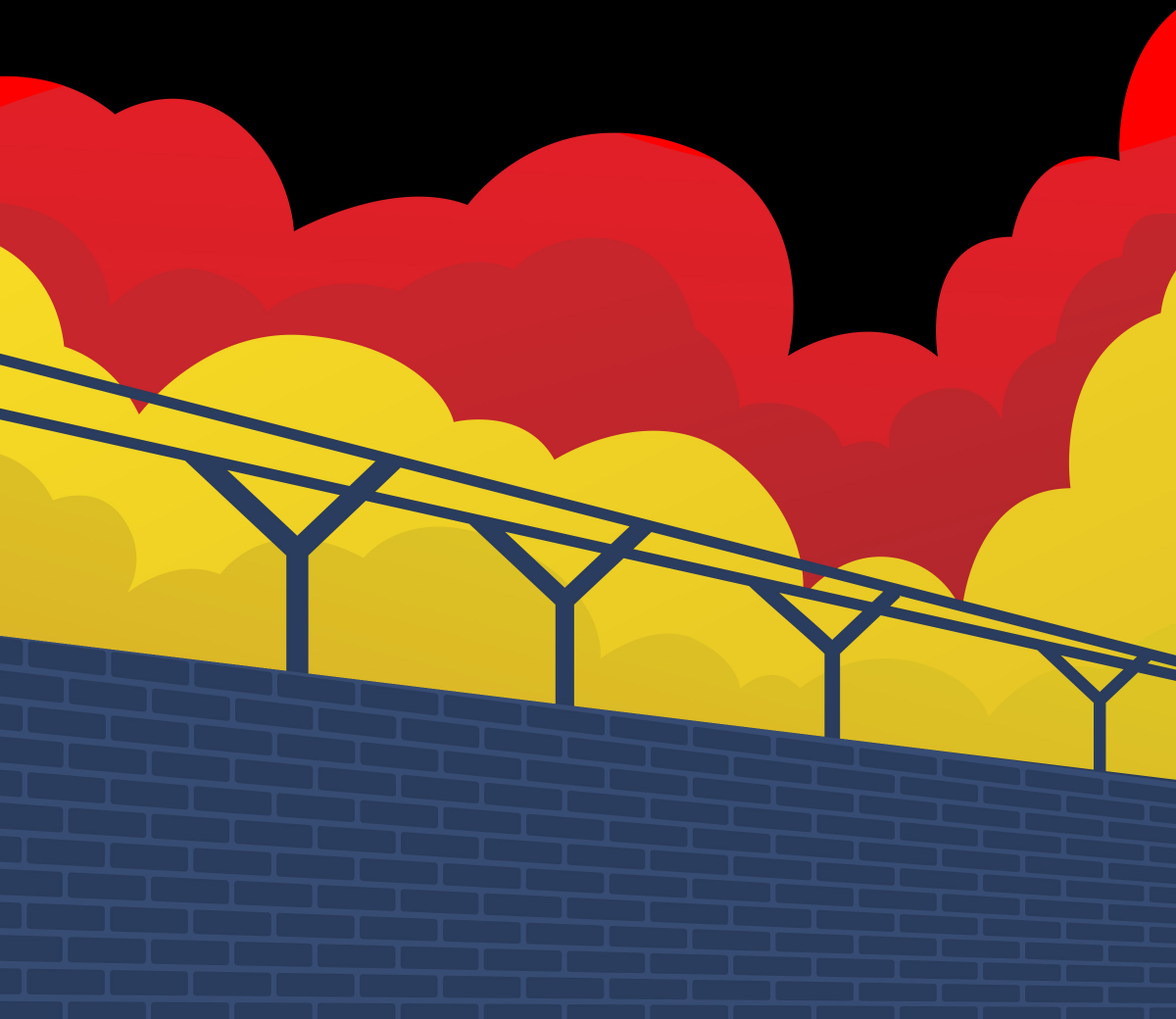

# نهاية الديموقراطية

**تأليف**
**جان-ماري جيهينو**

ترجمة
حليم طوسون

هنـــداوي

# نهاية الديموقراطية

جان-ماري جيهينو

**La Fin de la démocratie**

Jean-Marie Guéhenno

**الناشر مؤسسة هنداوي**
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
**تليفون:** ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
**البريد الإلكتروني:** hindawi@hindawi.org
**الموقع الإلكتروني:** https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

---

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٠ ٣٤٦٧ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الفرنسية عام ١٩٩٣.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٩٥.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي. جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لأسرة السيد الأستاذ حليم طوسون.

# المحتويات


| | |
|---|---|
| مقدمة | ٩ |
| ١- نهاية الأمم | ١٣ |
| ٢- نهاية السياسة | ٢٥ |
| ٣- لبننة العالم؟ | ٣٧ |
| ٤- إمبراطورية بلا إمبراطور | ٤٥ |
| ٥- أغلال غير مرئية | ٥٩ |
| ٦- ضرورة الامتثال | ٦٥ |
| ٧- أديان بلا رب | ٧٥ |
| ٨- العجل الذهبي | ٨٣ |
| ٩- العنف الإمبراطوري | ٨٩ |
| خاتمة | ٩٧ |

وتكون مملكة رابعة صلبة كالحديد؛ لأن الحديد يدق ويسحق كل شيء، كالحديد الذي يُكسِّر تسحق وتُكسِّر كل هؤلاء. وبما رأيت القدمين والأصابع بعضها من خزف والبعض من حديد؛ فالمملكة تكون منقسمة، ويكون فيها قوة الحديد من حيث إنك رأيت الحديد مختلطًا بخزف الطين وأصابع القدمين بعضها من حديد والبعض من خزف؛ فبعض المملكة يكون قويًّا والبعض قَصمًا. وبما رأيت الحديد مختلطًا بخزف الطين فإنهم يختلطون بنسل الناس ولكن لا يتلاصق هذا بذاك كما أن الحديد لا يختلط بالخزف.

تفسير حلم نبوخذ نصر
دانيال، الإصحاح الثاني

# مقدمة

هل ستظل الديموقراطية حية بعد عام ٢٠٠٠م؟ يبدو طرح هذا السؤال ضربًا من الاستفزاز بينما العالم الشيوعي ينهار تحت سمعنا وبصرنا. ومع أن أحدًا لا يشك في أن سقوط حائط برلين كان إيذانًا بنهاية حقبة، إلا أنه يتعين أن نحدد بدقة ماهية تلك الحقبة التي ولَّت، حتى نقدِّر الأبعاد الحقيقية لذلك الحدث.

ويرى المتفائلون أن هذه الحقبة بدأت في عام ١٩٤٥م، بعد أن ألحقنا الهزيمة بهتلر باسم الكفاح من أجل الديموقراطية. غير أن ذلك الانتصار تحقق بمساعدة ستالين فكان ثمنه خضوع نصف أوروبا للعبودية. وبعد ذلك بخمس وأربعين سنة، تحقق النصر كاملًا وبدا وكأن معركة الأفكار حُسمت. فمن ذا الذي يستشهد الآن بلينين ليعترض على مونتيسكيو؟ وهكذا يبدو وكأن تطور الفكر السياسي بلغ مرحلته الأخيرة وأن الجمهورية الليبرالية، وريثة القرن الثامن عشر وفلسفة التنوير، غدت تمثل الشكل النهائي لتنظيم البشرية. فكأن كوندورسيه، الذي آمن بأن التربية تؤمِّن التقدم الفكري والأخلاقي قد أحرز قصب السبق وأننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من نهاية التاريخ، هذا إذا كان التاريخ يتمثل أصلًا في الصراع بين الأفكار.

ويشجب المتشائمون ذلك التفسير الذي يرونه مفرطًا في التبسيط. فالحقبة التي انتهت أخيرًا لم تبدأ في عام ١٩٤٥م ولكن منذ ١٩١٧م. فقد سُد باب الاجتهادات الأيديولوجية للثورة البلشفية ولم نشهد مع ذلك نهاية التاريخ بل عودة القوميات؛ فكل أزمة جديدة تنفجر في أوروبا تذكِّر المتشائمين بفترة ما بين الحربين، وفي رأيهم أن القومية تشكِّل الخطر الرئيسي. وعليه فإن الحداثة المظفرة يتهددها على ما يبدو الرجوع إلى التاريخ وأن روح القرن التاسع عشر تطاردنا.

ولكن هذا الكتاب يقترح تشخيصًا مغايرًا تمامًا. فعام ١٩٨٩م لا يُنهي حقبة بدأت في ١٩٤٥ أو ١٩١٧م، بل يختم ما تم إرساؤه بفضل ثورة ١٧٨٩م في فرنسا ويضع حدًّا لعصر الدولة القومية.

لقد كانت الحرب الباردة بمثابة مغنطيس ضخم يجتذب برادة حديد المؤسسات السياسية؛ فأفرز الاستقطاب بين الشرق والغرب — طوال عدة عقود — نظامًا تلتزم به المجتمعات البشرية. ففي العالم الثالث صمدت الدكتاتوريات بفضل الصداقات الخارجية؛ لأنها كانت بمثابة ورقة رابحة في المواجهة الشاملة. وفي العالم المتقدم صناعيًّا طرحت جانبًا قضية هويتنا السياسية؛ إذ كان يتعين التصدي أولًا للتهديد الشيوعي. أما اليوم فقد تم التخلص من المغنطيس وتكونت من برادة الحديد المبعثر أكوام صغيرة لا داعي لها. وهذا الوضع الجديد لا يعود بنا إلى بداية القرن العشرين أو القرن التاسع عشر؛ لأن هناك قوى اقتصادية واجتماعية وثقافية قلبت تمامًا، في غضون ذلك، الظروف التي أتاحت الفرصة لقيام الدولة القومية. فالعالم الذي تجمدت أوضاعه نتيجة للتأثير المغنطيسي للحرب الباردة حجَّم تأثير تلك القوى على المؤسسات السياسية. وسيكون بإمكانها الآن أن تبرز بلا تحفظ، كما ستثار قضايا جذرية وستتعرض البديهيات، التي أقمنا عليها مؤسساتنا منذ القرن الثامن عشر، لصدمة حاسمة نتيجة لاتساع الهوة بين نظامنا السياسي وحقائق اليوم.

لقد آمنا بالمؤسسات وبقوة القوانين لتنظيم السلطة والتحكم فيها. وترسخت لدينا القناعة بأن خير وسيلة لضبط إيقاعات المجتمع تتمثل في تحجيم السلطة بالسلطة، وفي مضاعفة أقطابها مع الحرص على تجنب أي صدام بينها. وقد صاحب بناء تلك المؤسسات توزيع الثروات والسلطة، وهو ما تميزت به الحقبة الحديثة. ففي الحقب السابقة وعصور القحط كانت الملكية السلطةَ الحقيقية الوحيدة، ولم تكن هناك تفرقة بين النفوذَين الاقتصادي والسياسي؛ فكان معنى القوة قبل كل شيء الإفلات من العوز العام. وبدا لنا أن عصر «المؤسسات» أحرز تقدمًا لا يمكن تجاوزه، بالمقارنة مع ذلك الشكل البدائي للسلطة الأبوية. بَيدَ أنه يتعين علينا الآن أن نقرَّ بأن المؤسسات القائمة لم تَعُد قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وأن نكتشف أن الفروق بين العصر الذي نحن مقدِمون عليه ومؤسسات التنوير، أكبر من تلك التي كانت قائمة بين هذه المؤسسات والعصر الأبوي السابق عليها. وسنواجه المصاعب في القبول بذلك لأننا لم نعرف أي شيء آخر؛ إذ تُحدد كلمات الديموقراطية والسياسة والحرية أفقنا المعنوي، رغم أننا لم نَعُد

متأكدين حتى الآن من معرفة مغزاها الحقيقي، وقبولنا بها يعود من الآن فصاعدًا، إلى النشاط الانعكاسي أكثر مما يعود إلى إعمال التفكير.

وسيتبين لنا، نحن ورثة عصر التنوير، أننا بِتنا ورثة يعانون من فقدان الذاكرة؛ فقد تحوَّلت القوانين إلى وصفات، وغدا القانون منهجًا، وأصبحت الدولة القومية حيزًا تشريعيًّا. فهل يكفي هذا لتأمين مستقبل الفكر الديموقراطي؟ يجب أن نتساءل اليوم ما إذا كان من الممكن توفر الديموقراطية بدون أمة. لقد فقد صرح المؤسسات العظيم القواعد التي قام عليها وهو يطفو متحررًا من أي قيود، مثل بيوت سابقة التجهيز جرفها الفيضان.

كان مواطنو الجمهورية الرومانية الآيلة للسقوط يحنون إلى فضائل العهود الغابرة. وتباكِينا اليوم لن يوقف هو أيضًا المسيرة نحو إمبراطورية جديدة. والواقع أن ١٩٨٩م يسجل أُفول حقبة تاريخية طويلة تتوجت مع الظهور التدريجي للدولة القومية على أنقاض الإمبراطورية الرومانية. وهذا الشكل السياسي ذو الطابع الأكثر أوروبية من فكرة الإمبراطورية، والذي فرض نفسه في العالم طوال القرنين الماضيين، اعتبرناه نهاية مطاف لا غنًى عنه، مع أنه قد لا يكون سوى نتيجة عابرة لأوضاع تاريخية مرتبطة بظروف خاصة قد تزول مع انقضاء تلك الظروف. ونحن نُسمي العصر القادم «العصر الإمبراطوري»؛ لأنه يأتي أولًا في أعقاب عصر الدولة القومية، تمامًا كما حلت الإمبراطورية الرومانية محل الجمهورية الرومانية؛ فقد اتسع للغاية نطاق المجتمع البشري بالمقارنة مع مقتضيات قيام كيان سياسي. والمواطنون يشكلون بقدرٍ متناقص جمعًا قادرًا على التعبير عن السيادة الجماعية، وغدوا مجرد مواطنين لهم الصفة القانونية وأصحاب حقوق خاضعين لالتزامات في نطاق مفارق ذي حدود إقليمية يتزايد التباسها.

ويمكن نعت هذا العصر بالإمبراطورية لسبب آخر؛ ففكرة الإمبراطورية لا تخص أوروبا وحدها، وعليه فهي ليست أسيرة تقاليدنا السياسية. وهي تتفق مع حقبة جديدة؛ حيث سيكون التعريف الأوروبي للسياسة مسألة نسبية مع النجاح الذي يحرزه العالم الآسيوي. كما أن فكرة الإمبراطورية تصف عالمًا موحدًا ومحرومًا في الوقت نفسه من مركز. فتواجد المركز يتطلب في الواقع تنظيمًا هرميًّا للسلطة لا يتفق مع أوضاع عالمنا المعقدة. إننا نضع أقدامنا في التعقيدات دون أن ندري هل ستحقق تلك التعقيدات تقدُّمًا أو ستشكل عائقًا.

لقد مسَّت ثورة قوانين السلطة المنشآت أولًا؛ فانتهاء الحرب الباردة يتيح الآن لتلك الثورة الامتداد لتشمل المجال السياسي؛ والعالم الصناعي في مجموعه يكتشف أن قواعد

النفوذ راحت تتغير، انطلاقًا من واشنطن حتى طوكيو، ومرورًا ببروكسيل. لقد تصوروا أنه يكفي إحلال أمم عُليا محل الأمم (كما يجري الآن في نطاق الوحدة الأوروبية) على غرار إدماج المنشآت الصغيرة في المنشآت الكبرى. وقد بدأنا نلاحظ أن التغيير الذي يطرأ على حجم السلطة يغير من طبيعتها، وهذا الكتاب محاولة أولى لاستكشاف ذلك العالم الذي لا يزال جديدًا بالنسبة لنا.

هل يتعين أن نخاف قدوم هذا العالم؟ إنه لمن الخطأ الجسيم أن نعتبر عصر الدولة القومية غاية في حد ذاتها. فالتنظيم السياسي الذي ورثناه من فلسفة التنوير ليس إلا أحد فصول تاريخ البشرية، والوسيلة التي أتيحت لنا في مرحلة معينة من تطورنا لإرساء دعائم الحرية في ظل النظام السياسي. وهذا التعريف للحرية لن يظل متواجدًا بعد انقضاء الظروف الخاصة التي شهدت نشأة الدول القومية وازدهارها. ولذا يتعين أن نتفهم قواعد هذا العصر الجديد، لا لكي نكافحه — فذلك مجهود لا طائل من ورائه — ولكن من أجل إنقاذ ما يمكن ويجب إنقاذه بخصوص فكرة الحرية.

وها هي الإمبراطورية الرابعة في طريقها إلينا؛ إنها صلبة وهشة في آن واحد، وأقرب إلى روما والعالم القديم منها إلى العالم المسيحي. وهي تقوم على أنقاض الأيديولوجية وعلى حكام تلك الإمبراطورية الروسية التي زعمت لحين أنها الإمبراطورية الثالثة.

الفصل الأول

# نهاية الأمم

قد يبدو التحدث عن نهاية الأمم من المفارقات الصارخة بالذات في الوقت الذي تتفكك فيه أوصال الاتحاد السوفييتي تحت وطأة النزعات القومية، وتتوحد فيه الأمة الألمانية، وتشهد الأمم المتحدة تزايدًا في عدد الدول الأعضاء بشكل لم يُعهد أبدًا من قبل. كما أن الفكر القومي لم يُسبق له أن أظهر مداه الثوري بمثل هذا القدر. فهل يتعلق الأمر بالعودة إلى الجوهر أو بانتفاضة أخيرة لمعالجة سياسية أدت مهمتها التاريخية وباتت أقل قدرة على بث الآمال، وإيجاد حلول للمشاكل التي يطرحها الزمن؟

فالأمة فكرة حديثة العهد، وكانت المطالب الوطنية محرك عملية التخلص من الاستعمار. وقد تحوَّل الربط بين الحس القومي والمطالب الديموقراطية في أوروبا إلى ربط بين ذلك الحس القومي والمطالبة بالاستقلال، عندما امتد ليشمل عالمنا بأسره. كان ثوريو القرن التاسع عشر يطالبون بـ «الحرية»، كما طالب الخاضعون للاستعمار في القرن العشرين بالاستقلال؛ أي بالتخلص من النير الاستعماري. وهكذا لم يشكك أحد المعادلة القائلة بأن الاستقلال يساوي الحرية.

وظهرت منذ عشرين سنة شكوك بهذا الخصوص. وأشار البعض إلى أن الاستقلال لا يأتي دائمًا بالحرية لأنه لم يكن استقلالًا حقيقيًّا؛ فقد تحولت القوميات الجديدة المستعمَرة إلى ضحايا للاستعمار الجديد الذي يمكِّن الدول الاستعمارية السابقة من مواصلة استغلالها. ثم ظهر تفسير آخر بدا في أول الأمر وكأنه تنقيح للتفسير الأول، وإن كان قد تبيَّن لنا الآن أنه يثير قضايا جوهرية بخصوص فكرة الاستقلال نفسها. لقد تحررت تلك الأمم من نير الاستعمار لتقع في براثن تبعية أخرى تفرضها منظمات

دولية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[١*] وقد أُلفت الكتب لمحاولة البرهنة على أن تلك المنظمات تحمي في الواقع مصالح الأمم الرأسمالية الكبرى، ويتظاهر الناس حاليًّا في العديد من بلدان العالم الثالث ضد برامج تصحيح المسار الاقتصادي، كما كانوا يتظاهرون بالأمس ضد الشركات المتعددة القوميات، وأمس الأول ضد الإدارة الاستعمارية. ولكن هل نحن بصدد نفس المطلب؟

يظهر في الواقع من خلال تلك التطورات المتتالية مطلب جديد، لم يَعُد منصبًّا على علاقة التبعية إزاء الخارج، ولكن على قدرة القادة الوطنيين على تمثيل المصلحة الوطنية والذود عنها؛ فالمطلب القومي في بلدان العالم الثالث يتجه أكثر فأكثر نحو التماثل مع المطلب القومي للأوروبيين في القرن التاسع عشر؛ أي إنه أصبح المطالبة بالديموقراطية. ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا غدا الربط قائمًا بين الديموقراطية والتنمية، وتقوم المظاهرات في العديد من العواصم الأفريقية ضد قادة استنفدوا الرصيد المعنوي الذي اكتسبوه عن طريق النضال من أجل الاستقلال. وأضحى سقوط دكتاتوريات أوروبا، وبالأخص سقوط تشاوشسكو، مثالًا بالنسبة للنخب الأفريقية الجديدة؛ فالنموذج القبَلي لاستئثار أسرة بالسلطة بات مرفوضًا بوضوح، وفي الوقت نفسه يهيئ الحوار بين مانديللا ودي كليرك الإمكانات لأفريقيا لقيام بناء اجتماعي معقد إلى حد أكبر بكثير من تلك النماذج المختصرة التي كانت تُتخذ حتى الآن أساسًا للمطالب الوطنية. فالأمة لم تَعُد قناعًا للقبلية، بل المجال السياسي الذي يمكن أن تقوم الديموقراطية على أساسه.

وهذا التطلع الطَّموح يستحث الأمة ولكنه لا ينجح في إنقاذ فكرتها. وهو يلقي الضوء على الطابع العرضي للبنيات القومية بالمقارنة مع الأهداف المنشودة؛ فإذا كانت الأمة في حاجة إلى دولة لكي تصبح ديموقراطية؛ فأين هي الدولة في أفريقيا؟ وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ليست في هذا المجال سوى حالة قصوى لوضع يميل إلى الانتشار في العديد من بلدان العالم الثالث المتأزم. لقد توارت شرعية النضال من أجل الاستقلال دون أن تحل محلها شرعية أخرى. ولم يتبقَّ من ذلك الوضع الذي دمرته الأزمة الاقتصادية إلا الأجهزة الحكومية المتشعبة العاملة وفقًا لنموذج السلطة الموروث والمتحرر تدريجيًّا من الأبعاد القومية.

---

[١] *بل والأمم المتحدة التي يتحكم فيها خمس دول، بحق الفيتو وغيره، ولأربع من تلك الدول ماضٍ استعماري، وحاضر لا يرقى فوق مستوى الشبهات.

وتقدِّم اقتصاديات المخدرات صورة واضحة للتطاول على الدول، على يد عصابات التهريب عبر القومية الأقوى من تلك الدول. فالمخدرات تحل حيثما يصيب الدولة الوهن وتكون الظروف المناخية مواتية، مما يؤدي إلى تغيرات عميقة في المجتمع. وعليه، ليس هناك ما يدعو للدهشة إزاء تحوُّل أمريكا اللاتينية وأفغانستان بل ولبنان أيضًا إلى مراكز كبيرة لإنتاج المخدرات ومعالجتها. وأصبح الدخل الذي تحققه المخدرات يفوق مجمل المساعدات العامة للتنمية، وفقًا لإحصاءات لجنة المساعدة على التنمية التي تقدرها بمائة مليار دولار. ولذا فإن القضاء على تهريب المخدرات سيكون له بكل تأكيد أثر أكبر من حصر سياسات المساعدة العامة على التنمية. والمنتجان الزراعيان الوحيدان الأكثر رواجًا والقادمان من بلدان العالم الثالث هما الكوكا والخشخاش. ولا يختلف حجم الدخل من المخدرات عن حجم الميزانية في بعض الدول، بل إنه يكاد يكون من الممكن شراء بعض دول العالم الثالث بعوائد المخدرات. وهكذا أضحى مجال المصالح العامة في متناول الثروات الخاصة، بل والأشكال القصوى للملكية الخاصة.

ولكن ما هي الأمة؟ لقد تعوَّدنا، لكوننا نتاج القالب الأوروبي، على اعتبار الأمة شكلًا سياسيًّا مفروغًا منه وإفرازًا طبيعيًّا لكل المجتمعات. وقد آن الأوان لكي ندرك أن فكرة الأمة التي منحتها أوروبا للعالم ربما لم تكن سوى شكل سياسي عابر واستثناء أوروبي ومرحلة انتقالية مؤقتة بين العهدين الملكي و«الإمبريالي الجديد».

يعتمد تعريف الأمة أولًا على ما لا يتوفر لديها من عناصر تكوينها؛ فهي ليست جماعة اجتماعية أو دينية أو عنصرية. وبعبارة أخرى فإن الروابط التي توحد مواطني حصيلة تمازج فريد لعدة معطيات اجتماعية دون أن تقتصر أبدًا تلك الحصيلة على بُعد اجتماعي أو ديني أو عنصري واحد. فالسمة المميزة للوحدة القومية، كما حددها الأوروبيون بالمقارنة مع أشكال الوحدة الأخرى، تكمن فيما يلي: إنها تجمع أناسًا لا على أساس ما هم عليه ولكن على أساس ذكريات ما كانوا عليه من قبل. والتعريف الوحيد للأمة يقوم على الأصول التاريخية؛ فهي موقع التاريخ المشترك ومستقر أسباب الشقاء والهناء المشتركة والتجسيد المعنوي للمصير المشترك. غير أنه لا يمكن تعريف الأمة عن طريق الانتساب فقط؛ فلو كان الأمر كذلك لما صارت إلا قبيلة موسعة. والأمة في التعريف الأوروبي لهذا المصطلح تحددها في المقام الأول الأرض، أي أراضٍ معينة لها حدود مرسومة تمامًا كالعلامات التي تحدد تخوم الحقول في أرياف أوروبا القديمة.

ولقد توكدت استقلالية القانون بالنسبة للديانة منذ العهد الروماني وذلك بفضل قواعد الملكية التي تزايد تحديدها بدقة. فتعريف الفرد بما يملك يرجع إلى القانون، أما

تعريف كيانه فيعود إلى الدين. وعمليات تحديد الملكية وتسجيل المساحات هي نقطة الانطلاق للحقوق التي تعني الحق في الأرض قبل أن تكون حقوقًا للأفراد، وهذا التأصيل الإقليمي للأمة كان أساس حريتنا وشرطًا للوحدة. وهو لا يحصر الناس في نطاق جماعاتهم ولا يتورط في البحث عن الأصول والأنساب، بل إن تسامحه إزاء تنوع البشر الذين يتولى تنظيم نشاطهم يدعوه إلى الالتزام بأقصى قدر من الدقة في تحديد النطاق الذي يُطبق فيه. والحرية التي يمنحها للأفراد في دورهم الاجتماعي يسلبها من النطاق الذي يحكمه. ولا يمكن القبول هنا بأي افتقاد للوضوح. وتعريف الانتساب إلى سلالة أو عنصر أو ديانة بالنسبة لمجتمعٍ ما عن طريق الأواني المستطرقة يجب أن يكون دقيقًا للغاية بقدر ما يكون التعريف الإقليمي متعثرًا. ويتعين الاعتراف في مواجهة تلك المشكلة بأن الحل الذي اختارته أمم أوروبا فريد من نوعه ونتاج غير متوقع لتاريخ خاص لا نجد له مثيلًا في أي جزء آخر من العالم.

وهذه الحدود المرسومة بدقة والتي تحدد مجال التوسع في مختلف الحقوق الأوروبية لها أصولها الخاصة التي تميز أمم أوروبا عن كافة الجماعات البشرية الأخرى التي انتحلت تجاوزًا اسم الأمم. والواقع أن الحدود خارج أوروبا قريبة العهد إلى حد كبير، كما ظلت أقل دقة في رسمها. ولذا كان طابعها المقدس أقل رسوخًا. وحجبت عمليات التخلي عن المستعمرات الطابع الفريد لحالة أوروبا طوال بضعة عقود. واعتقد الذين تخلصوا من الاستعمار أن بوسعهم قلب فكرة الأمة ضد المستعمر. غير أن العقود القادمة ستبدد هذا الوهم. ولا يرجع ذلك إلى أن الأوروبيين كانوا أوفر حظًّا من الآخرين، ولكن ببساطة لأن الخير كان أندر، فكلفهم «تقدمهم» ألف عام من الحروب، مما مكنهم من تصفية نزاعاتهم حول رسم حدود النظم الملكية القديمة؛ فنشأت بذلك رابطة قوية للغاية بين مفهومَي القانون والإقليم. فالقانون لا يحكم البشر بل نشاطهم في حدود إقليم محدد. ولو كان الأمر غير ذلك لما كان الناس مواطنين بل عبيدًا.

غير أن تلك الرابطة لا تزال غير مستقرة حتى في أوروبا. فبريطانيا التي هيأ لها وضعها كجزيرة إقليمًا محددًا تمامًا لا تقيم نفس الوزن لمفهوم الإقليم مثل الأمم التي تعين عليها أن تحارب من أجل تحديد تخومها. وظل مفهوم إنجلترا لهويتها، على غرار اليابان، ظل عنصريًّا إلى حدٍّ ما لمدة طويلة، وهو ما يميزها عن فرنسا وإسبانيا. أما ألمانيا، الجسر الواصل بين الحدود الأوروبية؛ فإن نزاعاتها مع بقية أوروبا تعود أصلًا إلى تعريف الشعب الألماني في حدود اللغة والثقافة دون أن يكون متأصلًا في إقليم محدد.

والواقع أن الخطوط المستقيمة التي اعتقد المستعمرون الأوروبيون أن بوسعهم إحلالها محل قرون من الصراعات لم ترسخ حقًّا إلا في أمريكا الشمالية ولكن بثمن باهظ. فقد تطلَّب الأمر تجديد السكان بالكامل لموازنة الطابع المصطنع للحيز الخاضع للإدارة بقوة العقد الاجتماعي. ولا يكفي اتخاذ قرار بعدم المساس بالحدود التي خلَّفها المستعمرون، كما قررت منظمة الوحدة الأفريقية بعد فترة وجيزة من رحيل الاستعمار، لكي يتم خلق أمم داخل خطوط لا علاقة لها بالواقع.

ولذا فإن تدعيم فكرة الأمة أصبحت تحتل مركز الصدارة لدى قادة عدد متزايد من البلدان. ويتم اختراع أساطير يعتمد عليها قيام الأمة وابتكار عدوٍّ موروث بُغية الوصول إلى تحقيق المحاكاة السريعة لتاريخ أقدم الأمم الأوروبية التي صقلها الحديد والنار. غير أن تلك القوميات تبدو هشة إلى حد كبير في حقبة لم تَعُد مواتية للبنيات القومية الكبيرة. لقد بعدنا عن المنافسات بين القوميات الإمبراطورية الكبرى في القرن التاسع عشر التي كانت تتنازع على تقسيم العالم فيما بينها، لكي يكون لها «مكانًا تحت الشمس» حسب التعبير الألماني. ونشأت قوميات في أواخر القرن العشرين عن ردود فعل دفاعية، وهي تعبر عن الانطواء على النفس والخوف من ذلك العالم المتسع الأرجاء الذي يفلت من أيدينا ولا نفلت نحن منه. ولذا فلا غرابة في أن يتخذ التشنج القومي في العالم الذي أعقب التخلص من الشمولية، طابعًا معاديًا لكل ما هو أجنبي أكثر مما هو مناهض للإمبريالية. وبوسعنا أن نقوم بجولة حول العالم لنبين أن الفكر القومي لا يحيا اليوم إلا بالتحالف مع قوى تتجاوزه: الدين والعنصر والأيديولوجيا والقبلية. وتتزايد شيئًا فشيئًا ندرة البلدان التي تعتمد على انتسابٍ تاريخيٍّ ما أو عقد اجتماعي؛ بحيث تكون أراضيها كافية لتعريف الأمة كحقيقة واقعة.

ومع ذلك فإن وضوح حدود الأراضي في البلدان القليلة التي فرض فيها التاريخ ذلك يخضع اليوم للأخذ والرد نتيجة لعدد من الظواهر الاقتصادية. ويتعرض اليوم الأساس الإقليمي للحداثة السياسية، كما تصورناها منذ قرون، لهجمات الأشكال الجديدة للحداثة الاقتصادية.

فأهمية «الأراضي» والتجاور تقل تدريجيًّا، خاصة وأن الزراعة لم تَعُد وحدها تمثل جزءًا متناقصًا من النشاط الاقتصادي، بل إن الأمر يشمل أيضًا الصناعة. كان التحكم في الأراضي القابلة للزراعة لتأمين الموارد الغذائية الهدف السياسي الأول للبشر الذين استقروا. وقد ساهم كل من نمو الصناعة والتحكم في المواد الأولية من جهة، وضرورة

جمع آلاف الأفراد في مناجم من جهة أخرى، في ربط النشاط الاقتصادي بنوع من تنظيم الحيز. فالصناعة التي تتعامل بمواد أولية ذات أحجام كبيرة ومربكة للغاية، تجمع أعدادًا كبيرة من الأفراد في مكان واحد؛ بحيث يكون الحيز مسألة تستدعي فعلًا الاكتراث بها. ففي صناعة السيارات كانت المواد الأولية تمثل ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠٪ من القيمة. أما المكونات الإلكترونية، وهي المنتج الذي يرمز إلى العهد الجديد، فهي تشكل بالكاد ١٪ من تلك المنتجات.

وهذا معناه أن العالم يصبح «تجريديًّا» و«لا مادي» أكثر فأكثر وأن طابع الثروة الملموس يقل تدريجيًّا. وتتزايد صعوبة تحديد المكونات المادية في تركيب القيمة. وتنشأ القيمة من خلال تكوين شبكات الاتصال؛ فالشخص الذي يملك قائمة بأسماء وعناوين أغنى خمسين ألف فرنسي أكثر ثراء من الصائغ الذي يملك حليًّا ذهبية. وبمجرد زوال الحاجة الشديدة، أصبحت القيمة تتحقق عن طريق التقارب بين العرض الجيد والطلب الجيد. بَيدَ أن الشبكات تفقد طابعها الإقليمي مع ثورة الاتصالات اللاسلكية، ومع الانتقال من تنظيم البنية بالخطوط الملاحية والسكك الحديدية إلى تنظيمها بواسطة النقل الجوي والاتصال عن بُعد مما قلب مفهوم الحيز رأسًا على عقب. فالكادر العامل لدى شركة أي. بي. إم. والقائم بنشاط اقتصادي، يمكنه الاتصال بشركته أيًّا كانت البقعة التي يتواجد فيها في العالم، شأنه في ذلك شأن أي مزارع في قرية في أقاصي الريف لم يغادرها طوال حياته. فالشيء الأساسي لم يَعُد التحكم في الأراضي بقدر ما هو الاتصال بشبكة. وهذا التحول يفسر لنا أيضًا نزوع الناس أكثر فأكثر إلى التنقل. فقد انتهت عملية التوطن المستقر في القرون الأخيرة وانتعشت الهجرة من جديد. ولم تَعُد الصناعة تُقام بالضرورة في الموقع الذي توجد فيه اليد العاملة بوفرة؛ فالناس يتوجهون إلى المواقع التي تُخلق فيها الثروة. وتصبح هجرات الفقراء هي أيضًا واقعًا هامًّا في الاقتصاد في عالم لم يَعُد فيه الفرد مشدودًا إلى أرضه إلا بالقهر البوليسي. وستصبح هذه الهجرة واقعًا سياسيًّا هامًّا أيضًا حسب إعادة تعريفها في القرن القادم.

وهذه الثورة التي يشهدها الاقتصاد تقلل من قيمة الحيز وترفع من قيمة الأفراد؛ لأن الندرة التي تحدد القيمة تغيرت بالنسبة للحيز وكذلك بالنسبة للأفراد؛ فالحيز النادر هو ذلك الذي يتم فيه اللقاء. ومن هنا ينبع التفاوت الكبير بين العواصم الكبرى في العالم والمدن التي ظلت منعزلة. والجمال القريب من المراكز الحضرية لا قيمة له، كما نرى في الكوت دازور. كما أن الحيز أصبح أقل أهمية بالنسبة للإنتاج. فقيمة الأراضي الزراعية

تنخفض بانتظام. وهكذا أصاب منطق الاقتصاد اللامادي الأراضي التي كان يبدو لنا أنها لا بد وأن تفلت من ذلك التحوُّل. وأصبحت قطعة الأرض تساوي من الآن فصاعدًا أقل من حيث قدرتها على الإنتاج بالمقارنة مع حرص الناس على الاستقرار فيها؛ إذ أصبح هؤلاء في الواقع المورد الأكثر وفرة والأندر في الوقت نفسه. فلم يحدث أبدًا من قبل أن كان الحصول على يد عاملة رخيصة وقليلة الكفاءة سهلًا إلى هذا الحد، كما أن الكفاءة لم يكن الإقبال على طلبها هي أيضًا بالقدر الحالي منذ أن أضحت مجالًا للتنافس على الصعيد العالمي.

وستترتب على ذلك الانقلاب في التوقعات آثار عميقة على النظام السياسي. كانت ندرة الحيز الأساس الذي قام عليه القانون عندنا؛ فهي التي أوجدت نظام التسجيل العقاري في المدن الإيطالية التي كانت سلَف الديموقراطية الحديثة. كما حررتنا وفرة الأفراد من العبودية. ويرجع أصل الأمة الحديثة إلى تلك الظاهرتَين. فما هو النظام السياسي الجديد الذي سينشأ عن وضع مختلف بعمق؟

توجد لدينا منذ الآن فكرة عن هذا النظام في مجال الضرائب، ومما له مغزاه بهذا الصدد أن سلطة فرض الضرائب والرقابة على تلك السلطة شكَّلا معًا العناصر الأولى لتحويل السلطة إلى مؤسسة، وأن الديموقراطية القومية الأوروبية قامت على أساس ذلك الحوار. وتعتمد الضرائب في كل الديموقراطيات الحديثة على قاعدة إقليمية سواء تعلقت تلك الضرائب بالممتلكات أو التعاملات أو الأفراد. ويواجه هذا المنطق اليوم ثلاثة اعتراضات؛ أولها تزايد تحرك الأشخاص أكثر فأكثر للتهرب من الضرائب إذا كانوا من الأثرياء، ولبيع كفاءاتهم إذا كانت لديهم مواهب خاصة، وللحصول على عمل إذا كانوا من الفقراء، وأخيرًا فإن رءوس الأموال متحركة ونادرة في آن واحد، والرغبة في اجتذاب رءوس الأموال الأجنبية تجعل من الصعب فرض الرقابة على رءوس الأموال الوطنية. وأخيرًا فإن لجوء الشركات المتعددة القوميات إلى توزيع مختلِف مراحل صنع منتجٍ ما على عدة بلدان يجعل تحديد القيمة المضافة في كل مرحلة أمرًا مشكوكًا فيه بالنظر إلى أوجه عدم التيقن التي تواجهها أسعار البيع الداخلية. وبما أنه لم تَعُد هناك ضرورة لموقع إقليمي معين، وبما أن موقع المقر والاستثمار لم يعودا مفروضَين بل يخضعان للاختيار، وبما أن القيمة المضافة تتحقق بشكل مجرد؛ بحيث يتعذر تحديد موقع إنتاجها بدقة؛ فإن الضريبة لم تَعُد قرارًا سياديًّا. ولا تزال توجد بالطبع مجالات واسعة للنشاط الاقتصادي لم تحرر من مقتضيات التواجد الإقليمي. فالدولة تحتفظ بكافة سلطاتها لفرض الرسوم على الممتلكات العقارية والضرائب على العاملين بالأجر في المصانع. ولكن بمجرد أن تتجه نية الدولة القومية إلى

فرض الضرائب على الأشكال الجديدة لخلق الثروة؛ فإنها تجد نفسها في تنافس مع العالم بأسره، ولا يمكنها أن تزيد على منافسيها في السباق من أجل استثمار رءوس الأموال والمواهب، دون أن تتعرض للخسائر. ولو اشتد التفاوت بين الضغط الضريبي على من لا يستطيعون التحرر من مقتضيات التواجد المحلى وبين من يفلتون منها؛ فإن الترابط السياسي للنظام الضريبي قد يتسبب في إثارة مصاعب. فلا يمكن الاستمرار في فرض ضرائب على الأجور بما يعادل ثلاثة أمثال الضرائب على دخول رأس المال. وهكذا تضطر الدولة، حتى في المجال الذي تعتقد أنها لا تزال سيدة قرارها فيه، إلى الامتثال لمقتضيات جديدة تشوِّه العلاقات التي كانت قائمة من قبل بين المواطنين والأمة، عبر الضرائب.

ويتعين على الضريبة أن تلتزم جانب التواضع لكي تحافظ على قدر من شرعيتها، وأن تمثل مجرد المقابل اللازم لمخصصات المرافق العامة والخدمات التي توفرها الدولة في نطاق أراضيها، بدلًا من أن تكون تعبيرًا ومقياسًا للتضامن السياسي. ولا تستطيع الدولة أن تسمح لنفسها بزيادة الضرائب لتبلغ مستوًى أعلى مما هو عليه في بلاد مماثلة لها، وإلا تسببت في هروب رءوس الأموال والمواهب. وسيرى البعض في هذا القيد تطبيقًا موفقًا لقوانين السوق في المجال السياسي. ولما كانت الاستفادة من العديد من الخدمات العامة (الأمن، المرافق، العدالة ...) لا ترتبط بدفع الضرائب؛ فإن عددًا كبيرًا من المنشآت ستتوفر لديه وسائل الحد من الأعباء الضريبية الواقعة عليه عن طريق الاستقرار في الدولة التي تقدم أفضل خدمات عامة. وعليه فإن التعرض للأساس القومي للضريبة ستترتب عليه عواقب أخطر مما توحي به الليبرالية السطحية. إنه يعني إفقار الدولة القومية وعجزها عن تمويل خدماتها العامة عن طريق الضرائب. ومن هنا يتعين على الدول التي تقدِّم خدمات من نفس المستوى أن تتفق معًا على عدم التنافس في المجال الضريبي وتقر فيما بينها آليات توزيعها إذا استدعى الأمر ذلك، أو أن تحد العامة «المجانية» وتحل محلها خدمات مدفوعة ونظم تأمين متميزة.

وفي كل من الافتراضَين تصبح الأمة مهددة في كونها حيزًا طبيعيًّا لمختلف أوجه التضامن وللتحكم السياسي.

وبما أن الأمة غدت غير مسلحة جيدًا لجباية الضرائب؛ فهي لن تكون بالتالي فعالة في إدارة النفقات. وهي تبدو متباعدة للغاية عندما يتعلق الأمر بسد الاحتياجات اليومية لسكانها، وعاجزة في الوقت نفسه عن السهر حقًّا على حسن استخدام الأموال العامة، وفي منأًى عن الرقابة السياسية الحقيقية؛ فمن ذا الذي سيفكر في قلب حكومةٍ ما لأن مدرسة

المدينة أو المستشفى العام فيها لا تؤدي أي منها مهمتها على نحو مقبول؟ مِن المعروف طبعًا أن الإدارة المركزية عاجزة في هذا المجال حتى وإن كان من المعروف أيضًا أن التمويل يأتي من طرفها. ولا تتوافر الثقة في الكوادر الوطنية سواء فيما يتعلق بالتوزيع المنصف للموارد، أو من باب أولى بالإدارة المباشرة للمرافق العامة. والحرص على الرقابة الفعالة يعطي الأفضلية للوحدات الإدارية التي تحصل على تمويلها وتخضع للإشراف عليها على الصعيد المحلي. ولا يهم في هذه الحالة أن يؤدي التواجد على مقربة إلى جعل الأثرياء أغنى والفقراء أفقر. فالمرء لا يتجاوب إلا مع ما يمكنه أن يتحكم فيه، وتبدو الدولة القومية الحديثة مستحيلة وبالتالي غير مسئولة عن نشاطات الإدارة اليومية. فاللومبارديون الأغنياء في شمال إيطاليا لم يعودوا يقبلون أن يُساء إنفاق ما يُجبى منهم من ضرائب في نابولي الواقعة في جنوب البلاد. ومما يزيد من صعوبة القبول بالتضامن أن الثقة في قدرة الدولة على إدارة شئون البلاد أصبحت مفتقدة. ويظهر نفس الرفض في كافة مراتب التنظيم السياسي. فالضواحي الغنية لم تَعُد ترغب في الإنفاق على الضواحي الفقيرة. وكل انتقال للأموال يثير مشاكل إذ إن حيز السياسة المشترك أضاع شرعيته وأطاح مع أزمته بمفهوم التضامن القومي دون أن ندري هل يرجع فقدان الشرعية هذا إلى فشل الدولة القومية أو إلى تعمق الشك في الجماعة القومية التي تزعم الدولة أنها تحكمها.

ومع أن الأمة بعيدة إلى حد كبير عن مجال إدارة مشاكل حياتنا اليومية، إلا أنها تظل متماسكة للغاية في تصديها للمشاكل العامة التي تتأثر بها. فعندما يتعلق الأمر بالمهام التقليدية السيادية كالدفاع والقضاء والاختصاصات الاقتصادية، تبدو الأمة أكثر فأكثر كإطار ضيق غير متكيف مع تزايد اندماج العالم.

ففي مجال الدفاع، ادَّعت دولتان هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة طوال أربعين عامًا أنهما لا تعتمدان إلا على نفسيهما في تأمين الدفاع. وعلى العكس فإن الدولتَين اللتَين لحقت بهما الهزيمة في الحرب العالمية الثانية حوَّلتا ما أُمليَ عليهما إلى فضيلة، فلم تُخصصا إلا جزءًا محدودًا من مواردهما لشئون الدفاع، وتركتا للولايات المتحدة مسئولية تنظيم العالم وضمان أمنهما. لقد أنهك الاتحاد السوفييتي قواه في سباق اقتضى منه تخصيص نصيب متزايد من ناتجه القومي للميزانية العسكرية بينما صمدت الولايات المتحدة على نحو أفضل وتمكنت من التوفيق بين الرخاء والدفاع؛ غير أنها تواجه بدورها حدود المجهود التضامني. ولا يشك أحد في أن تخفيضًا له وزنه في الميزانية العسكرية وإعادة توزيع الإنفاق العام على نطاق أوسع ضروريان لكي تتحاشى أمريكا أُفول نجمها.

ويقول المتفائلون إن زوال الاتحاد السوفييتي جاء في الوقت المناسب لإجراء تلك التخفيضات دون أي مخاطر كبيرة. غير أن ذلك ليس مؤكدًا أبدًا. فقدرة التكنولوجيا على تحقيق المساواة (التي تجعل الأسلحة المتقدمة للغاية سهلة الاستخدام شأنها شأن بندقية بدائية قديمة من القرن التاسع عشر، حتى إن الإرهابي المزود بصاروخ ستنجر يستطيع أن يسقط طائرة تعمل على خطوط منتظمة)، وانتشار الصواريخ الطويلة المدى التي تعرضنا للضرب من جانب بلدان بعيدة عن حدودنا، يخلقان تهديدات جديدة في الوقت نفسه الذي نصبح فيه أكثر تعرضًا للإصابة نتيجة للتوسع في المبادلات والتبعية المتبادلة والتشابك المتزايد بين الاقتصاديات المتقدمة.

والواقع أن الرخاء يتطلب النظام أكثر من أي وقت مضى. ففي هذا العالم الذي تتجزأ فيه التعقيدات إلى كمٍّ لا يُحصى ولا يُعَد من العمليات البسيطة، وتتولد فيه الثروة من خلال تعدد الصلات، يتعين تجنب الاضطرابات وكل ما هو غير متوقع أو مؤكد أو خاضع للإشراف، مهما كان الثمن. يجب أن يكون هناك نظام ليس نتاجًا طبيعيًّا للتبعيات الاقتصادية المتبادلة ولكنه يتوقف على قدرة الجيوش أيضًا. ولكن كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على مركزها إذا تعين عليها أن تخصص للدفاع جزءًا من مواردها يفوق دائمًا ما يخصصه منافسوها المباشرون لنفس الغرض؟ تدل المساجلات الحادة بين طوكيو وواشنطن بسبب أزمة الخليج ومدى استعداد اليابان للمساهمة في نفقاتها، تدل على أن أمريكا لم تَعُد تملك الإمكانات لتكون الحارس المتطوع للحفاظ على النظام العالمي بلا مقابل، وإن كانت تنفر من فكرة أن تكون المرتزق الذي يعمل لحساب دول كبرى غير عسكرية، وربما كانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور؛ نظرًا لأن الورقة الرابحة الوحيدة في يدها والممكن استخدامها فورًا تتمثل في قوتها العسكرية. غير أن المجتمع الدولي غير مستعد للاعتماد على أيٍّ من الدولتَين في ضمان السلام في العالم.

والواقع أن أي أمة لا تستطيع أن تؤمِّن استقرارها وحدها، مهما كانت قوتها. ولا يحظى أحد في آن واحد بثقة الآخرين وبالإمكانات اللازمة لأداء هذا الدور، دون أن يخاطر بحلول الضعف به أو بالميل إلى إساءة استغلال المسئولية التي كُلف بها. وحتى لو افترضنا أن هناك أمة تتوفر لديها إمكانات إقرار ذلك النظام الذي نشعر بحاجتنا إليه؛ فإنها لا تملك حاليًّا الشرعية التي تخوِّل لها ذلك. فالرأي العام في البلدان المتقدمة يرفض تمامًا كل تحرك من جانب واحد، والمصلحة القومية لم والمصلحة القومية لم تَعُد مقبولة كأساس كافٍ للتحرك خارج الحدود، حتى وإن كان الأمر يتعلق «بأمة أوروبية» مفترضة. فالشرعية تستلزم الإطار المتعدد الجوانب للمجتمع الدولي. ولم تَعُد الأمة الإطار الطبيعي

للأمن، فتعاودنا من جديد الأحلام بقيام حكومة عالمية دون أن ننجح في تحقيقها حتى الآن.

وبوسعنا اللجوء إلى نفس البرهنة بخصوص العدالة؛ إذ لا يوجد أي نظام قضائي يستطيع الادعاء بأنه في مأمن من التأثيرات الدولية، كما تدل على ذلك بشكل صارخ الأهميةُ المتزايدة للقوانين المصاغة في بروكسيل، مقر الجماعة الاقتصادية الأوروبية لوضع قواعد خاصة بمختلف بلدان تلك الجماعة. ولا تنبع هذه الالتزامات فقط من بنية المؤسسات التي قامت بإرادة سياسية؛ إذ إنها تعكس تطور الاقتصاديات وضرورة الخضوع للمعايير الدولية التي يتم إقرارها على صعيد فوق قومي. فالبلد الذي يعزل نفسه بواسطة معايير قانونية خاصة معتقدًا أنه يحمي بذلك صناعته من الغزوات الأجنبية يوجه لنفسه ضربة قاضية لأنه يحصر صناعاته المتقدمة في سوق ضيقة للغاية لا تتيح له إمكانية تغطية تكاليف البحث والتطوير التي لا غنى عنها للإبقاء على قدرته على المنافسة.

والحق عدم تكيف الكوادر الوطنية يتجلى بشكل واضح في المجال الاقتصادي. فقد أدت كل ثورة تقنية إلى ارتفاع تكاليف البحوث اللازمة لتطوير الصناعة. ومنذ مائة سنة مضت كانت فكرة التمويل القومي للبحوث مسألة غير مألوفة بل لا تخطر على البال، إذا كان العالم في معمله هو محرك التقدم العلمي وكانت البحوث تتم على النطاق الفردي، وبالأحرى في حدود المنشأة. غير أن تسارع التقدم العلمي الذي دفعته جزئيًّا الحربان العالميتان، أدى إلى تزايد مشاركة الدول في هذا المجال حتى غدت المحركة الرئيسية للتقدم العلمي عن طريق الميزانيات العسكرية والاعتمادات المخصصة للبحوث. وقد تغيرت معايير الإنفاق واستفادت الشركات الصناعية الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر بمساندة الدولة لها. وتم اجتياز مرحلة جديدة عن طريق برامج البحث الجديدة في مجال الفيزياء الأساسية، الضرورية لتحقيق التقدم في الإلكترونيات، وفي علوم الأحياء؛ إذ لا تتوفر لأي دولة — حتى ولو كانت في حجم الولايات المتحدة — إمكانات الانفراد بتمويل الجهود اللازمة لذلك. وهكذا أضحى التعاون الدولي ضرورة تفرض نفسها، كما نرى مثلًا في مشروع السوبر كونكورد أو في بعض البحوث في مجال الفيزياء الأساسية (معجلات الجزيئات العملاقة).

لقد تم تجاوز «الواقع الإقليمي» دون أن تحل محله رؤية منفعية ووظيفة للدولة؛ فلا شك في أنه بات في وسعنا أن نبتهج لفقدان الدول الحديثة بعضًا من تعجرفها واضطرارها إلى محاولة الإقناع بجدواها عن طريق الحملات الإعلانية الضخمة؛ شأنها في ذلك شأن أي منشأة. وهذا «التحول» له خطورته. فهل يتعلق الأمر بمجرد عملية إعادة توازن؟ ألا يوجد — بين الدولة الراعية التي تزعم أنها تعمل كل شيء، وإن كان بشكل سيئ، والليبراليين

المتطرفين المؤمنين بأن الدولة لا يمكن أن تحسن أي عمل — ألا يوجد طريق وسط يعيد توزيع المسئوليات على مختلف الأصعدة، وفقًا لطبيعة المشاكل التي يتعين معالجتها؟ وهذا النوع من التهاون الذي يثير دهشة الفرنسيين المعتادين على وجود الدولة المركزية، يشكل صميم التجربة الفيدرالية في الولايات المتحدة وفي ألمانيا بعد الحرب.

ولكن يجب ألا ننخدع. فالحركة التي تشهدها تمتد لأبعد من الفيدرالية الكلاسيكية، فقد نشأت تلك الفيدرالية في عصر كانت فيه التبعية المباشرة للأرض لا تزال تسيطر على العلاقات الاجتماعية. وكانت مستويات التضامن المختلفة التي كانت تطمح الدولة الفيدرالية إلى تنظيمها آنذاك تخضع لمنطق جغرافي؛ فالبلدة تدخل في نطاق المنطقة والمنطقة مدرجة بدورها في إطار تلك الدولة. وهرم المسئوليات الذي تقرره الجغرافيا يتيح الإمكانية لتنظيم الحياة السياسية على عدة أصعدة. فهناك حَيز من التضامن في إطار البلدة وآخر في نطاق المنطقة وثالث على مستوى الأمة. وفي حدود تلك الأصعدة يقرر المواطنون أولويات ويلجئُون إلى التحكيم ويعبِّرون بالأخص عن إرادتهم المشتركة. وذلك هو صميم تعريف السياسة. ويتغير كل شيء عندما يتحرر نشاط الناس من الحيز وتتغلب قدرة الإنسان والاقتصاد على التنقل، على التقسيمات الجغرافية. ويزول التضامن على صعيد المجتمعات الإقليمية وتحل محله تكتلات مؤقتة معتمدة على المصالح. بَيدَ أن الدولة القومية التي تتطلع إلى الجمع بين الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والسياسية للسلطة في إطار موحد تكون أسيرة لمفهوم إقليمي للقوة حتى وإن كانت تحاول إعادة توزيع اختصاصاتها وفقًا لمبدأ فيدرالي. لم يَعُد الحيز بعد المعيار الملائم. فهل ستصمد السياسة أمام مثل هذه الثورة؟ كانت السياسة منذ البداية ومنذ عهد الحاضرة الإغريقية فنَّ حكم مجتمع بشري محدد حسب تأصله في موقع معين، ألا وهو الحاضرة (بوليس باليونانية) أو الأمة؛ فإذا لم يَعُد التضامن محصورًا في الموقع الجغرافي، وإذا لم تَعُد توجد حاضرة أو أمة، فهل ستظل هناك سياسة؟

الفصل الثاني

# نهاية السياسة

يحمل زوال الأمة في طياته موت السياسة.

فأيًّا كان التراث الذي نرتبط به؛ فإن الحوار السياسي يفرض مقدمًا وجود كيان سياسي. وبالنسبة للمواطن الفرنسي، لا يمكن أن يكون هناك تعبير عن السيادة بدون تواجد كيان سياسي. وهو لا غنًى عنه بنفس الدرجة لدى المواطن الإنجليزي أو الألماني لأنه يمكِّن المواطنين من التعبير عن «الوطنية القائمة على المؤسسات» بالخضوع للقوانين. غير أن تلك البنايات التجريدية لا تصمد أمام واقع المجتمع الحديث. فالكيان السياسي — الذي يتضاءل دوره كمبدأ ينظم حياة الناس في المجتمع — يتعرض في عصر شبكات الاتصال لمنافسة عدد لا نهائي من الارتباطات التي يعقدها هؤلاء المواطنون خارج إطاره، حتى إن السياسة تبدو نشاطًا ثانويًّا، بل وبناءً مصطنعًا لا يساعد على حل المشاكل العملية في العالم المعاصر.

وبما أنه لم يَعُد هناك مجال طبيعي للتضامن والمصلحة العامة؛ فإن الترابط الرائع في المجتمع المنظم وفقًا لهرم السلطات المتداخلة فيما بينها، يزول. ولا تكون هناك قرارات عظيمة تنبثق منها قرارات أصغر، وقوانين تنبثق منها مراسيم. وبما أن البلدة لم تَعُد «مستوعَبة» في المنطقة التي لم تَعُد هي أيضًا «مستوعَبة» في الدولة القومية؛ فإن القرار الصغير لا يكون مستنبَطًا من القرار الكبير. وهكذا تنعكس أزمة المفهوم الإقليمي للسلطة على اتخاذ القرارات. وبدلًا من أن تتخذ تلك القرارات وفقًا لأسلوب يحدد لكل كيان اختصاصًا معينًا؛ فإنها تتجزأ، كما يتراجع، بل ويتفتت الحوار السياسي التقليدي المتعلق بالمبادئ والأفكار العامة، والجوانب الأيديولوجية، وتنظيم المجتمع، كانعكاس لتفتت عملية اتخاذ القرارات ذاتها ولتحويلها إلى احتراف.

ومما لا شك فيه أننا لا نرى في أي مكان، خيرًا من الولايات المتحدة — التي تبوأت طليعة تنظيم السلطة عن طريق المؤسسات — كيف أن منطق الاعتماد على المؤسسات يُنفذ ويجرف معه السياسة ذاتها.

فما هي واشنطن في الواقع الآن؟ عشرات الآلاف من الموظفين وبضع مئات من النواب والشيوخ وبضعة آلاف من الإداريين وبالأخص ثلاثة آلاف من أفراد جماعات الضغط (اللوبي). والرقم الأخير هنا لا يعكس مجرد تضخم بيروقراطي، بل يعبر عن انقلاب أساسي طرأ على عملية اتخاذ القرارات في أكبر الديموقراطيات الحديثة. ويقال عن حق إن المعرفة أساس القوة لأن السلطة تعتمد دائمًا على التحكم في المعلومات التي شهدت معالجتها ثورة حاسمة. فقد مضى العهد الذي كان عمل عضو اللوبي يقتصر فيه على معرفة عدد أعضاء مجلس الشيوخ ذوي النفوذ، يدعوهم لتناول طعام الغداء[١]* أو يجري معهم محاولات لرشوتهم. فهذه الطريقة في معالجة السياسة قد تهدد نزاهة العملية الديموقراطية وإن كانت لا تمس المبادئ ذاتها. فعضو اللوبي الذي يتمادى في غيِّه يكون مصيره الإلقاء به في السجن، فتصان بذلك الأخلاقيات.

ونادرًا ما يتهدد الأخلاقيات اليوم نشاط جماعات الضغط، ولكنه يقلب آليات الديموقراطية رأسًا على عقب. فعضو اللوبي سمسار في مجال الإعلام. وهو يجنَّد لحساب المنشأة أو المصالح التي يمثلها كافة المعلومات التي يمكن أن تؤيد وجهة النظر التي يدافع عنها. فإذا أرادت شركة للمقاولات العامة أن يتم التصويت بالموافقة على اعتمادات تخصص لمدِّ طريق مزدوج، قام هذا السمسار بجمع معلومات أكمل وأدق من أي جهة رسمية متخصصة في تقرير احتياجات كل منطقة حسب عدد سكانها ونوعية نشاطهم، ليثبت ويعدد مزايا هذا الطريق المزدوج بالنسبة للمجتمع بأسره. ولو كان هذا الشخص يمثل جمعية للمهتمين بالحفاظ على البيئة؛ فإنه سيقدم بخصوص نفس الملف تفاصيل كل العواقب الوخيمة لهذا المشروع على البيئة. ففي كل مسألة وفي كل مشروع قانون ستتعارض مكاتب جماعات الضغط التي ستخوض معارك مريرة، سلاحها الأساسي المعلومات. وكثيرًا ما تكون هيئات الحكومة ذاتها أقل استعدادًا للمشاركة في تلك المجابهات بين مختلف المصالح التي تتوفر لديها إمكانات أكبر بكثير! ولا يعمل اللوبي مجانًا بالطبع، ولا يستطيع أن يلجأ إلى خدمات أي لوبي سوى أصحاب المصالح

[١] *منع قانون حديث دعوة أعضاء الكونجرس وموظفي الحكومة للغداء.

القادرين على الدفع. وكثيرًا ما يوجَّه هذا الانتقاد للنظام الأمريكي الذي للأغنياء وحدهم إمكانية الدفاع عن مصالحهم بفعالية. وهذا النقد ليس صحيحًا صحة مطلقة، نظرًا لأن كافة المصالح تقريبًا تستطيع أن تدفع التكاليف في الولايات المتحدة، بما في ذلك مصالح الفقراء بوصفهم فئة اجتماعية. ولنذكر في هذا الصدد الإمكانات الضخمة التي تستطيع أن تعبئها الأقلية الزنجية لتدافع عن نفسها.

وقد يدفعنا ذلك إذَن إلى التفاؤل وإلى الاستنتاج أن تحول مهنة عضو اللوبي إلى حرفة يعتبر تحسنًا مستحبًّا لصالح الديموقراطية التي أضحت أقدر على الحصول على المعلومات. وإذا كان حرم الكونجرس يشكل بالنسبة للأفكار ما تشكله البورصة بالنسبة للعقود، ألا يمكننا عقد مقارنة حول تطور هاتَين السوقَين؟ فكما أن أسعار الأسهم في بورصة نيويورك تخضع أكثر فأكثر لرأي المستثمرين الأساسيين الذين يحددون تقديراتهم حسب تحليل محترف لحسابات الشركات؛ فإننا قد نشهد أيضًا تحول المناقشات في الكونجرس إلى حرفة عن طريق تزودها بمعلومات جوهرية يوفرها أخصائيو جماعات الضغط الممثلون لمصالح متناقضة. وعليه فإن السياسة لا بد وأن تستفيد من ذلك.

ولكن هل نظل مع ذلك في حقل السياسة؟ يتمثل سوء الفهم حول نظام اللوبي في الاعتقاد بأن المصلحة العامة ستنشأ بشكل طبيعي من خلال المواجهة النزيهة بين المصالح الخاصة.

والحق أن النظام الأمريكي يحمي جيدًا المصالح الخاصة، بل يمكنه أن يحمي جيدًا حتى المصالح العامة ما دامت تهم فريقًا معينًا، مثل لوبي الجمعيات. بَيدَ أنه غير مهيأ للدفاع عن مصلحة تخص الشعب في مجموعه.[٢*] ومع تزايد الطابع الدولي للاقتصاد الأمريكي وإدراك الأجانب لمنهج الإدارة الأمريكية، يصبح مفهوم المصلحة الوطنية الأمريكية، كما يعبر عنه الكونجرس الأمريكي، أكثر فأكثر غموضًا وتجريدي الطابع. والواقع أنه لا يوجد لوبي للدفاع عن مصالح «الأمة الأمريكية»! وعلى أي حال سيكون ذلك اللوبي هشًّا لو كان مجرد محصلة لمختلف مجموعات المصالح المتعارضة داخل الكونجرس؛ إذ لماذا تكون مجموعات الضغط هذه أمريكية فقط؟ فرجال الصناعة الكوريون واليابانيون والأوروبيون يلجئُون هم أيضًا إلى خدمات سماسرة اللوبي. وقد

[٢] *هذا بالضبط ما قيل عندما فشل كلينتون في تمرير مشاريعه الاجتماعية في الكونجرس عامَي ٩٤،٩٥م.

قال البعض إن ما يكون جيدًا بالنسبة لجنرال موتورز يكون كذلك بالنسبة لأمريكا ... وربما سيُقال إن ما هو طيب بالنسبة لهوندا طيب أيضًا للولايات المتحدة؟

وهكذا تؤدي تلك المواجهة إلى الجمود لعدم تواجد مبدأ تضامن يتجاوز المواجهات الخاصة. ويطلق الأمريكيون على ذلك الوضع اسم «الاختناق السياسي» مشيرين بذلك إلى ازدحام السيارات عند مفترق الطرق الذي يجعل السيارات تمنع بعضها البعض عن مواصلة السير. فكل سائق يتصور أن السيارة الواقفة أمامه هي التي تعطل المرور بينما يوضح التقاط صورة ذلك الازدحام من الجو أن كل واحد منهم يشارك في الاختناق العام. ففي الديموقراطية المتقدمة يصبح من الصعب أكثر فأكثر أن يسمو الشخص فوق المصالح الخاصة لتكون نظرته سمائية!

وتتمثل نقطة الانطلاق في هذا التطور في التخلي بلا تروٍّ عن فرضية تفوق السياسة. فالسياسة ليست المحصلة البسيطة للمصالح الخاصة بل تفترض وجود عقد اجتماعي يسبق كل العقود الخاصة ويتجاوزها. ولو تم التخلي عن تلك الفرضية وتحولت السياسة إلى سوق تتحدد فيها «قيمة» المصالح القائمة، لأصبح الحيز السياسي مهددًا في الحال بالزوال لأنه لا توجد «سوق» تحدد «قيمة» المصلحة الوطنية وتقرر حيز التضامن. وإذا غدا التجمع الوطني اختيارًا لا أحد المسلَّمات؛ فلن تتوفر أبدًا لأي شخص إمكانات إقامة ذلك الاختيار على نفس المعايير الرشيدة التي يسترشد بها عند إدارته لمصالحه. ومن الواضح أن أي قانون اقتصادي لا يستطيع أن يحل محل الواقع الإقليمي والتاريخي للأمة.

وتحويل الدفاع عن المصالح إلى حرفة يذيب السياسة من كثرة المواجهات الخاصة وإذا كان الوعي بالمصير المشترك، بما يتضمنه من ذكريات وبالتالي من حوافز للانطلاق نحو المستقبل، لا يزال قائمًا هنا أو هناك فهو ليس نتاج الاحتراف في مجال المصالح. فمنطق هذا الاحتراف يؤدي في الواقع إلى أقصى حدود التفتت. ففي غياب مبدأ منظم للأمور معترف به من الجميع ويعلو على المصالح الخاصة؛ فإن المنزلق الطبيعي لكل فرد يكون الانطلاق إلى أقصى حدٍّ ممكن دفاعًا عن مصالحه. فبِاسم أي مبدأ يمكن أن تكون هناك حدود لذلك الانطلاق؟ وخير دليل على ذلك يسوقه هذا الميل إلى إثارة المنازعات الذي يتميز بها المجتمع الأمريكي. فتحرير أي عقد في الولايات المتحدة يكون دائمًا محاولة للحصول على أقصى قدر من الحقوق، والمحامون هم جنود مجتمع كل فرد فيه مشغول بكل عناد بمتابعة مساعيه المنعزلة من أجل مصالحه الخاصة، والعقد في كل الأحوال ليس سوى هدنة في المعركة الاجتماعية. ولا توجد أي أرض مشتركة خارج ما نص عليه العقد

تتيح لأطرافه الكف «بحسن نية» عن التقاتل. فانتهاك نصوص عقدٍ ما يعتبر عملًا غير أخلاقي ولكن لا محل للأخلاقيات خارج نطاق القواعد التي تم الاتفاق عليها بمقتضى العقد. ولذا تكون المعركة شرسة بشكل يثير دهشة الأوروبيين في الكثير من الحالات؛ إذ إنهم يعتبرون غياب النية في حد ذاته دليلًا على سوء النية؛ ولذا فإن عدم ترك أي شيء غير واضح المعالم، وتحديد الحقوق المقررة والالتزامات المتعاقَد عليها بكل دقة مسألة حيوية. ويجب ألا تترك المبارزة القانونية أي ثغرات؛ لأن الخصم سيتوغل حتمًا من خلالها. ومن واجب المحامي أن يحصل دائمًا على الحد الأقصى في أي عقد. والطرف الآخر لا يتصور أن الأمر يمكن أن يكون خلافًا لذلك. والمنشأة التي لا تؤكد كل حقوقها تحوم حولها شكوك العدالة لشبهة تواطؤها مع الطرف الآخر أو اللجوء إلى الحد من منافسة منشأة لم تؤكد على كافة حقوقها.

والواقع أن ما لا يمكن التسامح فيه إطلاقًا هو ما يسميه رجال القضاء «تنازع المصالح» وجناية التواطؤ لأنهما يصيبان الآلة الاجتماعية بالخلل؛ فانتماء شخص في آن واحد إلى مجالَين للمصالح يدعو إلى إعادة النظر في حساب القوي الذي يجب أن يحقق الحد الاجتماعي الأمثل. وينبغي أن يلتزم كل شخص بمنطق أحادي الأبعاد في كل تصرف يُقدِم عليه. وقد برهن على أي حال كل من كوندورسيه وكينيث آرو (الذي أوضح أن الاقتصاد لا يكفي وحده لتوفير التوازن الاجتماعي) أن ذلك المنطق هو وحده الذي يتلاءم مع الأفضليات الفردية. وسيقال وفقًا لرطانة رجال الاقتصاد إنه من المناسب رفع المنفعة «إلى أقصى حد». فالمبدأ المحرك لهذا العالم ليس الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة بل بمعركة الجميع ضد الجميع، أي المواجهة التي لا تعرف فيها إرادة القوة عند كل فرد وعند كل قطب ذي سلطان أي حدود سوى إرادة القوة عند الجار. فكل سلطة تتمادى حتى أقصى سلطتها. ولو لم يكن الأمر كذلك لما كانت للسلطة حدود عن طريق السلطات؛ إذ سرعان ما ستحتل بعض السلطات الحيز الذي تُرك شاغرًا بتخلي سلطة أخرى عن نفوذها.

عندما ميز آباء الديموقراطية الليبرالية بدقة بين المجالَين العام والخاص، كانوا يحاولون التوفيق بذلك بين المنطق الأحادي الأبعاد للمصالح الخاصة التقاليد الإنسانية النزعة التي تَعتبر كل شخص ذاتًا مستقلة. فمواطن الأزمنة الحديثة كائن مزدوج، إلا أنه كان يحتفظ بقدرٍ من الوحدة الداخلية في كل من جانبَي حياته الخاصة والعامة. والقطيعة بين العام والخاص لا تسقط مع التخلي عن فرضية أسبقية السياسة، بل تصبح

أمرًا دارجًا. ويقضي ذلك التردي على فكرة الذات التي تشكل الأساس الآخر للديموقراطية الليبرالية.

ولا يقتصر الأمر فقط على عدم تواجد ما يتجاوز المواجهة بين المصالح الخاصة وبعضها، بل إن هذه المصالح نفسها تتجزأ؛ فالشخص الواحد يمكن أن ينتمي إلى حزب سياسي ونقابة مهنية وجمعية لحماية المستهلكين ومنشأة اقتصادية، ولكنه لا يفلت من التنازع على المصالح إلا بقبول تجزئة نفسه إلى ما لا نهاية. وتظهر عدة مهن تابعة تقوم كل منها لا بحماية مصلحة خاصة وإبرازها وتنظيمها، ولكن بمعالجة مرحلة منها فقط. فعضو اللوبي والمحامي والمصرفي والمستشار في العلاقات العامة أو في التنظيم والمحاسب، يقدِّم كل منهم «خدمة» عابرة استجابة لوضع خاص.

وفي نهاية المطاف فإن صاحب العمل الحديث المحاط بالأخصائيين في كل مجال لم يَعُد يدير المنشأة نفسها بل الحالات التي تتعرض لها. ولا عجب في أن يؤخذ على المنشآت الأمريكية كونها تعيش على المدى القصير. فالأفق الوحيد المهم هو ذلك الذي يفرضه حلول موعد الحسابات الربع سنوية، بل إن أخذ المدى البعيد في الاعتبار يمكن أن يصبح وظيفة خاصة وتخصصًا. وقد رأينا منشآت تلجأ إلى «مستشارين في مجال الاستراتيجية» لتحديد توجهاتها. إنه التمادي إلى أقصى حد في منطق عالم لا تحدد معالمه الجماعات الإنسانية أو الأمم أو المنشآت التي يتكون منها، ولكن تحدده فقط المشاكل التي يتعين عليه معالجتها.

وما دامت لا توجد سوى حالات خاصة؛ فإن كل وضع يجب أن يعالج وفقًا لمزاياه الخاصة، لا على حسب المدة التي تربك الحسابات وتقحم التباسات خطرة. وهذا صحيح بالنسبة للمحامي الذي يحرر عقودًا دون أن يحرص على خلق مناخ من الثقة بين الطرفين المتعاقدين، وكذلك بالنسبة للمصرفي الذي يتفاوض على أفضل سعر لشراء منشأة لحساب أحد عملائه، حتى وإن كانت الفائدة العائدة من الحصول على تلك المنشأة قد يكون مشكوكًا في جدواها. ومع أن أصحاب هذا التطور ينكرون ذلك، إلا أن المنطق الأمريكي يهتم بالصفقة لا بالعلاقة مع العميل، ويسهم بذلك في تفتيت المجتمع.

وعندما يفقد الحوار بعده الزمني، وينحصر في حالات بدلًا من أن ينتظم حول مبادئ؛ فإنه يفرغ من جوهره ولا يمكن أن يسمَّى حوارًا سياسيًّا إلا عسفًا. واستطرادًا لتلك الأوضاع؛ فإن التوسع في الإعلام الذي تؤاخذ عليه بسذاجة الحياة السياسية المعاصرة، يعبر فقط عن تطور مجتمع حل فيه التدفق العابر للتصورات كما تعرضها وسائل الإعلام، محل الوعي بالمصير المشترك المعاش على المدى الطويل.

بل إنه بوسعنا أن نزعم أن المهمة الرئيسية لرجل السياسة، العاجز أمام الاختناق الذي تسببه المواجهات بين المصالح التي أصبحت حرفة، غدت من الآن فصاعدًا احتراف إدارة التصورات المشتركة وخلق تواصل معين. فهو يزعم أنه الداعية إلى الحلول الطويلة المدى في عهد التصرفات العابرة والمؤقتة، ولكن وسائله في ذلك هي أيضًا عابرة ... وتتوفر لديه في هذا المجال مزايا واضحة بالمقارنة مع غيره من المهتمين بشئون الحياة الاجتماعية. فطريقة تعيينه بالانتخاب المباشر أو غير المباشر بالاقتراع العام يحتم عليه أن يكون من نجوم الإعلام، بل وأن يصبح أحد منتجاته. وهو يحتل بذلك مركزًا فريدًا لأنه الإنسان-المنتج الوحيد صاحب الرسالة العامة. فكل «الناس-المنتجين» الآخرين لا تتوفر لديهم نفس تلك الأوراق الرابحة في المجتمع الإعلامي. فالفنانون الاستعراضيون يوجهون جهودهم نحو قطاعٍ من الرأي العام ويرتبطون بمنتج محدد (فيلم، أسطوانة ... إلخ.) وقادة المنشآت يحرصون من جانبهم على ألا تغيب صور منشآتهم عن الأذهان.

أما السياسي فينظم التصورات المشتركة بمصاحبة زميله الصحفي التليفزيوني. وكل منهما يعيش عن طريق الآخر. ويتحقق الوضع المثالي في هذا المجال — الذي اقترب منه الرئيس ريجان — عندما لا يتوجب على السياسي أن ينفعل إزاء صور لا يتحكم فيها — مثل تحطيم سور برلين مثلًا — ولكن عندما يخلق بنفسه الصورة والوضع المرئي الذي سيثير@@ اهتمام وسائل الإعلام. وترمي إدارة جدول الأعمال هنا إلى خلق أوضاع على غرار الكاتب المسرحي البارع الذي يخلق الحدث المفاجئ. فهناك الجمل القصيرة التي يلقي بها في اللحظة المناسبة والصور الشديدة الوقع والأشد فعالية من الرسالة الطويلة، كما أن اللحظة الحاسمة في اجتماع قمة لم تَعُد المناقشة التي تدور بين رؤساء الدول بل المؤتمر الصحفي الذي يعقبه.

ويفرض التليفزيون إيقاعه على الحوار السياسي. والجريدة المصورة الجيدة في التليفزيون لا تستطيع أن تركز على أكثر من موضوع واحد هام، وكثيرًا ما يمنع الخوف من سأم المستمعين المسئولين عن مختلف القنوات من التركيز على نفس الموضوع؛ فالحديث لا يجري إذَن إلا حول موضوع واحد، سرعان ما يتم التغاضي عنه. ونادرًا ما تنشغل الأخبار بموضوع واحد أكثر من أسبوع.[٣*] وعندئذٍ تتمثل مهمة السياسي

[٣] *إلا إذا كان الموضوع عاطفيًّا جماهيريًّا خاليًا من التعقيدات والتفاصيل الجافة فقد ينشغل به الإعلام أسابيع، كمحاكمة سمبسون!

في الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الوضع؛ ليكون في الصورة في أغلب الأحوال، جنبًا إلى جنب حوالي خمسين من نجوم السياسة الذين يتعاقبون بغزارة في كل عام على شاشات التليفزيون. ولا ترتبط تلك «اللوحات الحية» ببعضها، وهو ما يمثل في آن واحد فرصة طيبة وصعوبة؛ فالأخطاء سرعان ما يطويها النسيان، شأنها في ذلك شأن النجاحات.

هناك إذَن تجزئة للصور والمواضيع وتفتيت للوقت وتبسيط للتصورات، وأهم ما في الأمر هل يتكلم الناس عن الموضوع أم لا، وكثيرًا ما يكون ذلك هو المقياس الوحيد؛ فالمشكلة التي لا يتحدث الناس عنها لا وجود لها. أما مسألة معرفة ما يتوجب عمله فتخضع لأسلوب الحوار الذي يحرص على عرض التعارضات التبسيطية. فهناك موقف يتمتع بالهيمنة على كل قضية مطروحة، يتعين على المرء أن يقرر موقفه منها بنعم أو لا. أما الفروق الدقيقة والمتدرجة والعبارات مثل «ليس الأمر كذلك تمامًا» و«موافق تقريبًا» فهي خارج الاعتبار لأنها غير تربوية. ويبرز هنا عمل أفراد اللوبي ومحترفي الإعلام. فالمعلومات الهامة التي يقدمها اللوبي تعقِّد العملية في الأوساط العليا وتبسطها مع مشاهدي برامج التليفزيون. وفي المراحل الأولى في صياغة مشروع القانون تكون المباراة حامية بين المحترفين الذين يحاولون التأكيد على موقف معين في نص المشروع بعيدًا عن الحوار السياسي. وفي المراحل النهائية للمناقشة العلنية تميل المواجهة المحترفة بين المصالح إلى تحييد التأثير المتبادل. وفي أغلب الأحوال تكون هناك حجج جادة يمكن أن تُساق تأييدًا لمختلف المواقف المطروحة. وعندئذٍ يتوقف كل شي على الزاوية التي تُعرَض من خلالها المسألة. وهنا تحتل مسألة التصورات المركز الرئيسي؛ لأن التعقيد يولِّد الملل، أما الحجة التي لا يمكن تلخيصها في جملة واحدة فلا محل لها في مجال الإعلام.

وبعد أن يقال كل شيء؛ فإن قدرة السياسي على فرض الإخراج الذي لجأ إليه تكون لها الغلبة في اتخاذ القرار. وقد عوتب الرئيس ريجان على ذلك، وإن كانت موهبة هذا الممثل السابق في الاتصال أتاحت الفرصة لتعميم بعض الأفكار الساذجة. ومما لا شك فيه أنه لا يمكن أن يبتهج أحد لوضع لا يتم فيه التوصل إلى قرار نهائي إلا بـ «كَلفتة» الحوار القومي، مما قد يؤدي إلى طريق مسدود. ولكن هل تم على الأقل اتخاذ قرار؟ حتى هذا ليس مؤكدًا لأن السياسي المحنك يعلم تمامًا أنه ليس هناك أخطر من المظاهر التي تتحول إلى حقيقة. والواقع أن المرحلة القصوى للديموقراطية عن طريق وسائل الإعلام

سيتم بلوغها عندما لا يتعلق الحوار السياسي بقرارات فعلية ولكن بالتصور المشترك المتواجد لدى شعبٍ ما عن نفسه. وقد يكون ذلك التصور بعيدًا تمامًا عن الواقع. ففي ظل رئاسة ريجان زاد حجم الإنفاق العام، على عكس التوجهات التي أعلنت. وليس هذا بيت القصيد؛ فالمهم أن التصور العكسي فرض نفسه وأن رجال الاقتصاد اقتنعوا بأن الدولة تراجعت. وهذه الرسالة التي دارت حول العالم بأسره لها انتكاسات فورية أهم بكثير من واقع الميزانية. وعلى العكس، فلا أهمية لكون الرئيس كارتر قد بدأ عملية إعادة التسليح الأمريكية قبل ريجان؛ لأنه لم ينجح في عرض صورته كرئيس قوي الشكيمة؛ فكان لذلك القصور أثر عكسي يفوق حقيقة إعادة التسليح.

وهكذا نجد أنفسنا بعيدين للغاية من كافة النواحي عن طموحات القرن التاسع عشر وتعبيرها الأمثل: الديموقراطية البرلمانية. فالحلم بقيام سلطة تحول دون التسلط وبتوزيع بين عدة أقطاب صغيرة مستقلة ذاتيًّا لا يؤديان إلى التوازن بل إلى الشلل. لقد حل احتراف المواجهة بين المصالح محل الحوار العام العقلاني والمستنير الذي كان يحلم به فلاسفة القرن الثامن عشر.

وكانت الديموقراطية الليبرالية تعتمد على فرضيتَين أصبحتا موضع أخذ وردٍّ الآن؛ تواجد مجال سياسي يكون ميدانًا للتفاهم الاجتماعي والمصلحة العامة، وتواجد عناصر تتوفر لديها طاقة خاصة وتمارس حقوقها وتعبر عن «قدرتها» حتى قبل أن يجعلها المجتمع شخصيات مستقلة ذاتيًّا. وعوضًا عن الشخصيات المستقلة، لم تَعُد هناك سوى أوضاع عابرة تنعقد على أساسها تحالفات مؤقتة تساندها كفاءات تم تجنيدها لهذه المناسبة. وبدلًا من الحيز السياسي الذي يوفر المجال للتضامن المشترك، لا توجد سوى التصورات المتسلطة والعابرة على غرار المصالح التي تحركها. إنه مجتمع يتفتت إلى ما لانهاية وبلا ذاكرة أو تضامن، ولا نؤمِّن وحدته إلا من خلال الصور التي تقدِّمها له وسائل الإعلام كل أسبوع. إنه مجتمع بلا مواطنين وبالتالي فهو «لامجتمع».

ولا تخص هذه الأزمة مجتمعًا معينًا، أي النموذج الأمريكي كما يود الناس أن يأملوا في أوروبا بغية الإفلات منه. وأمريكا تدفع بالطبع إلى أقصى حد منطق تصادم المصالح الذي ينفي فكرة الصالح العام، كما أن إدارة التصورات المشتركة في هذا البلد بلغت درجة من التكلف والبراعة لم تعهد بعد في أوروبا؛ غير أن الحالات القصوى تساعد على فهم الحالات المتوسطة، والأزمة الأمريكية تكشف لنا عن مستقبلنا.

واليابان هو البلد الثاني الذي يحمل شعار مستقبلنا. إنه الوجه الآخر لفناء السياسة ولعهد الشبكات الجديد. وهو لم يجرب بنايات عهد النور والاحتفاء بالفرد والتطلع إلى

آلية اجتماعية تحترم تعددية المصائر الشخصية؛ إذ إنه انتقل مباشرة من عصر الإقطاع إلى الحداثة التي لم نألفها بعد. ونجاح اليابان يفيدنا في حد ذاته عن نهاية السياسة بنفس القدر الذي تفيدنا بها الأزمة الأمريكية.

فالنجاح الياباني ليس سياسيًّا؛ لأن تحول مصالح هذا البلد إلى احتراف، والتجزئة المترتبة على ذلك، يقابلها في الواقع وزن موازٍ طبيعي في الذاكرة تحافظ عليه الطقوس التاريخية المشتركة. وهكذا يفلت اليابان من الاختناق الأمريكي العاجز حاليًّا عن التوفيق بين مؤسساته التاريخية الأصلية ومنطق علاقات القوى المعاصرة. فواشنطن لا تعرف كيف تتخذ القرارات؛ إذ تشلها التحالفات السلبية، وأيضًا تعدد المناقشات المشتتة التي لم تَعُد تحكمها أرض السياسة المشتركة والمصلحة العامة. ولا ينطبق هذا الوضع على اليابان. ولكن ما ينقذه من الشلل ليس السياسة، بل اعتماده أصلًا على عادات وتقاليد عريقة لا على عقود. فاليابان ليس مجتمعًا ولكن ذكرى مجتمع تتم فيه محاكاة علاقات القوى وتنظيم مسرح الديموقراطية، بنفس الحزب الحاكم منذ عدة عقود. أما إيقاعات تلك المصادمات المنسقة تمامًا والمدروسة بعناية فهي الصيغة الآسيوية للمبارزات الإعلامية في أمريكا الحديثة. فهنا الجينيول — في فرنسا — وهناك البوزاكر — في اليابان — ولكن مسرح العرائس في كل من الحالتين ليس واحدًا وهما لا يخضعان لنفس القواعد، غير أنهما «غير سياسيين».

ومع أن نقطتَي انطلاقهما متعارضتان، إلا أن كلًّا منهما يمثل شكلًا متدهورًا للديموقراطية البرلمانية، هذا إذا كنا نشير بذلك إلى النظام الذي تمارس فيه الدولة السلطة التنفيذية تحت إشراف السلطتَين التشريعية والقضائية. والإشراف يتطلب أن يبقى هذان القطبان، وهما من مؤسسات السلطة، ولكننا نلاحظ أنهما يتلاشيان. فلا بد من وجود مراقِبين ومراقَبين. ويجب أن تكون هوية متخذي القرارات محددة بكل وضوح. ولا يعود ذلك الوضع قائمًا عندما يؤدي تعدد المشاركين في اتخاذ القرارات إلى قلب الرؤية، التقليدية رأسًا على عقب. لم نَعُد في زمن القوانين العامة الكبرى التي تحدد المبادئ على أن تتكفل الجهات الإدارية بتطبيقها. ولم يُعَد هناك من الآن فصاعدًا إلا سلسلة من القرارات التي تشكل في مجموعها في الظاهر لا في الواقع «القرارات الكبرى». فالإجراءات المتعلقة بالميزانية الأمريكية التي ترهقها وتلاحقها آلاف المطالبات المنتظمة والمغلقة بشكل مصطنع بقرارات ذات صبغة عامة لا تُلزم إلا المظاهر، وهي تقدم مثالًا لهذا العالم الذي يؤدي فيه شلل المؤسسات في نهاية الأمر إلى توزيع للسلطات لا يبعد

كثيرًا عن المنطق الياباني. وهكذا فقدت السلطة التنفيذية المبادرة دون أن يدع البرلمان سيادته.

وليس هناك ما يدعو للعجب إذا كان عدد الناخبين الذي يدلون بأصواتهم يتناقص في الديموقراطيات «المتقدمة» بينما يفقد أغلب الساسة احترام مواطنيهم لهم، علمًا بأن اليابان تحتل في هذا المضمار وغيره قمة الحداثة. ورجل السياسة الذي كان يحلم به فلاسفة عصر التنوير كان من المفترض أن تتولد عن طريقه حقيقة المجتمع. ولما كان يتمتع بموهبة التحدث في نفس الوقت مع موهبة العقل، فقد كان يساهم في التعبير عن جوانب السمو في المجتمع في المحفل البرلماني. غير أن الحفاظ على مثل هذا الطموح — أي السعي المشترك والديموقراطي للصالح العام — كان يتطلب المراهنة على قدرة كل شخص على حمل الحقيقة في جنباته وبالتالي الاعتراف بها.

وليس هناك ما هو أكثر غرابة في عصرنا من تلك الفكرة التي تتصور شخصًا قائمًا بذاته، خارج شبكة العلاقات التي يندمج فيها والتي تعرِّفه هي وحدها. وهناك بالطبع مشاعر بل وأهواء خطرة بوسعها أن تدمر النسيج الاجتماعي الذي يتيح قيام العلاقة، وإن كانت تلك الأهواء لا تشكل الشخص، كما تشكل الخطيئة المسيحي. لقد غدونا «يابانيين» أكثر فأكثر وأصبحت بطاقة الزيارة بمثابة التعميد ويمين ولاء المواطن. ونحن نتبادل بطاقات الزيارة بوصفها إشارات مشفرة لا يمكن أن تقوم بدونها علاقة وظيفية، يحددها بالكامل الوضع الذي أوجدها.

وهكذا يحل السلوك المهذب محل السياسة، وهو لم يَعُد الطلاء الخارجي الذي يكسو الواقع الاجتماعي بل أصبح ذلك الواقع نفسه.

ولا تحيلنا الإشارات إلى أي حقيقة يمكن أن تكون هي الأرض المشتركة التي يلتقي عليها الناس. فلو كان الأمر كذلك لكان هناك أيضًا أناس وحيدين منغلقين على تجربتهم المعزولة عن الحقيقة مثل جاليليو أمام قضاته. فليست هناك سوى حقيقة اجتماعية وليس هناك ناسك يعتكف في الصحراء، والمعرفة الوحيدة التي تستحق أن نتعمق فيها هي الإشارات لكي نحل شفرة القواعد الجديدة لا الحقائق الجديدة؛ فالمعرفة لا تتمثل في اكتشاف حقيقة أولى بل جمع الإشارات الجديدة. وهذا المسعى ليست له نهاية.

إنهم يفسرون ذلك بأن اليابان — ذلك النموذج الممتاز بالنسبة للعالم الذي تحل فيه القواعد محل المبادئ — قادر على أن يتشرب الحضارات الأخرى وإن كان اختراقه مستعصيًا؛ فهو يضيف إشارات إلى مجموعة الإشارات التي يمتلكها. وهو يعرف كيف

يمكنه أن يتعلم كل شيء من أوروبا، باستثناء شيء واحد، ألا وهو فكرة الحقيقة.[٤*] ومما يدعوه إلى تقبل حقيقة الآخرين بكل يُسر كونه غير مطالب بالعدول عن حقيقته هو. والواقع أن الحقيقة تقتصر هنا على المناهج وطرق الاستعمال ... وكل قاعدة «تعمل» تستحق أن توضع في الاعتبار.

لقد صرفنا النظر عن تشكيل كيان سياسي وأصبحنا محصورين بين جمع الإشارات واحترام الاعتبارات التي يركن إليها عصر العلاقات؛ ففقدنا مع حقيقة الأمة والأرض ذلك الأساس الذي كانت تقوم عليه المبادئ التي جعلت منا مجتمعًا. وأقصى ما يمكن أن نأمل هو أن نقلد اليابانيين ونبحث في الذاكرة والطقوس عن الصدى الباهت لمجتمع لم يَعُد قائمًا.

[٤*] ترى ما هي هذه الحقيقة التي رفض اليابان تعلُّمها من أوروبا؟ وهل فكرة الحقيقة محصورة في أوروبا؟

الفصل الثالث

# لبننة العالم؟

عانى لبنان طوال خمس عشرة سنة من المذابح حتى إن أحدًا لم يَعُد يبالي حقًّا بالأمر. ومنذ مدة طويلة نُسب ذلك الوضع الذي نرى أنه لا يمكن أن تتعرض له الأمم المتحضرة إلى أوضاع الشرق المعقدة والعنف الذي تتميز به الشعوب التي تسكنه[1]. ولا شك أن البعض يتذكرون حتى الآن العهد البعيد الذي كانت فيه بيروت أشبه، على حد قولهم، بمدينة نيس في فرنسا، وتبدو كأنها أحدث عاصمة في هذا الجزء من العالم. على أنه يتعين أن نتصور أن عدوى البيئة المحيطة بها أصابتها. والدرس الذي يجب أن نستخلصه من ذلك التدهور الذي حلَّ بها هو: علينا أن نحمي أنفسنا من تلك المجتمعات البدائية المحيطة بنا وأن نقيم الحواجز وننعزل حتى نتحاشى أن يعكر البرابرة الذين يطوقوننا، صفو التعقيد المريح للعصر الإمبراطوري. ويجب أن يكون اندماج عالمنا بشكل متزايد، عالم الأغنياء، مصحوبًا بتباعد أعمق فأعمق عن عالم الفقراء الذي يحسن بنا أن نسميه بالأحرى «العالم الآخر» لا العالم الثالث.

والواقع أن الأغلبية لا تجرؤ على التصريح علنًا بضرورة سلوك هذا السبيل، ولكنه بات الآن النزعة الخفية في مجتمعاتنا. فالكل متفق في أوروبا على ضرورة تحجيم هجرة الجنوب، بل وقف الهجرة الوافدة من هناك إن أمكن. ومع أننا لا أننا لا نعتبر ذلك

[1] إنما تم هذا بعد زرع إسرائيل في المنطقة حيث أشعلت أربع حروب، وكثيرًا من الفتن والانقسامات، وسياسة إسرائيل في لبنان واضحة من مخططات زعمائها في مذكراتهم تقسيم لبنان والاعتماد على إثارة الأقليات مسيحية أو درزية.

موقفًا مبدئيًّا حتى الآن، إلا أننا أقل انغلاقًا إزاء هجرة جيراننا الوافدين من شرق أوروبا الأوروبيين والمسيحيين، بالمقارنة مع جيران «الجنوب» من عرب وأتراك وأفارقة وأغلبهم من المسلمين. وتستفيد السياسة من دروس علم الاجتماع، فأصبحت تقبل فكرة «حدود الاحتمال» أي النسبة المئوية القصوى من المهاجرين في مجتمعٍ ما. وسيتم غدًا القبول بمبدأ الموازنة بين مهاجري الشمال والجنوب. وهناك احتمال كبير، بألا تتم تلك الموازنة حسب معايير الكفاءة ومستوى التأهيل، بل على أساس الأصل العرقي والقومية، وبشكل ضمني على أساس العقيدة الدينية. فهل يعني استشهاد المجتمع المسلم في البوسنة والهرسك أنه لم يَعُد للمسلمين مكان في أوروبا؟ وهل سيكون التمسك بالهوية الطائفية بنفس دموية المصادمات بين الأمم في الماضي؟ إن الهجرة إلى الغرب الثري وتفجر الدول المتعددة القوميات في الشرق يثيران قضية تعريف الطائفة. ونحن لا نعرف إلى أي مدى سيصل العنف والتشتت في يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي سابقًا، لكي تفرض نفسها من جديد ضروب تضامن جديدة. ولبنان ليس البلد البعيد في خريطة الشرق الأوسط، بل إنه أصبح قابعًا في دخيلة كل منا الآن.

وعليه ربما كان «قِدم» الشرق الأوسط المفترض أقرب إلى حداثتنا مما نود أن نعترف به. إنه يبين المخاطر التي تحفُّ بالعصر المتجرد والمتحرر من الحيز الذي نحن مقبلون عليه. فالسلطة لا تتحرر من الحيز بلا مغبة، والتفاهم بين الطائفة والأمة الذي كان دائمًا هشًّا قد تحطم. وحينما لا تكون هناك أمة، توجد الطائفة، وحينما لا تكون هناك حدود مرسومة، يجري البحث عن الأصول. وإذا لم تُعرِّف نفسك بالمكان الذي تعيش فيه فقل لي من أين أتيت؟

والحيز ليس نادرًا في الشرق الأوسط، بل المياه، وإعادة التجمع القومي لا معنى لها، فهي تتم عن طريق علاقات الانتساب الممتدة (العصبية، كما جاء في النص الفرنسي) أي العلاقات القبلية المرتبطة لا بأرض معينة، ولكن بزعماء يتحملون مهمة الحماية ويعبرون في الكثير من الأحوال عن التضامن الشخصي الممتزج بمفاهيم دينية. فالعربية السعودية ليست قومية. أما العراق الذي تبنَّى النموذج الشمولي فهو أقرب لأن يكون قومية؛ إذ إن بغداد نجحت في خلق بنيات دولة بالحرب والإرهاب البوليسي. ولكن ما قيمة التضامن المفروض. فالحرب الأهلية التي مزَّقت العراق تبين بوضوح أن مثل هذا البناء «القومي» قد لا يظل حيًّا بعد زوال الكيان الشمولي الذي أقامه.

وهل تشكِّل إسرائيل قومية بالمعنى الأوروبي للكلمة؟ لقد أرادت ذلك في البداية؛ فاليهود الأوروبيون الذين أشرفوا على تأسيس إسرائيل، كانت رؤيتهم العلمانية[٢*] تهيئ السبيل لكافة الانفتاحات. وكان هناك إحساس بأهمية توفر أسلوب معين في العلاقات الاجتماعية والارتباط بالأرض بنفس قدر اهتمامهم بالانتساب.

ولكن بمجرد إفلاس النموذج الاقتصادي لأنصار حزب العمل الأولين ومثلهم الأعلى المتجسد في الكيبوتز، أصبح الخطر ماثلًا في ألا تعتمد الهوية اليهودية على مثل أعلى مشترك يطبق في أرض محددة، بل على علاقات الانتساب.

لقد ظل هذا المنطق الطائفي حيًّا طوال عدة قرون؛ لأنه لم يكن في تنافس مع المنطق القومي. فالأمر لم يكن مقتصرًا آنذاك على تعايش الطوائف كل منها مع الآخر، بل إنها كانت متداخلة بطرق عديدة. فقد كان اضطهاد اليهود أقل طوال مدد طويلة في العالم الإسلامي بالمقارنة مع العالم المسيحي. وكانت لكل طائفة قوانينها وممثليها ورئيسها، كما كانت تظل «محمية» ومتمتعة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي طالما دانت بالولاء للسلطة الحاكمة. وكانت تشتري طمأنينتها بجزية تؤدَى بانتظام للسلطة؛ فكانت تلك العلاقة المحدودة تحل قضية السلطة.

وبقدرٍ ما كانت تطلعات الطرفين محدودة؛ كان ذلك التوازن أكثر استقرارًا. وكان ذلك العهد بعيدًا إلى حد كبير عن عصر الأمم الذي يقضي بأن «الجهل بالقانون لا ينهض عذرًا لأحد»، وحيث يشكل المواطنون والأمم كلًّا متجانسًا لا يقبل التجزئة؛ فلم يكن هناك إذَن شيء محسوم يفصل بين الطوائف بالرغم من الأسس الدينية لتلك الفواصل. وقد حدث أكثر من مرة، بالأخص في لبنان — حيث تختلط الطوائف فيما بينها أكثر مما يجري في أي مكان آخر — أن غيرت قبيلة بأسرها انتماءها اقتفاءً لأثر رئيسها؛ وذلك لاعتبارات سياسية. والواقع أن العلاقات بين الحضارات الكبرى المؤمنة بالوحدة الإلهية التي تتقاسم معًا الشرق الأوسط ظلت براجماتية في علاقاتها بالسلطة. وعندما كانت التسوية تبدو مستحيلة، كانت البداوة تقدم مخرجًا؛ إذ تتحرر القبيلة مؤقتًا من الوشائج التي تربطها بأرض معينة وترحل ساعية إلى التوازن الذي لم تَعُد تجده هنا.

---

[٢] *في البداية كان الأساس الأيديولوجي تكوين وطن قومي لليهود، وليس دولة، ثم تتطور إلى أساس ديني هو الأرض الموعودة في التوراة، ثم تتطور إلى أساس شرعي هو قرار مجلس الأمن بتقسيم فلسطين، ثم تتطور إلى فرض الأمر الواقع، ثم انتهى إلى التعاون الاقتصادي والعيش في سلام لرفاهية دول المنطقة!

وراح كل شيء يتعقد عندما اجتاحت الشرق بعضُ الأفكار البسيطة الواردة من أوروبا. فقد سعت السلطة إلى تأسيس شرعيتها على فكرة القومية مدفوعة في ذلك بتطلعها الجديد إلى محاولة رسم حدودها الإقليمية. وأرادت الدول الأوروبية الكبرى التي كانت تباشر وصايتها على التِركة العثمانية، أن ترسم بدقة لم تكن لها سوابق الحدود، تلك «الخطوط الوهمية في صحراء لا حدود لها تتنقل في أرجائها القبائل باستمرار» كما عرَّفها ابن سعود، عاهل المملكة العربية. وسرعان ما انتشرت تلك الخطوط المنقطة على الخرائط واقتحم بذلك منطق أوروبا التجريدي جزءًا في عالم كانت العلاقات فيه بين الحكام والمحكومين قد احتفظت حتى ذلك الوقت بحيوية مصبوغة بمساومات الأسواق التجارية. فهذه العلاقات المعبرة عن حقيقة الأوضاع والتي لا تخلو من المكر لم تكن أبدًا ذات طابع نزاعي كامل، بين أناس يعرفون أنهم سيلتقون من جديد في هذا العالم المحاصر بصحارى ضارية.

وكانت الحدود الوحيدة متمثلة في تلك التي تفصل الإمبراطورية العثمانية عن تخومها الأوروبية، وتقتصر إلى حد كبير على خطوط دفاع مكونة من قلاع تقع على مسافات متباعدة دونما أي تحديد دقيق. وفي داخل الإمبراطورية نفسها لم تحدِّد الإدارات المحلية أي كيانات سياسية حقيقية بالمعنى الأوروبي. ولذا ما كان أحد يفكر في أن يجري حسابات لتوزيع الأراضي بين مختلف الطوائف. وكان لا يهم أن يكون السنيون أغلبية هنا والموارنة أغلبية هناك واليونانيون أغلبية في موقع ثالث. ولم تكن السلطة نابعة من الشعب كما لم تكن الشرعية قائمة على العدد، ولا تزال أغلبية دول المنطقة دكتاتوريات لا تمت بصلة إلى فكرة الديموقراطية على الطريقة الأوروبية. غير أن مبدأ السيادة الوطنية قد ترسَّخ ويتم العمل في كل مكان بمنطقه القوي. وفي البلدَين الأشد تأثرًا بالأفكار الأوروبية، وهما لبنان وإسرائيل، كانت عواقب ذلك متعارضة وإن صدرتا عن نفس الدينامية.

ونظرًا لأن لبنان لم يتوصل إلى الاندماج في مجتمع متجانس فقد اتجه شيئًا فشيئًا نحو الانتحار الجماعي؛ فالتوافق بين منطق التقسيم الطائفي للسلطة ومنطق سيادة الشعب لم يتمكن من الصمود أمام تطور علاقات القوى بين مختلف الطوائف؛ فتفجرت أركان البلاد وراحت كل مكوناته تلجأ إلى حلفاء من الخارج. وتسلحت الطوائف محاكية في ذلك الفلسطينيين الذين حصلوا من الحكومة اللبنانية في عام ١٩٦٩م على حق تشكيل ميليشيات مسلحة. وبغية تمويل صفقات شراء الأسلحة شكلت الطوائف تنظيمات مالية خاصة تغذيها كافة أنواع التجارة غير المشروعة التي تطورت بسهولة مع فقدان الدولة

شيئًا فشيئًا قدرتها على التحكم في الأوضاع. وتحولت الطوائف إلى قلاع وسجون في آنٍ واحد. أما الخطوط المنقطة التي كان من المطلوب رسمها بين الدول فقد ظهرت داخل الدولة نفسها؛ فعزلت القرى بل وقسمت أحياء المدينة الواحدة. وفي المناطق التي كان التداخل فيها شديدًا ويحول دون التوصل إلى فصل واضح كان لا بد من اللجوء إلى الإرهاب لتحقيقه. ففي حرب الشوف أُبيد السنيون المعزولون في الجبل المسيحي وتعرض المسيحيون المعزولون في المناطق المسلمة لنفس المصير. وهكذا أصبحت خريطة التقسيم الطائفي مبسطة بالتدريج. ولم تنتهِ بعدُ هذه العملية. فعلاقات الدولة اللبنانية مع سوريا لا تزال غير محسومة وإن كان ليس من المؤكد أن تتمكن سوريا من السيطرة على لبنان دون أن تجازف هي أيضًا بتوازنها الطائفي القائم على تفوق مركز العلويين. وهكذا ستترتب على الآلة الجهنمية اللبنانية عواقب تتجاوز حدود لبنان إلى حد كبير من خلال سوريا من جانب ودور المسيحيين في الشرق من جانب آخر. وتُقدم مذابح لبنان صورة مأساوية للتقوقع الطائفي الذي تحمله في طياتها أزمة فكرة الأمة في أوروبا.

وكانت إقامة إسرائيل أحد الأحداث التي عجلت بذلك التطور. وقد رأينا كيف أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كان مرحلة في منطق تقسيم البلاد إلى طوائف. وتلك نتيجة متناقضة حقًّا نظرًا لأن الفلسطينيين ما كانوا يحصرون أنفسهم أصلًا في تعريف طائفي، فالفلسطيني المسيحي أو المسلم، على حد سواء، كان يحدد هويته أولًا بالأرض التي وُلد فيها، ولم يتغلب الانتساب شيئًا فشيئًا على التعريف الإقليمي إلا بعد عشرات السنين من الحياة في المنفى. ويُعتبر الآن فلسطينيًّا كل من انحدر من فلسطيني، تمامًا كما يُعتبر يهوديًّا كل من انحدر من يهودي (من أم يهودية حسب الديانة العبرية)[٣*]

وعلى نقيض تمنيات عمدة القدس السمحة، انقسمت المدينة بدلًا من التوحد. وإذا كان وجود دولة إسرائيلية يحول دون سلوك طريق بيروت، إلا أن المنطق الطائفي القائم هناك يشبه أحيانًا ما لوحظ في لبنان. وتنطبق نفس الملاحظة أيضًا على العرب من مواطني إسرائيل. فالهوة التي تفصل بينهم وبين المواطنين اليهود لا تقارن بالطبع مع القطيعة التي تفصل بين سكان الأراضي المحتلة وإسرائيل، إلا أنها تتعمق باستمرار حتى تكاد تهدد بأن تفرغ من مغزاه مبدأ المساواة في الحقوق الذي تقوم على أساسه

[٣*] قياس به مغالطة واضحة، فالفلسطينية جنسية أو قومية أما اليهودية فديانة.

الديموقراطية. فهناك عرب إسرائيليون يعلنون عن تعاطفهم مع الدول التي تؤكد على الملأ أنها تسعى للقضاء على إسرائيل[٤] كما أن هناك يهودًا يثيرون مسألة «العدو الداخلي». وتجري عمليات إحصاء للسكان وتتحدد معالم خريطة طائفية لإسرائيل تميز بوضوح بين المناطق العربية والمناطق اليهودية. ونظام الاقتراع (النسبي في قائمة وطنية) يخفي في حينه التقسيم المتزايد الوضوح بين «الطائفتين»، والذي يمكن أن يبرزه نظام الاقتراع على أساس الدوائر الانتخابية المحلية. ولا توجد سوى أقلية تدعو إلى طرد العرب في الأراضي المحتلة أو على الأقل عرب إسرائيل؛ ولكن من الملاحظ أن تلك الآراء تحرز تقدمًا بين الشباب الإسرائيلي. وعلى غرار ما يجري في لبنان، تُطرح قضية التوفيق بين المنطق الطائفي ومنطق السيادة الوطنية. وفي إسرائيل يتيح تواجد طائفة مهيمنة تحاشي خطر زوال الدولة، ولكن الوضع لا يلغي بالضرورة خطر تحوُّلها إلى دولة طوائف. ولن تكون هناك الفوضى اللبنانية ولكن الاستبعاد قد يتحقق على الطريقة اللبنانية.

لقد توحدت صفوف الفلسطينيين في هوية سلبية في مرحلة أولى إزاء استحالة التوصل إلى توافق إقليمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي مرحلة ثانية، أدى لجوء إسرائيل إلى انتزاع الفلسطيني المولود من فلسطيني غير يهودي من أرضه، إلى بحثه عن معايير أخرى غير المعيار الإقليمي، وهنا تبدو الهوية الدينية الإسلامية أسهل رد متوفر؛ فلا غرابة إذَن في تزايد نفوذ حماس التي يساندها الإخوان المسلمون. وفي مرحلة ثالثة أُثِيرت قضية المسيحي الفلسطيني. وهكذا يحمل المنطق الطائفي في طياته تفجُّر الهُوية الفلسطينية. وعندئذٍ، ستطرح على غرار ما يجري في لبنان، قضية مسيحيي الشرق بطريقة مأساوية لو راح الفلسطينيون المسيحيون والمسلمون يتقاتلون هم أيضًا بدورهم.

وقد تحرز إسرائيل مكسبًا أمنيًّا مؤقتًا في مثل هذا الحال. فتقسيم صفوف العدو هدف تقليدي في الاستراتيجية. غير أن إسرائيل ستتجه بذلك نحو التقوقع في مثلٍ أعلى طائفي يخيب التطلعات القومية لمؤسسيها. ولو حدث ذلك لما بدت أزمة الديموقراطية في إسرائيل حالة خاصة، بل نذيرًا بأزمة أعم للنظم الديموقراطية العاجزة عن مقاومة

[٤] أين هذه الدول التي تؤكد على الملأ أنها تسعى للقضاء على إسرائيل؟

وأين هذا من قول جولدا مائير لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيين؟ أو قول بن جوريون بعد حرب ٥٦ لقد حررنا سيناء؟ والقول الذي تبنته الصهيونية أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل، وعشرات الأقوال التي تساندها الأفعال!

المنطق الطائفي. فهل نحن بصدد افتراض في أقصى مدًى له يسري فقط على حوافِّ أوروبا، أي البلقان التي غدت فريسة للعنة العنف؟

ربما حدث ذلك لو أننا حصرنا التحليل في حدود العوامل التاريخية. ففي البلقان وكذلك في جزء كبير في العالم الشيوعي السابق، توجد «طوائف» يمكن أن تتبلور بسرعة، خاصة وأن الدول القومية التي تعيش فيها تلك الطوائف يتعين عليها أن تقيم شرعيتها الجديدة في نفس الوقت الذي تعاني فيه فكرة الدولة القومية من أزمتها. غير أن المنطق الطائفي الذي راح يمزق أوصال أوروبا الوسطى والشرقية ليس فقط مجرد انطلاق الشياطين التاريخية من القمقم الذي حبستهم فيه الشمولية الشيوعية لفترة من الزمن. ولن يتوقف بالضرورة هذا المنطق عند أطرافنا؛ إذ يمكن أن ينتشر في الديموقراطيات الأكثر تقدمًا لأنه يتفق مع التطور التكنولوجي في الاقتصاديات الحديثة للغاية.

ما هي المراحل التي يمكن أن يمر بها ذلك التطور؟ تتوفر أصلًا الأسس الذهنية لذلك الموقف. إنهم سيردون على الأزمة الأمريكية بالنجاح الياباني، وعلى فشل الاختلاط بانتصار التجانس. ولن يعدموا حججًا لمساندة وجهة النظر هذه.

فتطور الاقتصاديات يتطلب في الواقع «اندماجًا» بشريًّا يتزايد باستمرار، ويستبعد كل ما لا يتفق مع «المعايير»، والتوسع في القواعد المنظمة لعلاقات العمل باعتباره أمرًا لا غنى عنه في التنظيمات المعقدة التي تقوم المعلوماتية فيها بدور هام، يستبعد القادمين الجدد من زاويتَين؛ إذ يتعين على هؤلاء الانصياع من جهة لقواعد انضباط غير مألوفة لديهم، كما أن التوسع، من جهة أخرى، في تحديد قواعد البنية الرسمية يجعل بنية السلطة اللاشكلية غير شفافة بشكل متزايد، بينما تتم التطورات من خلالها، مما يوليها دورًا استراتيجيًّا. وتتزايد دقة قواعد اللعبة الاجتماعية ومن المهم أن يحتفظ الفرد بمكانه، كما أن الارتجال يكون محفوفًا دائمًا بالمخاطر. ويخطئ من يعتقد أنه سيعثر على مفتاح كافة الإجراءات في طيات الكتب. فالمبادرة تتحقق عن طريق التشرب البسيط الذي لا يفترض فقط التمكن من اللغة بل وأيضًا استيعاب مجموعة من «المصطلحات الاجتماعية» التي تحدد الهوية. ومع أن العديد من القواعد بات معروفًا ضمنيًّا إلا أنه لا توجد لدى القبلية الحديثة طقوس تُتَّبع عند الاعتراف بالدخول في زمرتها.

وتترتب نتائج مماثلة على التطور التكنولوجي. فالتسلسل القديم في المراتب في مختلف المهن بتدرجاته المتعددة التي تخلق التواصل من العامل حتى المهندس تصبح أبسط عن طريق إلغاء المراتب الوسطية. فهناك من جهة أولئك الذين يخترعون المعرفة

ويحددون الإجراءات، ومن جهة أخرى المنفذون الذين باتوا يراقبون، في عدد متزايد من الحالات، التنفيذ الذي تتولى مهمته الآلات. ويهدد هذا التقسيم إلى كتلتَين اجتماعيتَين وضع الطبقات المتوسطة التي ظلت عماد الجمهورية المعتدلة خلال العقود الأخيرة دون أن يعيدنا ذلك التقسيم إلى القرن التاسع عشر وصراع الطبقات؛ فالأفراد في المنشآت المعاصرة مشتتون للغاية حتى إن روابط التضامن بينهم تتلاشى كما أن جذورهم المنتزعة لا تتيح لهم إمكانية التوصل إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية للوفاء بحاجتهم إلى الانتماء. فهم مندمجون في المنشأة التي يعرفون نظامها جيدًا، ولكن النيل منهم سهل، كما أنهم في عزلة ومبعدون عن المنتج الملموس ويتعين عليهم أن يكونوا «مطابقين» للمطلوب منهم دون أن يوفر لهم ذلك هوية محددة.

وما القول بخصوص كل أولئك الذين يتزايد عددهم باستمرار ولا يندرجون في الإطار المتزايد الإحكام الذي يفرضه المجتمع المنضبط، أي أولئك «الخارجون على الإطار المرسوم»: الزنوج الأمريكيون والمغتربون المغاربة الملفوظون والذين يتم التخلص منهم مثل المنتجات المعيبة التي تُستبعد عن طريق «الفحص الفني» الدقيق على غرار ما يجري في المصانع القديمة. فهذا الفحص لا يتم إلا في نهاية خط الإنتاج، أي بعد التخرج من المدرسة وفوات الأوان. ولا يضخم هؤلاء صفوف الطبقة المتوسطة بل يهددونها، خاصة وأنها باتت غير متأكدة من هويتها. وربما كان ذلك المقابل الذي لا يمكن تفاديه في عالم أصبح التجانس فيه مفتاح الفعالية. ولذا فهم يحاصرون بأشباحهم المثيرة للقلق هؤلاء البيض الضعفاء والقليلي الشأن الذين يتعثرون في ذلك السباق اللاهث من أجل التطابق ويلوذون بالفرار من الظلمات التي لا تلبث أن تدركهم.

وعندئذٍ يكون الدفء اللطيف وسط المجتمع، ببساطته الأحادية البعد إغراءً طبيعيًّا تمامًا. فالذين يرون أن الفكرة القومية تصبح تجريدية أكثر فأكثر، والذين لا يشاركون في الاندماج داخل المنشأة والذين تعزلهم المنشأة بدلًا من أن تجمعهم معًا، قد يبدو لهم أن الطائفة هي الإطار الطبيعي الذي يتعرَّف فيه كل فرد على هويته. فالإنسان الحديث الذي لا يرتبط بأرض والهائم على وجهه رغم أنه «سجين» في وظيفته دون أن تكون لديه وجهة نظر تكسب عمله معنى عبارة عن «عُقلة اجتماعية» تتكاثر إلى ما لا نهاية وإن ظلت معزولة. وهذا الإنسان محكوم عليه بالبحث عن أصوله عن طريق التمايز الذي يحتاج إليه لكي يشاركه الآخرون المتباينون مثله، في الإحساس بانتماء مشترك يجمع بينهم.

الفصل الرابع

# إمبراطورية بلا إمبراطور

يبدو انحسار الطائفية متعارضًا مع البنيات العالمية الكبرى، وإذا كان العصر الإمبراطوري هو عصر الأباطرة؛ فإن حقبة انتشار التسلط وحقبة السلطة التي لا يُعرف موقعها يبدو بعيدًا جدًّا من زمن الإمبراطوريات. ولكن إذا قلنا إن الإمبراطورية نقيض الجمهورية بمعنى أن الأولى تفضل الغامض؛ حيث كانت الثانية تفضل المحدد، وإن الإمبراطورية تفضل كذلك الإجراء على المبدأ، والمتحول على الثابت، والمدير على صاحب السيادة؛ فإننا نكون مقبلين على قيام إمبراطورية جديدة. ولن تكون عاصمة هذه الإمبراطورية واشنطن أو بروكسيل أو طوكيو أو موسكو. «لن تكون روما في روما»؛ أي إنه لن يكون هناك تحديد إقليمي كما لن يفرض نفسه أي فريق مهيمن. ولن تكون هذه الإمبراطورية قومية عليا أو جمهورية التنظيم القادم، شريطة ألا نفكر في البنيات الهشة التي أقامها شارل الخامس أو نابليون، بل بالأحرى الإمبراطورية الرومانية وربما أيضًا الإمبراطورية الصينية. ففي هذين الحيزَين السياسيَّين كان دور العواهل أقل شأنًا من القواعد التي ظلت قائمة من بعدهم. كانت الصين ثقافة قبل أن تكون دولة، أما المواطنة الرومانية فقد ظلت واقعًا سياسيًّا مهيمنًا طوال عدة قرون في الوقت الذي كان يجري فيه التضامن على السلطة عن طريق المناورات الخسيسة. وظلت الإمبراطورية قائمة بلا إمبراطور طالما لم يحاصر البرابرة روما.

ولم يحدث أبدًا أن كان الناس واعين إلى هذا الحد بتعدادهم كما لم يحدث من قبل أن كانت فكرة الجماعة مشكوكًا في أمرها بهذا القدر. فلم نَعُد نؤمن بوجود الأمة بينما تولي الأدبار الجمهورية العالمية المأمولة. ولا تتوفر لدينا وصفة ملائمة لتحديد حيز تضامناتنا، بعد أن أصبحنا محرومين من تقنيات عصر الدولة القومية، عندما كان الكيان الاجتماعي من المعطيات والتراث الذي يمكن أن تقوم عليه كافة أشكال البناء السياسي.

ولا يوجد اليوم تراث لا يمكن ألا يدور حوله النزاع. ولا توجد بداهة تاريخية أو اجتماعية أو إقليمية. وقد أصبح تعريف الكيان الاجتماعي ورسم الحدود وتأسيس كيان سياسي من اختيارنا نحن. ففي عصر الدول القومية كان الأمر يقتصر بالنسبة لمجموعة معينة على توزيع السلطات في إقليم محدد والتصرف كما يروق لها فيما حصلت عليه من إرث، وكانت الحرية المجردة الواردة في العقد الاجتماعي متأصلة في تاريخ كان يحدد لحسن الحظ اختيارنا. وكانت الأمة تقدِّم تسوية ملائمة تقع في منتصف الطريق بين حتمية المجتمع وحرية المواطن في الاختيار. أما في عصر ما بعد القومية فإن تحديد قواعد اللعبة يقع على عاتقنا. إنها لمسئولية جسيمة سرعان ما ستصبح أمرًا لا يطاق إذا كان يتحتم عليها الخضوع لقوانين السياسة الكلاسيكية. والواقع أنه لا توجد مسألة سياسية أصعب من تعريف الكيان السياسي. فالمناقشات التي تثيرها هذه القضية سواء تعلق الأمر بسياسة الهجرة أو بحقوق الأقليات، تكشف عن طريق عنفها الذي لا مخرج منه، عن عجزنا في حل مشاكل عصرنا حسب المعايير الكلاسيكية التي أرست قواعدها مؤسسات الدولة.

والحق أنه لم تَعُد توجد «هيئات نظامية». ويخطئ تمامًا من ينتظرون قدوم الجمهورية العالمية مع حلول القرن الحادي والعشرين، وتحقيق حلم الفيلسوف كانْت. فالبناء الهرمي الرائع الذي يجعل الأمم تتجاوز خلافاتها عن طريق تنظيمات إقليمية تشكل هي نفسها عماد نظام عالمي، لم يَعُد له معنًى لأنه يعتمد على نموذج لاتخاذ القرارات وفرض السلطة بات لا يتفق مع الواقع؛ فعصر التعقيد هو عصر عدم الإنجاز وعدم التوازن.

إننا نلج عصر النظم المتفتحة سواء تعلق الأمر بالدول أو بالمنشآت، كما أن معايير النجاح تتعارض مع عصر المؤسسات والنظم المنغلقة. ولم تَعُد قيمة منظمة ما تقاس بالتوازن الذي تحاول أن تقيمه بين مختلف عناصرها، ولا بدقة حدودها، ولكن حسب عدد انفتاحاتها ونقاط تمفصلها التي تخلطها بكل ما هو خارج عنها.

والحوار حول مستقبل أوروبا يوضح تمامًا، على بساطته الزائفة، نواحي القصور في معالجة عصر العلاقات عن طريق المؤسسات ... والنزاع القائم بين «القوميين» و«الاتحاديين» يفصح عن رؤيتين مختلفتين بخصوص المؤسسات، بينما تكشف انعكاسات العالم الماضي في طريقه إلى الزوال عن عجزها عن إدراك العالم الجديد الذي تبزغ ملامحه.

فمن جهة، يعبر كل من يحرصون على دوام فكرة القومية عن قلقهم إزاء انتقال السيادة الذي يهدد القومية ويشكل إهانة للبرلمانات القومية. وهكذا نجد في كل بلد من

بلاد الجماعة الأوروبية مدافعين مستبسلين عن فكرة القومية، باعتبارها الإطار الوحيد المتوافق، في رأيهم، مع الرقابة الديموقراطية الفعالة، والأفق السياسي الوحيد القادر على تعبئة طاقات المواطنين.

وهناك في مواجهة هؤلاء كل من يمكن أن نطلق عليهم تسمية «الفيدراليين» على سبيل التبسيط. ولعل ميزة هؤلاء تكمن في أنهم ينطلقون في تحليلهم على أساس العالم كما هو، لا على أساس عالم خيالي لم يَعُد له وجود. ولكن أوروبا التي يتخيلونها لا تقل طوباوية عن الأمة عند القوميين. فهم يعلمون أن البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية تخلت من الآن عن جانب له وزنه من سيادتها الوطنية. ففي المجال الاقتصادي أصبح ما يقل عن ٥٠٪ من القوانين من أصل قومي وغدت لجنة الجماعات الأوروبية، وهي هيئة تعلو على القوميات، المنبع الرئيسي للقوانين، وأصبحت السيادة مقسمة من الآن فصاعدًا على عدة مستويات إقليمية وقومية ومحلية. ويرى بعض الاتحاديين في هذا التقسيم تكرارًا للأسلوب الأمريكي وخطوة نحو قيام الولايات المتحدة الأوروبية كصدًى لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية بعد مرور مائتي سنة. فالجماعة الأوروبية التي تراكم في حيز واحد الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية للسلطة ستكون مهيئة في رأيهم؛ لأن تصبح في يومٍ ما نوعًا من «القومية العليا» المعبرة عن «هوية أوروبية» على غرار الهوية الأمريكية أو الهوية الفرنسية.

ويبدو أن هذا التطلع الأوروبي جاء في حينه عندما كفَّ الصراع بين الشرق والغرب عن أن يكون المبدأ المنظم لشئون العالم. وبالطبع يرى «الفيدراليون» المنطقيون حقًّا موقفهم أن انتقال السيادة والتوسع في اتخاذ القرارات بالأغلبية هي الوسيلة الوحيدة لكي تظل الجماعة الأوروبية التي تسَع لعشرين أو ثلاثين أمة، قادرة على اتخاذ القرارات. والهوية الأوروبية التي يحلمون بها ليست هوية الجماعة المكونة من اثنتي عشرة أمة، بل هوية أوروبا كافة الديموقراطيات؛ لأن تصورهم للمؤسسات يتمثل في الدعم المتوازي للسلطة التنفيذية وللرقابة البرلمانية الأوروبية. وهذا البناء المتماسك مستمد بالكامل من منطق عصر المؤسسات.

غير أن حصول مثل هذا البناء على موافقة الشعوب، لكي يصبح مشروعًا سياسيًّا، يتطلب أن تظل أوروبا نوعًا من الجزيرة الديموقراطية، كما كانت في الخمسينيات؛ فقد رسم الستار الحديدي بكل دقة حدودها الشرقية كما يفصلها المحيط غربًا عن الولايات المتحدة الأمريكية. وحينئذٍ يكون بوسع الجماعة الأوروبية أن تحتل تدريجيًّا مجال التوسع

الذي يهيئه لها كل من التاريخ والجغرافيا على نحوٍ ما حققته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. وستعلن آنذاك الجماعة الأوروبية مبدأ مونرو الخاص بها لتؤكد مسئوليتها الخاصة عن القارة القديمة، وتستبعد الدول الخارجة عنها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تتفق مثل هذه الافتراضات مع حقائق عصر العلاقات المتحررة من إذعانات الجغرافيا وتسهيلاتها.

فلم يَعُد هناك في الشرق عدو يتحدد بالنسبة له الاستثناء الديموقراطي الأوروبي. ويشكل ذلك فرصة وصعوبة بالنسبة لأوروبا لكيلا تترك نفسها محصورة في تعريف جغرافي. فأوروبا لم تَعُد لديها حدود مع الشرق بل هوامش غير محددة. فهي تلامس روسيا وعدم التبلور السوفييتي. إن أوروبا التي تواجه تفكك دولة إمبراطورية لا تستطيع أن تصبح أمة، ولو فيدرالية؛ إذ يتعين عليها في هذه الحالة أن تحدد أراضيها وأن ترسم بالتالي حدودها الشرقية. ولكن كيف يمكن رسم حدود تستبعد بلد تولستوي ودستويفسكي؟

ومن ناحية الغرب، يوهم المحيط الأطلسي الأوروبيين بأن حدودهم ملموسة بدرجة أكبر في هذا الجانب. غير أن ذلك يعني إعطاء الجغرافيا أهمية فقدتها في عصر الثروات غير المادية وتوسع الاتصالات بلا حدود. ولا يعني ذلك تجاهل الفروق الفاصلة بين أوروبا وأمريكا. فالاختلاف الثقافي — الذي كثيرًا ما يتم الرجوع إليه — ليس كبيرًا إلى هذا الحد، خاصة وأن بعض الجامعات الأمريكية أصبحت مستودعًا لخير ما لدى ثقافات أوروبا، بينما حولت أوروبا إلى مصرف لأسوأ وسائل التسلية الأمريكية. وهناك فروق أكثر جدية فيما يتعلق بالتعارضات القانونية — تتمثل صورها في رفض المحكمة العليا الخضوع لمرسوم قانون أعلى، وفي اختلاف التقاليد السياسية — قدر أكبر من «التضامن» في أوروبا يقابله نصيب أكبر من «الحرية» في الولايات المتحدة. ولكي تكون تلك الفروق كافية لقيام مشروع سياسي، يجب أن تكون من القوة بحيث تتمكن من تعبئة المخيلات وتشكيل تلك «التصورات الجماعية» التي تبين لنا من قبل أنها المجال الوحيد الذي لا يزال للسياسة نفوذ عليه حتى الآن.

والأمر مشكوك فيه للغاية، ومن الصعوبة بمكان أن نرى أوروبا الغد تبني هويتها بتعميق فروقها مع أمريكا. والفيدراليون الأوروبيون محقون في شجب أفكار القوميين البالية، ولكنهم يخطئون في الدعوة لإقامة مشروع يفترض في الواقع بناء قومية أوروبية. وأوروبا المنفتحة على الشرق والغرب لا تستطيع أن تتشكل في كيان سياسي بنفس أسلوب

القوميات التي سبقتها. وبالطبع فإنها لا تملك أصدقاء فقط، ولكن ليس لديها أيضًا عدو يخصها وحدها، بل مجرد تهديدات تتعرض لها مع الآخرين. غير أنها تعوزها المعارك التي أنهكت نفسها فيها أوروبا القديمة وصقلتها أيضًا. وهي بحاجة إلى محنة مشتركة شديدة لكي تصبح بدورها هي أيضًا أمة.

يجب أن يكون لفكرة «المصلحة الوطنية الأوروبية» معنًى، بينما يكشف الربط بين تلك الكلمات مدى عدم جدوى المشروع. فالسياسة الخارجية لأي وحدة أوروبية لا يمكن أن تكون مجرد محصلة للسياسات القومية.

وهناك بالطبع «مصالح مشتركة أوروبية». فالفرنسي والألماني والإنجليزي يودون أن تنجح طائرات إيرباص لا طائرات بوينج، ويودون أن تظل في أوروبا كفاءات تكنولوجية كافية لتأمين ثروة القارة. وهم يدركون أن المستقبل سيكون ملك القادرين على تأهيل الكفاءات والمواهب والاحتفاظ بها. غير أن هذا الشاغل المشروع لا يكفي لتحديد معالم كيان سياسي جديد، كما أنه قد يؤدي إلى تعارض المصالح بخصوص بعض الأعمال وإلى التعاون مع أمريكا أو اليابان في مسائل أخرى. ولا يشكل ذلك هوية أوروبية متميزة توحد الأوروبيين حول كافة المواضيع، في مواجهة العالم الخارجي. وعلى أي حال فإن هذا التعارض سيكون غريبًا للغاية بالنسبة للتقاليد الأوروبية. فما هي القضية التي ستتكلم أوروبا باسمها؟ فالفرنسيون المعتادون على عدم التشكيك في حقيقة المصلحة الوطنية لا يطرحون حتى هذا السؤال على أنفسهم. ورد فعل الألمان الذين يداخلهم الشك في أنفسهم وفي سياسة القوة، مختلف؛ فالسياسة الخارجية لا يمكن أن تقتصر على التعبير عن مصالح أوروبا ويجب أن تكتسب مشروعيتها. ولكن ما هي المشروعية في عصر الشبكات والإمبراطورية العالمية؟ لقد عرَّفت أوروبا نفسها بتطلعها إلى العالمية، ولا يمكنها أن تتخلى عن ذلك الطموح دون أن تنكث بعهودها.

وهكذا فإن حلول عصر شبكات الاتصال يسجل نهاية السياسة؛ فلن تنشأ الهوية الأوروبية بواسطة بعض «حيل» عصر المؤسسات. فالمؤسسات لا تخلق بنفسها الإحساس بالانتماء، بل إن الإحساس بالانتماء هو الذي يدفع إلى القبول بالمقتضيات التي تفرضها تلك المؤسسات. وإذا كانت واشنطن لا تقوى بعد على التوفيق بين مصالح أهالي تكساس وكاليفورنيا ونيويورك المتعارضة، فهل يمكن أن نكون أشد تفاؤلًا إذا تعلق الأمر بالتصالح بين السويديين والبولنديين والإيطاليين والفرنسيين والبرتغاليين ...؟ وإذا استدعى الأمر تنصيب رئيس لأوروبا هذه ذات الألوان المتعددة بالاقتراع العام، ألن تكون هناك مخاطرة

بالمُضي خطوات إضافية في طريق أعلَمة (نسبة إلى الإعلام) الحياة العامة والابتعاد بقدر أكبر عن المُثل الأصلية التي تقوم عليها المؤسسات؟

والواقع أن اللَّبس الذي يكتنف الحوار الأوروبي يعود بدرجة كبيرة إلى كونه حوارًا سياسيًّا حول مفهوم السيادة في الوقت الذي كفَّت فيه أوروبا عن أن تكون أوروبا عصر العلاقات فكرة سياسية، على أحسن حال عندما يتعلق الأمر بتجاوز النزاعات بين الأمم وعلى أسوأ حال عندما نحلم بمواطنين أحرار ومقبلين على التطوع.

ولن تكون أوروبا بنية جامدة تعتمد على المؤسسات المتنافسة وغير الخاضعة لأي بنية واضحة المعالم، بل وغير مرتبطة أحيانًا بمنطق غير إقليمي. وينطبق ذلك مثلًا على الأسواق المالية في العواصم الرئيسية التي تحدد وضعها أكثر فأكثر بالقواعد التي تقررها لنفسها، لا حسب موقعها الذي أصبح على أي حال موقعًا مجردًا في عهد الصفقات الإلكترونية. وهذه المنافسة بين المؤسسات — الناجمة عن توزيع السلطة بين عدة بنيات تتقاطع دون أن تتراكب، وتتكامل دون أن تتمكن من القضاء على المنافسة تمامًا — ستجعل آليات تنظيم السلطة القائمة في المنشآت الحديثة تمتد إلى النظام السياسي الآيل للزوال. فعمليات الدمج والبيع والتنازل التي تُسمى في السياسة الغزو والحرب الأهلية والتقسيم لن تتخلص من طابعها الدرامي إلا إذا تحقق تصدع سيادة الدول وتفتتها في عدة بِنًى وظيفية. ويعني ذلك أن أوروبا ستتمكن من إدارة نزاعاتها الداخلية وأطرافها في آن واحد في اليوم الذي سيُكفُّ فيه عن أن تكون فكرة سياسية أحادية الأبعاد. وهذا بالذات ما يبدو أن أغلب الألمان يرجونه، وفقًا لاستطلاع للرأي جرى مؤخرًا، عندما أوضحوا أنهم يطمحون إلى أن يكون مصيرهم دولة سويسرية مكبرة.

وهذا ما يثير بالذات فزع العديد من الفرنسيين الذين يرون أن عظمة أي أمة لا بد وأن تكون سياسية. فكأن موت السياسة يعني موت أوروبا، وكأن أوروبا لا يمكن أن تتصور نفسها إلا كيانًا سياسيًّا، وكأننا عاجزون عن الازدهار في إطار عدم استكمال حيز متعدد الأبعاد وغير محدد بشكل جيد. ويتعين أن نكتسب بالذات تلك الموهبة أو أن نستردها لكي نتخلص من الحواجز الصارمة المرتبطة بعصر الدول القومية واللجوء إلى صيغ أكثر مرونة. هل يتعين البحث عن إجابات من خلال عهود أقدم في التاريخ الأوروبي؟ ربما كان العصر الوسيط الأعلى بما ذخر به من أمراء ودوقات ومطارنة قد اقترب من هذا النموذج. ويتميز الحنين الفرنسي للسياسة بعدم القدرة، بشكل غريب، على أن يتصور القيم إلا كتعبير عن الدولة، فكأن مونتاني وفولتير وهوجو لا ترجع عظمتهم

إلى فكرهم العالمي. ومن خصائص العهد القومي أن يسعى منذ قرنين إلى التماس أساس القيم في السياسة.

إننا بالأحرى بصدد عهد إمبراطوري لا عهد جمهوري. والمقصود بذلك أن قضية الرقابة على السلطة مطروحة بشروط جديدة، وأن تنظيم العالم تتغير طبيعته هو أيضًا؛ ففكرة الجمهورية العالمية الموروثة من عهد المؤسسات لا معنى لها؛ لأن الكيان السياسي القريب من العالمية سيكون نفيًا للسياسة كما حددناها منذ أن تواجدت تلك الكلمة. ففكرة الإمبراطورية العالمية، بالمعنى الذي بلغت فيه الإمبراطورية الرومانية نوعًا من العالمية، يصف بشكل أفضل واقع العالم القائم على علاقات.

والواقع أن ظهور بنيات «بعد قومية» في أوروبا لا يسفر عن تنظيم العالم في ثلاثة «أقطاب» تشكل فيما بينها ما يشبه حكومة الديركتوار (المكونة من عدة أعضاء يتولى واحد منهم الرئاسة كل سنة بالانتخاب)؛ فأوروبا لن تكون دولة كبرى بالمعنى التقليدي، كما أن أي دولة كبرى لن تكون لها أبعاد القوة اللازمة. ويتعين أن نتحدث بالأحرى عن مجموعة من الشبكات المرتبطة ببعضها مثل الحلقات المتشابكة التي ترمز إلى الألعاب الأولمبية. ولكن قد يعترض البعض قائلين إنه حتى وإن كانت أوروبا دولة كبرى عسكرية مثل الولايات المتحدة، إلا أنها ستتميز بعملتها الموحدة الدالة بوضوح على قوتها الاقتصادية بشكلها التقليدي. ففضلًا عن أن البنك المركزي سيحرص على أن يتباعد عن الأشكال التقليدية للسلطة السياسية؛ فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مرحلة العملة الأوروبية «المستقلة» ستكون قصيرة. فالنقد الأوروبي سيكون في الواقع بديلًا له مصداقية الدولار؛ نظرًا لضخامة السوق الذي سيتعامل معها، مما يزيد من احتمالات تبخر الأسواق؛ لأن الأموال المتحركة قد تنتقل بشكل مفاجئ من عملة إلى أخرى حسب الأخبار الاقتصادية اليومية. ولا شك في أن الحاجة إلى التنسيق — القائمة أصلًا بين الدولار والعملات الأخرى — ستصبح ضرورة لا مفر منها. وكما نشاهد حاليًّا؛ فإن استقرار أسعار العملات يتطلب التنسيق بين السياسات النقدية، ولا يمكن أن يستمر في الأمن البعيد إلا بمصاحبة التوافق في سياسات الميزانيات؛ فالعملة الأوروبية تؤدي منطقيًّا إذَن إلى نظام نقدي عالمي، ينتقل إلى بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، والنظام النقدي الدولي يؤدي هو نفسه إلى نقد موحد وإلى «حيز اقتصادي فريد» يضم مناطق العالم الأكثر ثراءً دون أن تصبح متجانسة، ولكن متوافقة، كما يقال بالنسبة للذخيرة ونظم الاتصال.

وهذا العالم المتعدد الأقطاب والذي لا يتيح لأي بنية أن تجتذب كافة أبعاد السيادة، ينظم الانفتاح، على نقيض النظام المنغلق الكامن في كل منطق سياسي. فكلما اكتسبت

القضايا المطلوب معالجتها بعدًا عالميًّا، سواء تعلق الأمر بالمخدرات أو البيئة أو النقد، أصبح من العبث محاولة حلها في إطار واحد. فالامتداد الجغرافي يتطلب التخصص الوظيفي، وكل محاولة للتجمع السياسي، سواء كان أوروبيًّا أو غير أوروبي، ستبدو آنذاك من المخلفات المفتعلة التي تعود إلى عصرٍ انقضى.

إن العصر «بعد القومي» الذي نلجه يمكن أن نطلق عليه نعت الإمبراطوري نظرًا لأن «حدوده» على غرار ما كانت في عهد الإمبراطورية الرومانية، ليست خطًّا مستقيمًا يقسم حيزًا ويفصل بين من يمارسون السياسة ومن لا يمارسونها، بل إنها أشبه بالأحرى بحوافَّ غير محددة لا تصطدم سيادتها التامة بسيادة أخرى تامة على الضفة الأخرى من النهر، كما هو الحال في زمن الدول القومية. فالحركة التي تميل إلى جعل الحدود نسبية داخل الجماعة الأوروبية ستجعل حدود الجماعة ذاتها نسبية، ولن تكون هناك حدود مطلقة.

فالمواطن في عهد إمبراطورية العلاقات سيُعرف أقل فأقل حسب مساهمته في ممارسة السيادة، وأكثر فأكثر حسب الإمكانية المتوفرة لديه لممارسة نشاطه في إطار تخضع فيه الإجراءات لقواعد واضحة ومتوقعة، وذلك على غرار المواطن الروماني في عهد الإمبراطور كاراكالا الذي منح الهوية الرومانية لكل أتباعه الأحرار على نطاق الإمبراطورية بأسرها.

وتتباين تلك القواعد من طوكيو إلى واشنطن أو باريس. فكل مهمة وكل مشكلة يقابلها وضع جغرافي متميز، وبالتالي فإن مجالات القانون لا تكون بنفس الامتداد، ولكن المحاسبة هي القاعدة. وهذا التحول التدريجي الذي يطرأ على القانون، الذي كان في الماضي المعبِّر عن السيادة الأحادية الأبعاد للكيان السياسي، يصبح اليوم مجرد تطور عملي يحكم قطاعات النشاط البشري على أساس وظيفي، ويقضي على الاستقلال الذاتي للسياسة التي تفقد أسسها المعنوية والفلسفية. وهكذا يصبح طرح مسألة المشروعية أمرًا غير وارد تمامًا كالتساؤل حول «عدالة» أو «عدم عدالة» برنامج معلوماتي؛ فالحفيف الهادئ الصادر عن الآلة الاجتماعية يكفي نفسه بنفسه.

وشيئًا فشيئًا، سيضع هذا التحول على نفس المستوى القواعد الصادرة عن العمليات التي تُسمى سياسية بصفة مؤقتة، وتلك التي تنجم عن التحرك المتفق عليه بين المنشآت. ولا يهم أن تفرض منشأةٌ ما خاصة، أو لجنة من الموظفين معيارًا معينًا. فهي لم تَعُد تعبيرًا عن سيادة ولكن مجرد عامل يحدُّ من دواعي عدم التيقن ووسيلة لخفض تكلفة التعاملات بزيادة الشفافية.

ويهدد هذا المنطق «العلاقاتي» باستمرار حدود المجال القانوني. فتسهيل التعاملات في حيز معين يجب ألا تعرقله القوانين بمجرد تجاوز حدود ذلك المجال. ويجب ألا يتعرض الربح المحقق التعاملات الداخلية إلى الطمس عن طريق احتمال ارتفاع التعاملات الخارجية. وهكذا يؤدي منطق عالم العلاقات إلى المعايير الدولية وإلى الترابط المتزايد بين «العُقل».

ومنذ عهد قريب كانت البرلمانات التي تحرص على تأكيد سيادتها، تعرض للتصويت التعريفات الجمركية التي تطبق على السلع العابرة للحدود. أما اليوم؛ فإن «الخدمات»، تلك المنتجات اللامادية في عصر العلاقات، تدفع إلى تزايد المبادلات، ولكن نظرًا بالذات لكونها لا مادية؛ فإن نمو هذه المبادلات لم يَعُد مرتبطًا بتخفيض التعريفات الجمركية — لأن الخدمات لا تعبر الحدود جسديًّا — بل بتجانس اللوائح الداخلية حتى يتمكن البنك أو شركة التأمين من إقامة مقره في البلد الذي يختاره وتطوير ارتباطاته التي تُخلق عن طريقها الثروة. وهكذا حلت محل البرلمان، صاحب السيادة، المفاوضات التي تُجرى بين موظفين غير مسئولين أمام أي برلمان لأنه ليس بوسع أي برلمان أن يغير أي تفاصيل دون أن يسقط مجموع ما يتم الاتفاق عليه. وهكذا أصبحنا بعيدين حقًّا عن الجمهورية العالمية! فما يتم خلقه ليس كيانًا سياسيًّا عالميًّا بل نسيج خياطاته غير ظاهرة، وتجمع غير محدد لعناصر متداخلة معًا.

ذلك هو منطق عالم العلاقات وإن لم يكن حقيقته بعد. فحيز الشبكات ليس محايدًا أو متجانسًا في الواقع. إنه مجال للقوى ولاختلال التوازنات؛ حيث تجرى الموازنة بين التطلع إلى زيادة الاتصالات والخوف من فقد السيطرة على الشبكات التي تم مدها من قبل. وهذا التوتر قائم في صميم دينامية مجتمعاتنا. فالعلم يتحول إلى بورصة هائلة للمعلومات لا تغلق أبوابها أبدًا، وكلما تزايدت المعلومات ازداد اختلال التوازنات، كما هو الحال في نظام ضخم للأرصاد الجوية؛ حيث تعالج الرياح منخفضًا جويًّا هنا لتسبب في منخفض آخر هناك.

ولما كانت مؤسساتنا «السياسية» لا تزال مستوحاة على نطاق واسع من المنطق «المؤسساتي»؛ فإنها لا تعرف كيف تدير هذا التوتر القائم بين الانفتاح الذي يحرز التقدم والانغلاق الذي يحمي ما لا يزال قائمًا. فتعريف الحدود وقيام الكيان السياسي يعاملان كشروط مسبقة وأسس ثابتة يمكن أن يقام عليها مجتمع بعد ذلك. ولكن منطق الشبكات سيقلب تمامًا تلك النظرة. فالحدود لم تَعُد بداية بل نهاية مطاف يظل هشًّا لطبيعته

المرنة؛ لأن السيولة تصبح شرطًا للتنافس وللحيوية في عصر شبكات الاتصال، ولا يتحدد هنا أبدًا بشكل نهائي حيز للقانون.

ونرى ذلك الآن في سير عمل الشركات عبر القومية التي ترمز إلى هذا العالم الجديد. فالشركة عبر القومية ليست مقيدة بعادات وطن معين، ولا هي مجردة من أي جنسية. وهي تحقق نجاحها عن طريق نوعية «عُقلات» العلاقات التي تمكنت من إقامتها، كما لم تَعُد تسعى إلى الاقتصاديات العملاقة، ولكن إلى التدفق الأكمل للمعلومات، مما يحولها إلى جهاز استشعار عن بُعد بالغ الحساسية تحركه باستمرار نبضات لا تُحصى ولا تُعَد تتلقاها من العالم الخارجي معدات الاستقبال التابعة لها، ومنها المنتجات الجديدة، وأساليب التمويل الحديثة، وطرق التصنيع الجديدة.

ويجب أن تكون كل وحدة من وحدات الشركة راسخة بما فيه الكفاية في شبكتها المحلية لكي تؤدي بالكامل دورها كجهاز استقبال من الخارج وتظل متصلة بما فيه الكفاية أيضًا بوحدات الشركة الأخرى؛ لتؤدي دورها على خير وجه في توزيع المعلومات في نطاق الشركة.

ومن شروط حسن سير العمل في بنية معقدة: الشفافية وتداول المعلومات والوضوح في تحديد المهام، مما ييسر نشأة هوية خاصة بالشركة تُعبِّئ جهود العاملين فيها حول تطلعات مشتركة. غير أن تلك المزايا يمكن أن تشكِّل مخاطر في إطار الآفاق الدينامية. فالهوية التي يُغالى في تأكيدها قد تخمد جذوة الأفكار الجديدة، وخطة التنظيم الإداري المحددة بصرامة قد تشجع السلبية بل واللامسئولية، عندما يصبح هامش المبادرة لدى كل مستخدم مقصورًا على المهمة الموكولة إليه. وهناك حاجة إلى جرعةٍ ما من الغموض المزعزِع للجمود لكي تحافظ الشركة على حيويتها. وعليه يتعين ألا يكون المشاركون في تحريك المنشأة، الغارقون دائمًا في فيض متزايد من المعلومات، ألا يكونوا واثقين تمامًا من المواقع المسندة إليهم والدور المكلفين به. ويجب ألا تُصب المعلومات في أجهزة إرسال واستقبال تحولت إلى مؤسسات. فالمعلومات تظل إذَن مصدر قوة، ولكن طبيعتها تغيرت؛ فهي لم تَعُد تُكتنز، وقيمتها تنبع من تداولها. فالمعلومات تفيد أولًا في الحصول على المزيد من المعلومات.

ومن الملاحَظ أن نفس الاختيارات قائمة بين الشفافية والسرية وبين سيولة العلاقات واستقرار المؤسسة، وذلك في علاقة المنشأة بالبيئة المحيطة بها.

فالمنشأة تحرص في الواقع على حجب المعلومات لتحافظ على تفوقها على منافسيها، ولكن بما أنه يتعين عليها أن تلتقط الحد الأقصى من المعلومات لكي تكون قادرة على

المنافسة؛ فإنها تكون مدفوعة إلى التوسع في علاقاتها حتى وإن كانت كل علاقة تفشي ببعض أسرارها. ولذا يتعين عليها الاختيار باستمرار بين السر الذي يحميها والانفتاح الذي يغذيها بالمعلومات، وبين الموقفين الدفاعي والهجومي في معركة المعلومات.

وبما أن الحدود لم تَعُد من المعطيات سواء تعلق الأمر بمنشأة أو دولة؛ فإن مهمة القيادة تتغير كما تتغير معها طبيعة السلطة.

فالقادة يتحولون بالأحرى إلى «وسطاء» لا مديرين، يتولون باستمرار إعادة ترتيب عملية تنظيم العلاقات بين مختلف الوحدات. فقيادة شركة عبر قومية تعني إدارة التوتر الدينامي بين وظيفة «الالتقاط» من الشبكات الخارجية ووظيفة «النشر» داخل شبكة المنشأة الخاصة بها.

وهذه الإدارة لا تكون فعالة إلا إذا كانت لامركزية بشدة. فسير عمل المنشأة له «حدوده» وتحديد علاقاتها مع مورديها وعملائها يتطلب عددًا لا يُحصى من القرارات الصغيرة التي لا يمكن أن تكون من اختصاصات القيادة العامة. وإذا ظهر تناقض شديد بين المنطق الاستراتيجي الذي حددته المنشأة وإدارة علاقاتها مع منافذها، يتم حل ذلك التناقض عادة بإعادة النظر في الاستراتيجية أو بأزمة تغير بعنف حواف المنشأة، ومنها على سبيل المثال اتخاذ مجموعة من الكوادر قرارًا بأن يواصلوا بأنفسهم العلاقة عملاء (أو موردين) رغم تناقضها مع الاستراتيجية الشاملة للمنشأة. فهناك إذَن باستمرار تنافس بين الرؤيتَين الاستراتيجية والتنظيمية لقادة المنشأة مع التنظيمات القائمة والدوائر الجديدة التي تنمو على حواف المنشأة استجابة للدفعات إلى تتعرض لها في مجال العلاقات.

واستجابة لذلك الوضع الجديد يتغير التركيب الداخلي للمنشأة ويميل تنظيمها الهرمي إلى الاندثار.

ويحل محل النموذج الطبيعي للتفرعات الكبيرة التبسيطية النموذج المتعدد الأبعاد لقواعد المعطيات المسماة معطيات «علاقتيه». كما تحل محل البنية الهرمية التي كانت السلطة فيها تعني السيطرة بالتحكم والقيادة، بنية توزيع السلطات ذات الارتباطات العديدة حيث تنبع القوة من الاتصالات والعلاقات، وحيث تتحدد السلطة بالنفوذ لا التحكم. وهذا التنظيم الجديد يصبح ممكنًا بفضل تقنيات الاتصال التي تتيح المزيد من المرونة في التعامل بالمعلومات.

ويتناقص عدد المستويات الإدارية المتسلسلة، وينفصل تدرج الأجور عن التدرج في الوظائف. فكثيرًا ما يكون مرتب رئيس الشركة أقل من مرتب هذا المعاون أو ذاك.

ولكن هل يرتبط هذا الوضع الغريب باختلال يطرأ على سوق العمالة؟ لا. إنه بالأحرى اعتراف بقيمة رجال شبكات الاتصال الذين يخلقون ثروة المنشآت باتصالاتهم.

فالمستشارون والسماسرة والمحامون ورجال المصارف المشتغلون بالأعمال والمتخصصون في اصطياد الكفاءات، هم قبل كل شيء محترفون في إقامة العلاقات، يعملون أكثر فأكثر خارج المنشأة الكبيرة ويشكلون رمز عصر العلاقات الذي نلجه الآن، بينما يُنظر إلى المنشأة الكبيرة على أنها من مخلفات عالم المؤسسات. وهؤلاء لا يتحاشون فقط البيروقراطية التي تشل المنظمات الكبيرة، بل ويهيئون الفرصة للاستغناء عن التنظيم واستبداله بوحدات ذات كيانات أكثر تواضعًا، تتوفر لديها التقنيات والتخصصات التي ما كان بوسعها أن تكتسبها بشكل مستقل. إنها المرحلة الأخيرة من «المنافسة المؤسساتية» التي تزود المنشأة بأقصى حد من المرونة. فمجال نشاطها لا يكُف فقط عن التغيير عن طريق التنازلات والاقتناءات، بل ويصبح من الممكن إدارة بعض المهام التي كانت حتى عهد قريب مهام استراتيجية باللجوء إلى خدمات تقدمها كفاءات خارج المنشأة ولو تصورنا استمرار هذا التطور فإن إدارة المنشأة لن يتعين عليها أن تعتمد إلا على بعض الأشخاص القادرين على اختيار محترفين خارج المنشأة يقدمون لها مؤقتًا خدماتهم، ويشرفون على أعمالها، فالنفوذ لم يعد المزيد من المعرفة بل الربط بين المنافسة عدة معارف.

وستضطر المنشأة الكبيرة إلى قبول تحولات عميقة، في مواجهة منطق مثل هذا النظام. فالضخامة المرتبطة بالعصر الصناعي، غدت أقل قدرة على اختراع أساليب جديدة في العلاقات، تجعل من العملاء الموردين شركاء لا منافسين أو غرباء وستقام منشآت متوسطة الحجم، متشابكة مع غيرها، ذلك أن المجموعات تتكون أو تصفى في الاقتصاد الذي تعود فيه القيمة إلى الصفقة أكثر مما تعود إلى الإنتاج. وبما أن التنظيم على شكل شبكات يتغلب على البنية الهرمية التي ترجع إلى عهد المؤسسات ولا يتطلب وجود «مركز»؛ فإن أحد المبررات الأساسية لتواجد المنشأة الكبيرة يسقط. فلم يَعُد الأمر يتعلق بفرض رئاسة مشتركة من أعلى ولكن بإدارة الكيانات بحذق وضمان محاسبتها مع غيرها من الكيانات الأخرى. فمنطق الشبكات الذي يتضمن التعددية وبالتالي لامركزية الارتباطات يوحي بأن الحجم المطلوب لإدارة تلك الكيانات أصغر إلى حد كبير من حجم المنشآت الكبيرة الخاصة بالعصر الصناعي.

وفي المجال الذي لا يزال يُسمى المجال السياسي، ستترتب على ذلك التحول نتائج حاسمة. فلم يَعُد الأمر يتطلب المزيد من تركيز السلطة في كيانات سياسية أكبر فأكبر، ولكن

تنظيم المحاسبة فقط وإعداد نقاط الالتقاء عن طريق إقرار عمليات وضع القواعد أكثر من بناء سلطات. وقد تبين ما يعنيه ذلك لأوروبا وسنراه بالنسبة لحيز روسيا الفسيح بلا حدود. فهل يستطيع هذا البلد أن ينتقل مباشرة من الإمبراطورية القبل-قومية التي فرضها المركز بالقوة إلى الإمبراطورية البعد-قومية، بشبكة من الاتفاقات التي تنظم المحاسبة بين وحدات منفتحة بدلًا من البناء المصطنع المقام حول العاصمة؟ يدل التدهور السوفييتي وأقصى ضروب العنف التي يمكن أن تترتب عليه، على حدود المنطق المؤسساتي. فكل محاولة لتحديد جغرافيا للسيادات المحصورة في حدود مطلقة ومرسومة بدقة سيكون مآلها انتشار العنف، ومن غير المرجح أن يقدم الهرم الفيدرالي للسلطات المتداخلة في بعضها حلًّا مستقرًّا يعتمد على المؤسسات. والتعايش بين سلطات إقطاعية جديدة قد يكون أقرب إلى الصواب في ظل الحيز السوفييتي الشاسع والمتنافر الذي يهيئ الطريق لولوج العالم الروسي إلى عصر الشبكات. ويتعين من أجل ذلك أن تتجاوز الأمة الروسية مرحلة الدولة القومية وضروب العنف المرتبطة بها، وتنتقل مباشرة، على غرار اليابان، من العصر الإقطاعي إلى الحداثة اللاحقة للسياسة.

وعليه فإن العصر الإمبراطوري الذي يبدأ لن يكون عهد المنظمات الكبيرة إلا في الظاهر. فهذه المنظمات، بتدربها على الهويات المتعددة وعلى التعقيدات، وقبولها بأن تكون حدودها أشبه بالأطراف غير المحددة بدقة على غرار الإمبراطورية الرومانية، ستمهد لقيام عالم مرن للغاية لن يعتمد استقراره على المؤسسات ولكن على منهج لنشر التغيير في خلال القرارات الصغرى التي تحول في آن واحد دون الجمود والتمزقات. وبقدر ما يكون هذا العالم مرنًا بقدر ما سيكون مستقرًّا. إنه عالم يتعين علينا أن نتصوره بالأحرى وفقًا لخطوط علم الأحياء لا الفيزياء. فهو عالم تحكمه القواعد قبل المبادئ.

الفصل الخامس

# أغلال غير مرئية

كيف تكون الحرية في عالم تحكمه قواعد؟ وكيف تتحدد السلطة في عالم بلا مبادئ؟

منذ قرنين ونحن نربط فكرة الديموقراطية بفكرة الحرية. غير أن الحرية لها معنيان مختلفان؛ فهي حق مجتمع بشري معين في أن يقرر مصيره بنفسه، وأن يعين بالتالي لنفسه حكومة تعبِّر عن إرادة هذا المجتمع المشتركة، وهي أيضًا حق كل فرد في حماية نفسه من تعسف السلطات وضمان ألا تسحق الأغلبية الأقلية.

ومن الواضح أن المفهوم الأول للحرية يحتضر مع حلول العصر الإمبراطوري وأن هذا العصر يعدنا في أحسن الأحوال بالحد من السلطات. وقد انتهت عملية تركيز السلطة التي بدأت منذ عدة قرون وانتهت معها الجهود الموازية للرقابة على ممارسة السلطة عن طريق التوازن الذي تهيئه المؤسسات. ولقد فقدت فكرة العاهل جاذبيتها ومعها فكرة الكيان السياسي صاحب السيادة. وربما يجب أن يدعو ذلك للاغتباط إلى حدٍّ ما خاصة وأن الحرية المعبرة عن الإرادة العامة كثيرًا ما كانت بمثابة تهديد لحق الأقلية في الحرية. فالذين مارسوا السلطة فعلًا أسرفوا في تجاوزها خاصة بادعائهم أنهم زاولوها باسم الشعب بأسره. ومن وجهة النظر هذه فإن قدوم «دولة القانون» وريثة الديموقراطية التي أتلفها العصر الإمبراطوري القديم كان من شأنه أن يفي بوعده بالحرية إلى حد أكبر من العصر الديموقراطي الذي أضفى فيه حق الانتخاب العام شرعية مخيفة على تركز السلطة السياسية بشكل لم يُعهد من قبل. غير أن هناك قدرًا من الملائكية في التفكير عندما نتصور أن حرية عصر العلاقات وحرية عصر التقيد بالأعراف والفساد (بالمقارنة مع ما سيرِد فيما بعد) ستكون بنفس نوعية الحرية التي كانت تلهم جاليليو أو مونتسكيو. فالحرية كلمة تعود إلى عهد المؤسسات؛ فهل سيكون لهذه الكلمة العصر الإمبراطوري الجديد أيضًا؟

لقد أوضحنا آنفًا كيف دُمر المفهوم الكلاسيكي للديموقراطية البرلمانية تدريجيًّا مع زوال السياسة بوصفها موقع الأفكار العامة والقرارات الكبرى. ومع ذلك فإن أزمة آليات رقابة مؤسسات الدولة لا تعني أنه لم تَعُد هناك رقابة بعد، غير أن ضروب الرقابة في العصر الإمبراطوري تضفي على كلمة الحرية معنًى جديدًا.

ففي عصر القرارات الصغيرة والمجابهة بين المصالح الخاصة، لا يعطي الانطباع الواهم بالحرية سوى حق اختيار الرجال، وبالتالي إمكانية فرض الرقابة. وهكذا أصبحت قضية الأفراد تتغلب من الآن فصاعدًا على قضية المبادئ. وهذا واضح تمامًا في الولايات المتحدة؛ حيث نجد أن اللحظات المهمة في الحياة «السياسية» هي تلك التي تشير فيها الإجراءات نصف البرلمانية ونصف القانونية بإصبع الاتهام إلى شخصية عامة مسئولة. ولكن يا لها من رقابة عجيبة الشأن حقًّا!

فالنقاش حول المشكلة يتحوَّل إلى نقاش حول استقامة رجل في حياته الشخصية واحترامه لمعايير المؤسسات باعتبار ذلك مقياس الحكم في عالم لا ترمي فيه اللعبة السياسية إلا إلى الحفاظ على قواعد اللعبة، باعتبارها المقياس الوحيد المعتمد لسير عمل مجتمع لا هدف له. فالأمر لا يتعلق بالمساءلة حول سياسة معينة، ولكن بالتأكد من الإجراءات التي يفترض فيها أنها تتيح رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. والكل يعرف أن هذه الرقابة لم يَعُد لها معنًى إلى حدٍّ كبير؛ فقد حلت محلها في الواقع رقابة شكلية للحفاظ على الترابط، أي نوع من اللعبة الاجتماعية على غرار المحاكمات العلنية وتنفيذ الأحكام في العصور الوسطى؛ حيث يعرض الأمر على الرأي العام لا على بعض القضاة من الكهنة. والانفعالات التي يثيرها البث التليفزيوني لجلسة تخلق ذلك التصور الجماعي الذي يحتاجه المجتمع لكي يواصل الاعتقاد بأنه مجتمع حقًّا. والقاضي في المحكمة العليا بالولايات المتحدة مطالب بتجسيد رؤيته للحق لا أن يكون أحد «سمات» المجتمع، كما يحلم بذلك المجتمع نفسه. فالنقاش لا يدور حول مبادئ القانون والأخلاق — بل على العكس — إذ إن القاضي الذي يقع عليه الاختيار يبذل الجهد ليثبت أنه ليس له رأي في أي شيء.[١]* والأمر يقتصر فقط على أن يقابل «سِمة» بـ «سِمة» أخرى. وهكذا فإن المناقشة حول التصديق على تعيين القاضي توماس في المحكمة العليا وضعت الصورة

[١] *قال القاضي الأمريكي أ. و. هولمز: هذه محكمة قانون أيها الشاب لا محكمة عدالة!

المثالية للطفل الصغير الأسود الذي يتسلق السلم الاجتماعي في مقابل الصورة المنفرة للمرشح الآخر لهذا المنصب الدائب على إغواء النساء الذي حاول الاعتداء على عفاف زميلة له.

وهذا الإخراج المسرحي للشفافية يشكِّل في حد ذاته عقبة في طريق تطور السلطة. ولن ينازع أحد في أن كثرة الإجراءات والنظم تشكِّل رادعًا قويًّا في مواجهة التعسف. غير أن تطور المحكمة العليا الأمريكية يوضح لنا أن تكاثر النظم في الوقت الذي تموت فيه الآن عن الحاجة إلى الطقوس الاجتماعية أكثر من الحرص على حماية «الحرية». أما المحامون «سماسرة الحرية» فهم كهنة تلك الطقوس الاجتماعية؛ فهم ينظمون ويؤكدون الامتثال لما هو قائم أكثر من لجوئهم إلى الحد من السلطة.

ومع التقدم الذي يحرزه العصر الإمبراطوري يتغير دور المحامي؛ فهو يتحول عن معالجة النزاعات ليصبح مهندس العلاقات. وهذا التحول يقلب رأسًا على عقب الفكرة التي نكونها عن الحرية.

كان عصر المؤسسات قد ضاعف من الاختيارات وبالتالي مناسبات اختيار الحرية؛ فهناك اختيار السياسة، وأيضًا الاختيار بين الحياتين الخاصة والعامة. أما العصر الإمبراطوري فيكره الاختيارات، وإذا كان يحدُّ من السلطة فهو لا يحقق ذلك بتنظيم النزاع ولكن بتجزئة القرارات.

والواقع أن العصر الإمبراطوري ملائم إلى حد كبير للغاية لتدارك النزاعات منه لحلها؛ فالنزاع يصبح أمرًا شاذًّا في هذا العصر. ويفترض المجتمع «المترابط» على نحو جيد وتحكمه ضوابط واضحة، يفترض أن هناك عدم توافق غير مفهوم في التصورات. وإذا كان هناك أصحاب نفوذ وضعفاء؛ فكيف يمكن أن يتجاسر الضعيف ويخوض معركة بينما يُحتِّم النظام الاجتماعي هزيمته؟ فإما أن يكون هناك خلل شديد في التدرج الهرمي للمجتمع، وإما ألا يكون التفكير على نفس النمط من قطاع إلى قطاع آخر من المجتمع، وأن التجانس قد تبدد. فسير عمل المجتمع لا يوفر الفرصة لظهور النزاع لأنه يذوب وسط حشد من القرارات والتسويات الصغيرة؛ حيث يختبر الضعفاء مدى سطوة الأقوياء، ويعكس الأقوياء بأسَهم على الفقراء، ويعرف كل شخص مكانه في نهاية المطاف. ونحن هنا بعيدون للغاية عن العصر المعتمد على سلطة المؤسسات والذي يخضع النزاعات لمؤسساته، كبُعدنا عن العصر الأبوي؛ حيث يسفر انتصار الأقوياء عن ابتلاع الضعفاء. وفي العصر الإمبراطوري يكون الأقوياء من القوة بما فيه الكفاية نظرًا لأن الضعفاء عرفوا مكانهم. وهكذا يفرض نفسه نوع من الجغرافيا الاجتماعية.

وهذا الهدوء الوديع في العصر الإمبراطوري ليس هدوء انتصار العقل. فهو يحجب الصدى الخافت لآلاف من المعارك الصغيرة التي مهدت لتجزئة المواجهات الكبرى. وفي هذا المجال يعتبر اليابان أكثر «حداثة» من أمريكا التي تهوى المنازعات.

ففي اليابان، يستغرق اتخاذ القرارات مدة أطول إلى حد كبير بالمقارنة مع أمريكا؛ ولكن تنفيذها يحتاج إلى مدة أقصر. ويرجع التباين هنا إلى اختلاف أسلوب اتخاذ القرار. فالمنشأة اليابانية تحرص، في الفترة السابقة على اتخاذ القرار، على عقد العديد من الاجتماعات وتشجع على الإدلاء بمختلف وجهات النظر. ومما يساعد على التعبير عن الآراء بكل صراحة أنها لا تنال في أي حال من الأحوال من مركز صاحب وجهة النظر في التنظيم الهرمي الذي يتضمن عددًا من المراتب يقل إلى حد كبير بالمقارنة مع المنشأة الأوروبية؛ حيث تتم الترقية في أغلب الأحوال حسب الأقدمية. وعلى عكس المنشأة الأوروبية أو الأمريكية؛ حيث ينعكس على الأشخاص ما يسفر عنه الاجتماع — فالذي ستنتصر وجهة نظره سيحرز في الوقت نفسه تقدمًا في مركزه — فإن المجالين في اليابان مستقلان تمامًا كل منهما عن الآخر. وصرامة التنظيم الهرمي في المنشأة تسمح بأن تتسم المناقشة بالعنف. فالإكثار من الاجتماعات لا يهدف إلى التوصل إلى اتفاق عام مفترض، وتلك أسطورة تستخف بما يقال عن عنف العلاقات بين مختلف المراتب في اليابان. ويتخذ القرار صاحب أعلى منصب في الجهاز، وربما كان ذلك على نقيض وجهات النظر التي أعلنت أثناء المناقشة، ولكن بعد حوار «تم صقله» باحتكاك مختلف الآراء التي عرضت. وستثري المعلومات التي تم تبادلها القرار المتخذ، كالكرة التي تقفز مرة أخرى بعد كل ارتطام بالأرض. وإذا كان إعلان الاستنتاجات المنبثقة عن المناقشة من شأن الرئيس؛ فإن كلمته هي القول الفصل بعد توزيع سلطة إبداء الآراء.

ويأتي القرار النهائي ختامًا لسلسلة من القرارات الصغيرة، وكل الذين كان لهم شرف المشاركة في النقاش يتحملون تبعًا لذلك جزءًا من المسئولية يلتزمون بها. وإذا كانوا قد طرحوا، ربما بعنف، آراء غير مألوفة؛ فإنهم يلاحظون أثرها ويعدلون موقفهم حسب موقعهم في التنظيم الهرمي. وهكذا نشأت عملية تحديد ذاتي. ومجالس المداولة التي تتميز بها الشركة اليابانية تقوم بدور مزدوج؛ فهي تُشرِك في القرار من سيتعين عليهم التنفيذ، وتحاكي المسرح الاجتماعي مما يمكن أصحاب القرار من اختبار حدود سلطتهم عن طريق عمليات التحديد الذاتي المتبادلة. ولا يحدُّ هذه السلطة التزامٌ ما بوضع آراء المرءوسين في عين الاعتبار، ولكن هدفها هو الحرص على عدم إضعاف سلطتها بالتمادي فيه.

وتُعتبر اليابان من وجهة النظر هذه النقيض التام للولايات المتحدة؛ حيث يلزم المنطق الأمريكي كل فرد بأن يستخدم أقصى إمكاناته في معركة يحكمها قانون العقد الاجتماعي، بينما يوصي المنطق الياباني بالتزام جانب الاعتدال والاحتراس. وإذا لم يتواجد قانون ينظم التحكيم في النزاعات، وتفكير مفارق يقول أين الحقيقة، وسلطة بوسعها تحجيم السلطات، فإنه يصبح من الأمور الحيوية أن تحد السلطة حجمها ذاتيا حتى لا يتفكك المجتمع وينغمس في العنف فـ «طغيان القرارات الصغيرة» يحل محل تعسف الاختيارات الاستراتيجية المزعومة وفقًا للصيغة التي وضعها جان باديولو، المحلل النابه للمنظمات.

ولا يوجد مركز أو سلطة عليا في عمليات اتخاذ القرارات في مثل تلك الحالات، بل يوجد عدد كبير من المجموعات التي تحاول تنمية قدراتها — من خلال أداء معقد يمتزج فيه التحديد الذاتي والتبعية المتبادلة — دون أن يصل بها الحال إلى النيل من قدرات المجموعات المجاورة. فالكل يبذل جهده ليتحاشى توصُّل زميل إلى مركز مهيمن. والرأسمالية اليابانية بمجموعات منشآتها المسماة جورويو، التي حلت محل الزيباتو المتكاملة بدرجة أكبر في حقبة ما قبل الحرب، تعطي صورة واضحة للمنافسة الشرسة والتسوية المفروضة فرضًا التي يتميز بها عالم الأعمال في اليابان. فـ٦٠ إلى ٧٠٪ من أسهم الشركات عبارة عن أنصبة متشابكة تؤمن صلابة المجموعات وتجعلها في مأمن من أي تحرك معادٍ وتفرض التراضي. ويتمثل الوضع الأمثل في اندماج كل مكونات المجتمع في نظم تبعية متبادلة. وعندئذٍ تكون القوة موزعة على أوسع نطاق بدلًا من أن تكون مجزأة.

وقد نزع توزيع السلطات فتيل الشقاقات. ويذيب العصر الإمبراطوري التعارضات ويحولها إلى آلاف الشذرات الدقيقة، مثل كتلة الجرانيت التي تتحول إلى رمال. ويعود ذلك بالفائدة على الاستقرار الاجتماعي، ولكن على حساب المداولات. وهذا الشكل من الحدِّ من السلطة ليس نصرًا للحرية. والتحديد الذاتي الذي يعتمد عليه هذا الاستقرار ليس من إنتاج النظام؛ لأن النظام لا يقدم سوى القواعد ولا يُصدر مبادئ. ولو أن عملية الانتشار هذه لم تحدث لأصبح حل التنازعات مستحيلًا؛ فالطابع الشكلي للإجراءات الذي تتميز به مجتمعاتنا أكثر فأكثر لا يتم تقبله إلا إذا طبق على قرارات ذات أثر محدود. فعندما تحد السلطة من نفوذها ذاتيًّا، لا بمقتضى مبدأ يتجاوزها، ولكن حرصًا على مجموعة من السلوكيات التي لا تزال مترسبة في ذاكرتها، تصبح آلية التحديد الذاتي مهددة. فالطابع

الشكلي للضوابط يكشف عن حقيقة هشاشته بمجرد ظهور قضية أساسية أو مبدئية. وشبكة الإجراءات المنظمة التي يقوم عليها العالم الإمبراطوري لا تصمد أمام التوترات اللهم إلا إذا بلغ توزيع السلطة أقصى مداه. فلو ضغطت قوة كبيرة على أي نقطة من هذا النسيج الهش لتمزق فورًا. وهكذا فإما أن تنحصر حريتنا في كثرة من القرارات الصغيرة فتبدو تافهة، وإما أن تجد نفسها في مواجهة قرار كبير تعجز عن البت فيه؛ نظرًا لعدم توفر إطار سياسي قوي بما فيه الكفاية لتسوية النزاعات.

ولا عجب في أن تسهم تلك الحرية، التي لا تجد مجالًا للتعبير فيه عن ذاتها إلا في توافه الأمور، في التحقير من شأن السياسة التي فقدت قدرتها على إصدار قرارات حقيقية بفقدانها استقلالها الذاتي. ولا يخصص العصر الإمبراطوري وضعًا رفيعًا في سلم أولوياته لحاجة المجتمع؛ لأن يكون مؤلفًا من أناس أحرار. فمع أنه لا يستبسل في خنق الحريات على غرار دكتاتوريات عصر المؤسسات، إلا أنه كفَّ عن اعتبارها تطلعه الأساسي. ولكن هل لا يزال الأمر يهم الناس في هذا العصر؟ إنهم مستغرقون في سبات عميق وفي وضع أشبه بوضع جوليفر في مواجهة الأقزام الليليبوتيين. فهم غير مقيدين بأغلال ثقيلة ولكن بآلاف من الخيوط الصغيرة والرفيعة التي تكاد تكون غير مرئية، فلا يشعر بفاعلية وجودها إلا شخصيات نادرة لا تزال تحفظ في ذهنها ذكريات عالم عصر آخر.

ومما يدعو للدهشة حقًّا أن أغلبنا يشعر بالارتياح إليه، إذ يغمرنا الإحساس بأننا لم ننعم أبدًا من قبل بمثل هذه «الحرية» ونرثى لحال أسلافنا الذين تعين عليهم تحمل كل ضروب الإكراه التي لم تَعُد تصيبنا. فلم تَعُد هناك محظورات سواء بالنسبة للأفلام التي نشاهدها أو الملابس التي نرتديها، والأهم من كل ذلك الأحاسيس التي تعتمل في نفوسنا. ولكن لماذا تترك هذه الحرية مذاقًا مرًّا في أفواهنا؟ وما هي الدوافع التي تقيدنا؟

الفصل السادس

# ضرورة الامتثال

يعترف العصر الذي نبرحه، عصر المؤسسات والسياسة، بالتباين، بل وينظم هذا التباين ويحدد إطاره. فهو يميز أصحاب القرارات ويفصل بينهم وبين الذين يطيعون ومن يسنون القوانين ومن يصدرون الأحكام ... إلخ. وهو ينظم النزاع ليعلو عليه. أما العصر الإمبراطوري فلا يطيق النزاع ويسميه سوء التفاهم. وهو في حاجة إلى التماثل والتشابه، ويقابل التركيب الهرمي بمزايا العمل في مجموعات. وهو يفضل تداول المعلومات بسرعة متزايدة باستمرار بغية حل النزاع عن طريق العديد من التسويات الوقائية الصغيرة.

ويولد عصر السياسة ضمنيًّا نموذجًا آليًّا في السلوك؛ يتفق مع رؤية محددة للقوة؛ فوفقًا لهذا النموذج يتعين أن تكون هناك قضايا كبرى لإحداث تأثيرات كبرى، وسلطات عليا لاتباع سياسة كبرى. ولا يسعى عصر شبكات الاتصال إلى مثل تلك التطلعات. وهو يدرك من خلال قرن من الزمن شهد حربَين عالميتَين واختُرعت فيه نظرية الكوارث، أن القوة ليست وظيفة للسلطة محددة المعالم، وأن القضايا الصغيرة قد تترتب عليها أحداث كبيرة.

ولو اقتضى الأمر أن نستعير نموذجًا في العلوم «الصحيحة» للجئنا بالأحرى إلى علم الأرصاد الجوية، فهو خاص بعالم عقلاني بحت، وإن كان غير متوقع، إذ قد يؤدي تغيير ضئيل إلى انقلاب أساسي، وهو عالم يتحدى المراقب الجوي والتقدم الذي أحرزته الملاحظة؛ حيث التأكد من حجم أحد عوامل التغيير لا يمُت بصلة إلى مدى تأثيره. وهذا يعنى أن التطلع إلى التحكم في النظام، وأن تشبيه المسئول السياسي بالساعاتي الاجتماعي الكبير الذي يتبوأ المركز بالنسبة للتروس، ويؤثر على الآلة في مجموعها في حدود توازن القوى التي يسيطر عليها، هذا التشبيه لم يَعُد له معنى. فلا يمكن التحكم في المجال السياسي، شأنه في ذلك شأن المناخ وتغيراته. ولذا يتعين أن نتناول قضية تنظيم المجتمعات بقدر أكبر من الحذر والتواضع، وعن طريق الحواف ما دام يوجد مركز للمؤسسات.

ولو واصلنا إشعاراتنا للأرصاد الجوية لكان بوسعنا أن نقول إن العواصف والزوابع والأعاصير تتولد بالذات عن الالتقاء المباغت والدائم التقلب بين كتلتَين من الهواء لهما خواص متباينة. وينطبق ذلك على المجال الاجتماعي؛ حيث يتطلب الأمر أولًا إدارة الاختلافات ومضاعفة التسويات الدقيقة الحجم لتفادي التسويات الكبرى التي تتسبب في وقوع الصدمات. والحالة المثالية في ذلك العالم ليست النزاع الذي يدخل في نطاق المؤسسات، بل الهدوء «المضاد للأعاصير» الذي لن يعكر صفوه أي شيء، أي حالة مستقرة؛ حيث يشكل التجانس القاعدة ويكون الاختلاف حالة شاذة.

وحتى وقت قريب كانت اليابان خير مثل لمحاكاة تلك الحالة المثالية. فنشر المعلومات الملحوظ في هذا البلد فعَّال للغاية، خاصة وأنه يطرأ على كيان متجانس، في محاولة متقدمة لتنفيذ مفهوم القوة المرتبط بالعلاقات. والمعلومات هنا لا تشوهها مفاضلة خطرة بين العناصر الاجتماعية التي تمر بها تلك المعلومات، وتتولى تلك العناصر توصيلها فليست هناك، ولا يجب أن تكون هناك «وجهات نظر» خاصة، بل هناك فقط عدد كبير من التسويات تمثل في حد ذاتها معلومات وتشكل في مجموعها ذلك المفهوم التجريدي أكثر فأكثر، الذي لا يزال يسمى القوة، وإن لم تكن هذه وقفًا على فرد معين؛ ففي هذا العالم لم تَعُد القوة تكمن في أمير يمكنه فرض إدارته على الكيان الاجتماعي، ولكن في داخل هذا الكيان نفسه، وقوة الكيان السياسي لا تتمثل في امتلاك المجتمع لسلطات الأمير — فقد كان ذلك وهم عصر المؤسسات — ولكن في قدرته على أن يتواجد ككيان اجتماعي لا كيان سياسي؛ فالأمر يتعلق بنقل المعلومات إلى كافة الاتجاهات؛ بحيث يكون هذا الكيان آلة (سيبرناطيقا) ضخمة.

ولا يتطلب حسن سير الآلة ملوكًا فلاسفة أو مواطنين مستنيرين، بل يحتاج بالأحرى إلى «أنداد» وعناصر قابلة للتبادل والتوافق بفعالية حسب عدد لا يُحصى من التوافيق والتباديل. ويفرض تنوع العلاقات الممكنة التجانس وتوحيد المعايير على المشاركين في النشاط المجتمع. ويتعين على هؤلاء أن يكونوا قادرين على التواصل في ترتيبات متنوعة للغاية مثل قطع لعبة الليجو القابلة للترابط معًا. وبوسعنا اللجوء إلى صورة أخرى فنشبِّه المجتمع بمخ كبير تتم داخله الترابطات بين الخلايا العصبية بفضل آلاف الملايين من النبضات الكهربائية التي تنتشر بكل يسر، خاصة وأن الخلايا العصبية تسبح في وسط متجانس تمامًا. وفي المجتمع الذي تعتمد قوته على العلاقات تصبح القدرة على «التوصيل الاجتماعي» مسألة جوهرية.

وكانت التقاليد المسيحية قد علمتنا أن كل إنسان يحمل في داخله منبعًا يجعل منه فردًا ويسمح له بالحكم على العالم، وأن لكل إنسان ضمير لا يمكن اختزاله. والمطلوب منا التخلي عنه لا لصالح إرادة اجتماعية عليا، ولكن لكي نُخضع أنفسنا تمامًا لنقاط الالتقاء الخارجية التي تتبادل التأثير فيما بينها. فقد كان بوسع الفرد عند ديكارت أن يعلن: «أنا أفكر، إذَن أنا موجود» وبوسع «القرين» في عصر شبكات الاتصال أن يقول: «أنا أتصل، إذَن أنا موجود». و«القرين» ليس مثيرًا للاهتمام، لا في حد ذاته ولا بإرجاعه إلى كل اجتماعي يتضمن معنًى متميزًا. فليس هناك إذَن معنًى خفي على المجتمع يتعين حل شفرته، بل هناك فقط برمجة للجزئيات الاجتماعية تسمح بأن تتشبث ببعضها وبأن تعمل معًا. ولو كانت تلك المعلومة أكثر من إشارة ورسالة تتطلب حل شفرتها، لوجب على المجتمع اللجوء إلى متخصصين في حل الشفرات، وأن تدخل بالتالي موضوعات أخرى. ويوحي كافكا في وصفه لحائط الصين بأنه لا تزال توجد قوانين، ولكنها قوانين سرية وغير مفهومة في جانب المطالَبين باحترامها. ويبدو رولان بارت أكثر صفاءً بالنسبة لليابان الأسطورة الذي يلهم تفكيره في كتابه إمبراطورية الإشارات ولا يوجد مدلول بدون دال، وهذا شيء جيد حقًّا. وما علينا نحن إلا أن نتدبر أمورنا في أجرومية الإشارات.

وفي المجتمع الذي لا هدف له ولا معنى، تتلخص «الرسالة الاجتماعية» إذَن في فكرة الرباط الذي تزداد فعاليته بقدر ما يكون خاليًا تمامًا من أي معنًى وعُرضة لتفسيرات لانهائية. وشبكة الاتصالات التي يسميها الصينيون جوانكس وتعتبر بالنسبة لهم عنصرًا أساسيًّا في المجال الاجتماعي يتغلب على الفرد.

وهذه الطريقة في معالجة سلوك المجتمع غريبة للغاية عن تقاليدنا، حتى إنه لا تتوفر لدينا سوى اصطلاحات تنمُّ عن الاحتقار، إلى درجة أنها تبدو سوقية بالنسبة للمتخصصين الذين يخشون أن يظهروا شخصيًّا وكأنهم أقل ذكاء لكونهم أقل تبينًا للفروق الدقيقة. فكلمة «الامتثالية» شأنها شأن كلمة الفساد تسير في طريق التحول إلى كلمة عتيقة. غير أن النموذج الياباني يساعد على فهم ذلك التطور، والعصر الإمبراطوري يفرض قدرته الفائقة على التوصيل التي لا تترك المجال للفروق الفردية. فـ «الامتثالية» ليست حدثًا طارئًا ولا نقطة ضعف في الشركات الصناعية المتطورة تدعو للأسف، بل إنها شرط ضروري لضمان حسن سير عملها.

وعليه يجب ألا نتصور أن «الامتثالية» CONFORMISME تعني انقياد الحواف إزاء المركز، بل هي بالأحرى تلك القدرة التي يتميز بها الإنسان «الحديث» على تجنب تنافر

الأصوات. فالامتثالية التقليدية تُملي الخضوع لطبقة مهيمنة تفرض أساليبها في التفكير على بقية المجتمع. وهي تثير التصدي للامتثالية كرد فعل ضد الأيديولوجية السائدة، وكذلك كتأكيد فردي للحرية.

وتبدو الامتثالية الحديثة أكثر تسامحًا كما أنه لا يسهل الإمساك بها وهي لا تخشى الحركات المعادية لها؛ لأن هذه الحركات لها فائدتها، بفضل قدرتها على تحريك الآلة الاجتماعية غير أن معاداة الامتثالية لا تعرف كيف تثبت وجودها نظرًا لكونها لا تواجه مقاومة حقيقية. فأي معاداة للامتثالية لا بد وأن تكون بادرة لامتثالية جديدة، وهي تستحق أن تحظى بالاعتبار لهذا السبب. فوجودها نفسه يغير الجغرافيا الاجتماعية ويغير الامتثالية. والحق أن عدم تواجد أقطاب للقوة، من الآن فصاعدًا، يخلق قطبًا للامتثالية وقطبًا لمعادتها. وهناك فقط سباق لا نهاية له حول التشابه لأن تحرك العدائين يقلب الصورة التي يسعون إليها.

وهكذا يمكن تفسير سلوك كل جزء اجتماعي في كل لحظة كما هو الحال في نظام كبير للأرصاد الجوية، ولكن وقوع الاختلالات لا تحدده اعتبارات هامة. ولذا فإن معاداة الامتثالية المحترفة في إثارة القلاقل لها مكانها في حدود النظام، وهي تحافظ على الحركة العامة دون أن تهدد أي شيء. فلم يَعُد هناك في حقيقة الأمر زعماء أصحاب وجهات نظر بل مجرد أفراد متميزين أو منظمات تصبح عادة امتثالية قبل الأوان. ومثال ذلك مصمم الأزياء الإيطالي الذي سيعلم قبل منافسيه — بفضل نظام معلوماتي مواتٍ تمامًا للحصول بسرعة على المعلومات في العديد من مراكز البيع — أن اللون البنفسجي الفاتح سيكون لون الصيف وأن الأكمام المنتفخة ستكون في مبتكرات الموسم. فهو يستخلص من ذلك استنتاجات بالنسبة لمجموعة مبتكراته التي ستتسبب بدورها في انقلابات ستطور الذوق العام في الملبس. ومن الممكن أن تترتب على ابتكار بسيط مبني على ملاحظات تجارية هشة، تأثيرات بالغة على مبتكرات الشتاء. وقد تُضخم هذه الانعكاسات تأثير النجاح الأول وتتجاوز بذلك كل التوقعات. وهكذا ستحدث سلسلة ردود الفعل.

ويُمكن ملاحظة نفس تلك الظواهر في بقايا ما كان يُسمى عالم الأفكار. فهناك صنف معين من الكتب كان من حسن حظ مؤلفيها أن أصبحوا «مقياسًا للمزاج الاجتماعي». فهم يتوصلون إلى التعبير بنجاح عن التطور الذهني في فترة معينة ويُخرجون أفكارًا كما يُخرج الساسة الحوارات الاجتماعية. وتلك وظيفة هامة تسمح للجماعة الاجتماعية بالإبقاء على التواصل بأن تطرح في نفس الوقت نفس القضايا المتعلقة بالمنهج، وبالتساؤل

عن كيفية حدوث ذلك مع الحرص على تجنب التساؤل لماذا جرى. ولا يهم أن تكون تلك التساؤلات المتتالية متناقضة، ولا يهم أن تكذبها بسرعة تطورات الواقع الملحوظ، فهي لا تعتمد على مبدأ الحقيقة ولكن على مبدأ الصدى. وعلى غرار الغناء الحادِّ النبرة الذي يستطيع أن يحطم كوبًا من الكريستال حتى وإن كان ضعيفًا للغاية شريطة أن يكون على نفس طول الموجة؛ فإن الكتاب قد يتوافق رنينه مع المجتمع فيحطم تقاليد قديمة كان الاعتقاد السائد بأنها أبدية. وهكذا تسفر الوقائع الصغيرة عن تأثيرات عظيمة.

وعليه فإن العصر الإمبراطوري هو عصر المرايا، فكله انعكاسات للضوء، وهو عالم باهت تتربص به الأحداث العرضية والملل، ويبحر في الأجواء العاصفة أو الهدوء الرتيب، ويحتاج إلى اختلالات لا تهب الرياح بدونها، ولكنه يخشى التحولات غير المتوقعة والمهددة مع كل اختلال في التوازن. ويرجع القلق الحديث في صميمه إلى قابلية هذا العالم للتبخر أو التفجر ذلك أن كافة عناصره المتماسكة قد تتزعزع نتيجة لأبسط البوادر.

ولا يجسر أحد تقريبًا اليوم على أن يعلن أنه «محافظ» لأنه ليس هناك شخص متأكد من مبادئ تستحق الحفاظ عليها. ويقر الجميع بأن التغير هو القاعدة في العصر الإمبراطوري وبأنه المبدأ الذي يحركه. غير أن الكل يدرك أيضًا أن التغيير يفلت من سيطرة الإنسان. وسواء تعلق الأمر بمنشآت أو أمم فإن الكل يتجنب الزعم بأنه يخطط للمستقبل ويكتفى بتطوير «القدرات على التكيف». وقد أصبح التكيف من القيم الأساسية. ويعتمد الحكم على الإداري الحديث من زاوية مرونته وقدرته على الاندماج في وسط جديد وعلى نسيان أساليب التفكير «العتيقة» فكل هذه الاستعدادات تَعِد بنجاحه: ويُطلب منه أولًا أن يكون مقبولًا في الفريق، ويتم تقييم مدى اندماجه في الوسط المهني، وقد تثير أحد جوانبه غير المألوفة القلق لأنها قد تُضعف التنظيم.

فلا غرابة إذَن في أن يكون النجاح المعاصر مثقلًا بالقلق بل والجزع. فهناك الخوف ألا يكون المدير «ديناميكيًّا» و«متفائلًا» وعالي النبرة بما فيه الكفاية. وهناك الجزع من أن يكون شكلًا خاويًا وقالبًا اجتماعيًّا يسهل تشكيله، يعيش من خلال نظرة أقرانه ورؤسائه له. والمسئول في الهيئة لا يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يكون صاحب مبادئ، بل يجب أن يكون قادرًا على الاستجابة للانعكاسات. هو إنسان قليل الإيمان، ولكن ليس من اللائق أن يبدو وقحًا، بل المأمول فيه أن يسوس فراغه الداخلي بحيوية ومرح. وهو إنسان قليل المغزى يتعين عليه أن يصبح علامة في عالم العلامات التي لا معنى لها. ومن الجوانب التي ستحظى بالتقدير في شخصه أن يتباهى ببعض الميزات التي يسهل التعرف عليها

والتي تربطه بقطيع محدد الهوية تمامًا؛ فهو لاعب بريدج أو من هواة تسلق الجبال أو لاعب جولف، وسيكون لديه رصيد من فتات الهوية من خلال الرياضة التي يزاولها والسيارة التي يملكها والنادي الذي ينتمي إلى عضويته والعقيدة الدينية التي يحرص على إظهارها. وكل هذه المكسرات أشبه بلوحات هشة يجرفها التيار العام ويتشبث بها غرقى هذا العالم لكي يوهموا أنفسهم بأن كل شيء ساكن لا يتحرك. وهنا أيضًا نجد أن اليابان ترشدنا إلى الطريق: إنه تفاخر الإنسان بما لا يتميز به وإبداء الإعجاب بكل ما هو أقوى مما يوجد في أي مكان آخر. ولكن هل يمكن التحدث عن هذه «العجرفة» بينما لا يتوفر لدى أصحابها نموذج يقتدون به سوى أشخاصهم؟ فهذا الحرص لدى اليابانيين على اقتناء مظاهر التميز تبتهج شركات صنع السيارات الألمانية وتجارة المنتجات الفرنسية الباذخة، لما يدره عليها من أرباح. ففي «إمبراطورية العلامات» هذه يصبح المال العلامة النهائية والقاسم المشترك الذي يسمح بربط العلاقات ببعضها وتحاشي التجزئة التي يتعذر إصلاحها. وهذا المال هو له السائل السحري الذي يحمل بقايا هويتنا المفقودة. والجري وراء العلامات ليست له نهاية؛ لأنه لا يعتمد أبدًا على رجاحة العقل. والأشخاص المنمطون في العالم الحديث يشعرون دائمًا بأنهم غير متأكدين من أنهم في حملة العلاقات المثلى خاصة وأن قواعد النحو الاجتماعي لا تكف عن التغير. فكم هي عذبة تلك اللحظات العابرة التي يتمكن فيها الرجل الحديث من الخلود إلى الراحة من تعبه، عن طريق لقاء مهني يحقق له الاعتراف مؤقتًا بالعمل الذي يؤديه!

ومع ذلك يظل التمايز من القيم المبتغاة في هذا العالم الذي يتعين فيه على المرء أن ينتمي إلى فريق من الناس قبل أن ينتمي إلى نفسه، وحيث تتطلب الفاعلية التشبُّه بالآخرين. غير أن تحلل العالم إلى عناصر معيارية يسمح بخلق التمايز بالجملة. فالجمع بين مختلف المعايير يحقق التفرد باعتباره توليفة وحيدة من العناصر القياسية. وهذا الأسلوب الصناعي في خلق الندرة ينقل إلينا التقدم الذي تحققه البيولوجيا والصناعة والتسويق. كلما تقدَّمت معرفتنا بخلايا جسم الإنسان، ازداد إدراكنا بأن كل كائن. حي متفرد في التفاصيل البيولوجية لمختلف أجهزته العضوية. وكلما تحسنت خطوط الإنتاج الصناعي ازداد طابعها النمطي حتى أنه يمكن الحصول على قطعة من نفس النوع في مختلف طرازات السيارات أو الطائرات. ولكن مرونة الصنع التي يتيحها التوجيه المعلوماتي بلغ حدًّا جعل من الممكن أن تكون الطرازات التي يُخرجها نفس خط الإنتاج مختلفة تمامًا. فالتركيبات التي تتيحها الاختيارات المعروضة تزيد باستمرار من النماذج

المطروحة في السوق، بينما يشتد في الوقت نفسه توحيد المعايير. وهذه التعديلات المتزايدة الدقة في العمليات الصناعية ليست في الواقع إلا انعكاسًا للتقدم الذي تم إحرازه في مجال التسويق. فقد نضج التعرف على رغبات المستهلك حتى إنه بات من الممكن مضاعفة أنواع المنتجات و«الأهداف» التجارية دون العودة إلى عالم الصناعات الحرفية، عوضًا عن عرض منتج دارج على مجموعة غير متجانسة من المستهلكين. فكل مستهلك يشتري سيارة أو يشارك في برنامج لقضاء إجازته يمكن أن يكون لديه الإحساس الآن بأنه يشتري منتجًا تم تصميمه له خصوصًا، أو منتجًا يتضمن مجموعة نادرة من مختلف المزايا التي تنفرد بها «نخبة» يتباهى بانتمائه إليها.

لقد أصبحنا بعيدين عن الحرفية ولكننا متمسكون بأساطيرها. ولا بد من الاعتماد على التوقيعات للتخلص من ذلك التدفق المتوالي لمرايا التكرار والتشابه. فسواء تعلَّق الأمر بصناعة اللحوم المجهزة أو تفصيل الملابس أو صناعة الحقائب؛ فإن المطلوب هو أن يكون المنتج ممهورًا بخاتم المبتكر؛ لأن المسألة لم تَعُد بيع سجق أو بلوفر من الصوف أو حقيبة. فالهدف هو بيع ما هو فريد ومختلف حتى يمكن المطالبة بسعر أعلى لا تبرره أصلًا مزايا المنتج نظرًا للمنافسة. فالربح يتحقق الآن أكثر فأكثر من خلال الخيال والوهم، وأثمن رصيد لدى شركة ما ليس بالضرورة عملية التصنيع ولكن اسم الشركة الذي نجحت في فرضه على جمهور المستهلكين. ولم يحدث قط من قبل أن جرى التأكيد والتركيز على الإبداع والابتكار إلا في الحقبة الحالية، حقبة رجال الصناعة.

وفي العصر الإمبراطوري هذا؛ حيث لا تتوفر قيمه لأي قطب في حد ذاته، وحيث لا وجود للمرء إلا بالعلاقات التي يقدر على إقامتها والشبكات التي يطورها والتركيبات التي يشارك فيها، يتعين على كل قطب أن يبذل جهوده لخلق الوهم بأنه فريد من نوعه أي أنه لا يمكن الالتفاف حوله لاحتوائه، وبعبارة أخرى أنه متواجد في حد ذاته لا عن طريق علاقاته مع الآخرين.

ولذا يحظى المبدعون باحترام خاص، وهو تقدير موجه إلى منطق اجتماعي في طريقه إلى الزوال. ولا شك في أن أداء الفنان في مجال الاستعراضات الفنية الناجحة لا يمكن تقدير قيمته؛ لأن إنتاجه هذا لا يقتصر على أن يكون مجرد تركيبة من العناصر المعيارية القابلة للنسخ والتكرار. فهو يمثل اختلافًا متميزًا يثري عالم العلاقات بقطب إضافي واستثنائي — حتى لو كان دون المستوى — توَاجد أصلًا قبل العلاقات التي يشارك في تنميتها بما يقدمه. ففي العالم الذي لم يَعُد يغتني إلا بالتجزئة وبتقسيم

قطع الليجو الاجتماعي إلى ما لانهاية، يكون الفنان والإبداع الفني آخر الحدود المفتوحة والإمكانية الأخيرة للانطلاق. وهكذا يتعايش معًا في انسجام واقع التعدد والتفاهات، مع تقديس التفرد.

ولكن كيف يتشكل واقع تضاعف الأعداد هذا؟ وكيف ينبني التجانس؟ في عالم رجال الأعمال سيدور الحديث حول «مشروع إقامة منشأة»، وفي عالم الأمم سيكون الموضوع الهوية القومية. وكلما قلَّ دور المجتمع في إصدار الأوامر، تشعبت القوة وازدادت الحاجة إلى أن تفرض نفسها الهوية أو مشروعات المنشأة. ويجب أن يكون مجهود كل مشترك في العمل مجهول الهوية على نفس مستوى المشاركين الآخرين، وأن يشعر بأنه مدفوع بنفس الحماس وأن يعي انتماءه إلى نفس الوسط وأنه «يسبح» في نفس المياه. وهل ينال ذلك من عصر القوة القائم على العلاقات؟ وإذا كان التوجيه يقع على عاتق رئيس المنشأة أو المسئول السياسي، ويتعين على كل منهما إبلاغ رسالته، ألا يعني ذلك الاختيار الاستراتيجي الهابط من القمة أنه عودة إلى قطب مؤسساتي ومركز ومبدأ للتنظيم والإشعاع؟ ولو تسلل عنصر خارجي في التكرار اللانهائي لنفس الصور، ألا يهدد ذلك البناء بأسره؟

هنا يجب أن نعود من جديد إلى المقارنة المتعلقة بالأرصاد الجوية، والاعتراف بأن الآثار العظيمة قد تنجم عن أسباب ضئيلة الحجم. فلا شك في أن الرئيس هو الذي يحدد الاختيارات ويقطع بين مختلف وجهات النظر، إذ إن الاستراتيجية يقع باختصار على عاتقه. ومن الخطأ الزعم بأن تحليل المعطيات يفرض عليه اختيارًا معينًا وأنه لا توجد سوى سياسة واحدة صائبة واستراتيجية واحدة صحيحة. غير أنه من النادر أكثر فأكثر أن تترتب على اختيار معين عواقب حاسمة؛ فالقرارات تتجزأ والاختيارات يصحح بعضها البعض الآخر. ولذا فإن المخاطرة تعود بقدر أكبر إلى غياب اتخاذ القرار لا إلى القرار الخاطئ. فالعالم الإمبراطوري لا يقبل الانقطاعات والتغيير يتم فيه بلمسات خفيفة.

ومثال فرنسا فصيح في هذا المضمار، فهي أمة تمتعت أكثر من العديد من الأمم الأخرى ببناء جميل مستنبط من ذاكرتها. وقد تمثلت موهبة ديجول في ربط نشاطه بذكريات تاريخية عامرة بالسلوكيات الجماعية المجيدة، ابتداءً من جان دارك حتى أبطال المقاومة. وقد كذب الفرنسيون على أنفسهم بفضله ونجحوا في التأثير على العالم، وتخيلوا أنهم قاوموا الألمان في عام ١٩٤٠م وأنهم انتزعوا استقلالهم من براثن أمريكا عندما انسحبوا من القيادة المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٦م. وقد ساعدتهم تلك التخيلات المريحة على مواصلة الحياة وأعادت لهم ثقتهم بنفسهم. ومما لا شك فيه أن طاقة فرنسا في الستينيات ما كان يمكن أن تكون بمثل هذا الاندفاع لولا الديجولية التي

تسترت على هزيمة ١٩٤٠م ونجحت في مواصلة تاريخ أرادت له أن يكون مجيدًا. ولكن هل كان الأمر يتعلق بشيء آخر سوى عملية إخراج درامي بارعة؟ والإرادية الديجولية، أليست هي أيضًا استخدامًا ذكيًّا ومؤقتًا لبعض السلوكيات الخاصة بفترة معينة؟ لقد أثبت تمرد مايو ١٩٦٨م لأول مرة حدود هذا المشروع. وكما يقال في رطانة المستشارين في مجال الاتصالات، يجب يتم الفصل أبدًا بين الاتصال الداخلي والاتصال الخارجي. وقد أخطأ ديجول في تجاهل هذا الأمر. فالفارق بين الصورة الخارجية والصورة الداخلية كان من أسباب انفجار مايو ١٩٦٨م. وبعد مرور ربع قرن على تلك الأحداث، وفي ظروف أضحت مختلفة؛ فإننا نواجه مصاعب في تصور فرنسا كما كانت على حقيقتها في عام ١٩٤٠م؛ فهي تعوقنا في نظرتنا لألمانيا كما هي في عام ١٩٩٣م. فالتردي الفرنسي في عام ١٩٤٠م يحول دون أن نرى الضحالة الألمانية في عام ١٩٩٣م. ولذا نجد صعوبة في التغلب على مركب النقص الذي يشوه العلاقة بين البلدَين. فالصدى الذي ساعد فرنسا على التقدم في الستينيات راح يعوقنا في التسعينيات. ويتعين علينا الآن أن نغير امتثالياتنا، غير أن الفرنسيين لا يدرون كيف يمكنهم التصرف في مواجهة ذلك الوضع.

ومشروع المنشأة وهوية الأمة من المعطيات أكثر من كونهما نتاج بناء إرادي. وهما لا يتغيران إلا بالتدريج وبالتصرف على الهوامش. فقوة الفكرة القومية في التعريف الأوروبي كانت بالذات ثمرة أحداث تاريخية وتجسيد الذكريات في مخيلاتنا دون الادعاء بأنها أصبحت حقيقة واقعة.

ومن هنا ينبع الخطر الذي نواجهه في الفترة الراهنة. فلو غابت عناصر الذاكرة، ولو توارى ذلك «الافتراض» الخاص بالكيان الاجتماعي؛ فإن «الامتثالية» التي لا غنى عنها لضمان حسن أداء مجتمعنا قد تصبح جهدًا مطلوبًا باستمرار، يتصلب في انعكاس شمولي بدلًا أن يكون عادة لا يُشتمُّ منها أي إكراه، تمامًا كالملبس الذي تكسبه مرات استخدامه مزيدًا من الليونة. ولو لم تَعُد الذاكرة تحدد حيز الأمة، ولو لم يَعُد مجال الديموقراطية يخضع إلا لتعريف وظيفي — أي مجال تتخذ في حدوده قرارات تخضع لإجراءات ثم قبولها — فإن التعارض بيننا — نحن المتشابهين — يصبح في الواقع الوسيلة الوحيدة الباقية في صورتنا لتعريف فريق اجتماعي مهدد بالتفسخ عن طريق تعدد مستويات السيادة. فلو فقدنا ذكريات تاريخنا القومي ولو أصبحت إدارة أعمالنا موزعة بين عدة دوائر؛ المركز والمنطقة والأمة والقارة والعالم، فكيف سنقيم ارتباطاتنا الآخرين، علمًا بأننا نعرف تمامًا أن تلك الارتباطات هي أساس قوتنا؟

الفصل السابع

# أديان بلا رب

يلتقي أقصى النزوع إلى الحداثة أقصى التمسك بالقديم. فكأنه قد تعيَّن على نشيد العاملين بالمنشأة اليابانية أن يحل محل تراتيل الكاتدرائية، وأن يحل التبشير التليفزيوني محل الدعاة، وأن تأوي الطائفية من لم يَعُد يجتذبها الدير. وفي كل ذلك إشارات إلى أنه لم يَعُد هناك بين الديانة — أو التدين — من جهة، والحداثة من جهة أخرى، ذلك التنافر الذي تصوره أنصار الدعوة العلمانية في القرن التاسع عشر. غير أن الظاهرة المثيرة للانتباه حقًّا ليست مع ذلك «العودة إلى التدين» المزعومة، مما يفترض أن التطلع الديني كان قد زال لفترة من قلوب البشر، بل تلك الأشكال الجديدة والعديدة التي يمكن أن يتخذها ذلك التطلع. وعلى عكس ما تنبأ به مونتسكيو منذ قرنين ونصف قرن، لم تؤدِ الديناميكية التي أطلقها عصر التنوير من عقالها إلى فناء الأديان، بل إلى انبعاثها في أشكال جديدة ذلك بعضها متدنٍ.

لقد لفظت الجمهورية الرومانية أنفاسها في الوقت نفسه الذي نضجت فيه البواعث الدينية التي توَّلدت عنها المسيحية. ونحن نعيش الآن حقبة مماثلة في بعض النواحي. فالمجال السياسي الذي تحرر من أصوله الدينية يموت اليوم من جراء هذا التحرر، وهو يزول وسط ضجة شديدة وكثيرًا ما لا يبقى لدينا في هذا العالم الذي هجرته السياسة بعد أن تركته الآلهة، سوى طقوس وولاءات سحرية نتشبث بها لكي نضفي بعض الأهمية على حياتنا المحفوفة بالمخاطر.

والحق أن التقدم الذي حققه عصر العلوم لا يبعدنا عن الدين بل يقربنا منه. إننا نعيش في عالم عامر بالطقوس؛ حيث الآلات بالنسبة لعالم الأشياء أشبه بالقساوسة بالنسبة لعالم الآلهة، وعلى أي حال تؤدي الآلة أحيانًا وظيفة العرافة وتقدم طالعًا مفصلًا للغاية يفوق إلى حد كبير ما يمكن أن تأتي به أحسن قارئة كف! ففي ظل التجريد المميز

للعالم الإمبراطوري يبدو الدين أقرب إلى الواقعية، وتلهفنا عليه يضارع تلهف الأطفال إلى الرجل الوطواط وصائدي الأشباح.

فلا عجب إذَن في أن تنمو الأديان بعد ألفي سنة من بداية العهد المسيحي عن طريق ما يتوفر لديها من قوة سحرية، بينما يريد العلم أن يؤكد انتصاره، ولا غرابة في أن تتغلب الطقوس على الميتافيزيقيات. فما نسعى إليه من خلال الأديان يتمثل بالذات في الوجود بعد العدم؛ ففي العالم الذي يؤدي فيه كل شيء وظيفته وإن كان ليس هناك شيء له معنى؛ فإننا نبجل الغامض اللامحدد بوصفه الملاذ الأخير للمعنى. فأديان العصر الإمبراطوري تتعارض إذَن مع «الديانة الطبيعية» عند فلاسفة التنوير. ويعود ما تحققه في نجاحات أكبر إلى إفلاتها من استنباطات العقل، فهي لا تحاول أن تبدو أقرب إلى «الاحتمال». ومن السمات المشتركة بين الطوائف وكذلك لدى الجماعات الأصولية الجديدة، عدم السعي إلى مسايرة الواقع القائم. فهي لا تدعي أنها حديثة أو شاملة، دون أن يحدَّ ذلك من جاذبيتها بل يزيد منها.

وفي البلاد الفقيرة حيث لم تترسخ بعد أسس الدولة القومية، تطمح الأديان إلى بعث السياسة وإضفاء معنًى جديد عليها. فالأصوليات الإسلامية والهندوكية أيضًا تبث طاقاتها الآسرة في المجتمعات التي ضللتها وأثارت حيرتها بشدة صدمة التحديث الاقتصادي المنفلتة. ومما يثير مخاوفنا التناقض بين سأمنا نحن الدين تبددت آمالنا، والحزم الثوري لدى الإسلاميين، فكأنه بوسع الإسلام أن يقدم مشروعًا سياسيًّا شاملًا بعد احتضار الشيوعية، وهو مشروع خطير الشأن بوجه خاص بعد أن فقدنا إيماننا بالديموقراطية لكل العالم. وكأن السياسة ماتت في المجتمعات الواسعة الثراء، ولكنها تنبعث من جديد بقرارات فتاكة على أجنحة الدين عند الفقراء الذين تركهم على قارعة الطريق ذلك الاندماج الذي يحقق عصر العلاقات.

ومع ذلك فقد دبت الشيخوخة في أوصال أول جمهورية إسلامية[1] بعد أقل من اثنتي عشر سنة تأسيسها، بنفس القدر الذي شاخت فيه الحركة الشيوعية في غضون

[1] حارب الغرب إيران بعد الشاه حربًا لا هوادة فيها، ابتداءً بتسليط العراق عليها حوالي عشر سنوات، يمده الغرب بالسلاح، وبلاد البترول بالمال، حتى روى عن صدام حسين قوله: ورطني الملوك العرب في حرب إيران.

ولا يخفى على أحد تربص أمريكا وإسرائيل بإيران بعد حليفهما الشاه، ولا يخفى أيضًا على أحد سيطرة أمريكا واليهود على وسائل الإعلام وتشويههما لصورة إيران. وبعد كل ذلك، لا يدعي أحد مثالية

سبعين سنة. وكانت الثورة الإيرانية قد حاولت إضفاء صبغة إسلامية على مشروعها السياسي الذي اقتبس الكثير من الأيديولوجيات الماركسية[٢] التي اجتاحت العالم الثالث في حقبة الحرب الباردة. غير أن الإدارة البيروقراطية للمؤسسات الإسلامية لم تكن أشد فعالية من التخطيط السوفييتي.

وقد كشف الإسلام السياسي عن عجزه عن تقديم حل شامل للتوترات التي يسرت ظهور،[٣] كما حاولت ذلك الشيوعية بعد ١٩١٧م. فتلك هي حدوده بعد فوزه. والإسلام السياسي لن يهدم المجتمعات التي يتأصل فيها، كما دمرت الشيوعية إمبراطورية القياصرة. فقد عدل بسرعة عن تنظيم كافة مظاهر الحياة في المجتمع، وهو يتعايش بلا مصاعب حقيقية مع منطق اقتصادي رأسمالي صرف حتى وإن كان تحريم الإقراض بفوائد يستدعي اللجوء إلى بعض الحيل.

وهذا الفشل الذي منيت به الطموحات السياسية للإسلاميين يعيد الإسلام إلى حجمه الديني الحقيقي. فهو لا يسعى إلى تغيير المؤسسات بل تغيير ضمائر الناس.[٤] وتعيش الطفرة الإسلامية على آلاف من ضروب الحرمان الناجمة عن الفقر والتهميش على أطراف المدن الكبرى، ولكن الحل الذي تقدمه ليس في النوع السياسي؛ فالأصوليات الجديدة التي جاءت في أعقاب الإسلام لا تقترح نظامًا جديدًا للعالم، بل تطرح بكل تواضع حلول

---

التجربة الإيرانية، أو خلوها من الأخطاء، ولكنها بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية أفضل الشاه وسافاكه وموساده الذي غض الإعلام العالمي البصر عنه.

[٢] هنا مغالطة واضحة من المؤلف، فمن أهم القوى الاقتصادية والسياسية في إيران اليوم رجال الأعمال، الذين يسمون عمومًا أصحاب البازارات، ومن المفارقات العجيبة احتضان الغرب الرأسمالي لـ «مجاهدي خلق» وهم معارضون ماركسيون لينينيون!

[٣] لا يدعي أحد نجاح الإسلام السياسي في العالم اليوم، ولكن أيضًا لا يخفى على أحد كيف يحارب الغرب والشرق ظهور الإسلام السياسي، ولكن هناك تجارب جديرة بالإعجاب والاحترام، منها ماليزيا — أحد نمور آسيا — والتي تغزل نجاحًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا باهرًا على منوال إسلامي، وهناك مجتمع إسلامي صغير في جنوب الجزائر في غرداية، لا يوجد على وجه الكرة الأرضية اليوم ما يقرب من مثالياته وإنسانياته، ويتبع في ذلك المذهب الإباضي. وهناك أمثلة أخرى تفاوتت فيها نسب النجاح، ولكن لا يخفى على أحد كيف تحارب، وكيف يشوهها الإعلام العالمي. ومن الناحية الأخرى، لا يفوتنا التساؤل عن مدى نجاح المشروع الحضاري الغربي، سواء كان ذلك علمانيًّا أو مسيحيًّا أو يهوديًّا.

[٤] الإنسان في الإسلام خليفة الله على الأرض مكلف بمسئوليات تليق بهذه الخلافة؛ فلا يمكن اختزالها إلى طقوس العبادة من صلاة وصوم وحج.

مجتمع تشبه فيه العلاقات الشخصية بين الأفراد ذلك المجتمع العادل الذي تم التخلي عن بلوغه على الصعيد السياسي.[٥] وهذا التشاؤم الشديد يفسر الأصوليين بكونهم ليسوا من المهتدين الجدد ولكنهم في الوقت نفسه مغالون في تعصبهم.[٦] وتطلعهم الرئيسي ليس التوسع في جماعة المؤمنين بل تأسيس جماعة متجانسة يحقق انغلاقها على نفسها المزيد من الارتياح والاطمئنان. والجهاد الإسلامي يقدم من هذه الزاوية صورة لبعض سمات الطوائف الدينية. فهو لا يصل إلى وحدة المشاعر إلا بتنظيم ابتعاده عن الآخرين.[٧]

وفي الوقت نفسه فإن إرادة تأكيد القيم والتمرد على النظام الاجتماعي والرئاسات الدينية القائمة يعيدان إلى الأذهان المصلح الديني الألماني مارتن لوثر. فرفض السياسة بملوثاتها يتضمن دعوة قوية إلى ضمائر الأفراد؛ فالمجتمع العادل لن يتحقق من أعلى بمجيء حاكم عادل، ولكن من أسفل بكسب الضمائر بالتدريج. وهذا الطموح المبني على فشل السياسة وتآلف السياسة مع الدين قد يكون له تأثير على الإسلام لا يقل في عمقه عن الإصلاح البروتستانتي بالنسبة للمسيحية. ولا تزال بصمة هذا الطموح واضحة على التاريخ.

والواقع أن هذا الطموح يتفق مع حاجة ملحة يتطلبها العصر الإمبريالي سواء تعلق الأمر بشركات ذات مفاصل مستقلة نتيجة لديناميكية شبكات الاتصال والاقتصاد الشامل، أو بسبب إذعانات الاقتصاديات المتقدمة للغاية. وفي كل من الحالتين تلاشت بداهة الجماعة التقليدية، تاركة وراءها أناسًا حائرين بلا أي انتماء، أو بانتماء وظيفي فقط عن طريق مهنةٍ أو كفاءةٍ ما. فيا لها من مفارقة غربية بين سلوكياتنا المقيدة أكثر فأكثر بإذعانات لا نملك التحكم فيها، وبين أفكارنا الحرة باطراد خاصة وأن أي نتائج، لا تترتب عليها. ففي هذا العالم الذي يتميز بأن لكل شيء وظيفته دون أن يكون هناك معنًى لأي شيء يصبح «الدين» الإذعان الوحيد المقبول طوعًا بل والمرغوب.

والتعبير عن هذا التطلع «الديني» في البلدان الغنية مختلف، ولكنه يفصح عن نفس خيبة الأمل إزاء المجال السياسي. وانتشار المنظمات الإنسانية مثال لذلك التطلع؛

---

[٥] بل يقترح الإسلام نظامًا جديدًا للعالم، ليس هنا مجاله، ونكتفي هنا بذكر كتاب والإسلام كبديل للدكتور الألماني مراد هوفمان، الذي كان خبيرًا نوويًّا في حلف الأطلنطي، وسفيرًا سابقًا لألمانيا في الجزائر والمغرب.

[٦] اقرأ لجارودي كتاب «التعصبات السلفية».

[٧] الإسلام دعوة عالمية لكل البشرية.

فالمناضلون الجدد من أجل القيم البشرية الذين تخلوا عن محاولة التوصل إلى حلول لمآسي البشرية عن طريق نظام سياسي، جعلوا من المشاكل الملحة مبدأ نشاطهم. وقد كانوا يأملون بالطبع أن تنوب السياسة عنه، ولكن النشاط الإنساني راح يحل أكثر فأكثر محل السياسة حتى إنه بات المجال الوحيد للنشاط الخارجي للدولة الذي يحظى بتأييد الرأي العام. وهذا وضع غريب حقًّا؛ إذ لا تستعيد الدولة حظوتها إلا بالعدول عن طموحاتها السياسية.

والبراجماتية المميزة للنشاط الإنساني المتمثل في إنقاذ حياة فرد ومعالجة الحالات الطارئة والعدول عن المبادئ العامة لمواجهة حالة خاصة، هذه البراجماتية تتفق مع مقتضيات القيم الأخلاقية الفردية؛ حيث يكون إنقاذ حياة فرد مبررًا كافيًا. ففي منتصف الطريق بين الفكرة التجريدية للمجتمع الإنساني والمصائر الفردية العديدة، لم تَعُد هناك وساطة المؤسسات السياسية التي تعني بالمصائر الجماعية. ويعبِّر النضال الإنساني عن خيبة الأمل هذه في المؤسسات السياسية، وعن الحرص على خلق ضروب تضامن ملموسة في خضم عالم أصبح تجريديًّا للغاية. ويجد المناضلون من أجل الإنسانية في هذه الالتزامات ومخاطر النشاط إحساسًا بالانتماء إلى مجتمع بشري ليس نتاج إذعانات العالم الوظيفي وحده. فالنشاط الإنساني وسيلة للإفلات في تلك المواجهة التي لا تطاق بين الفرد المنعزل والشمول الذي لا يمكنه التحكم فيه وإن لم يَعُد من الممكن تجاهله.

ويتضح لنا في هذا العالم المحدود الموارد أن ثراءنا الفاحش ليس قابلًا للتعميم. فالسعي إلى الشمول لا يضفي معنًى على مصائرنا الفردية ويثير بالتالي خوفنا. وهو يفضح تناقضاتنا وتراجعاتنا. وعندئذٍ يهيئ النشاط الإنساني عند الأغنياء نفس التراجع باللجوء إلى التجربة المعنوية الفردية، وإن كانت موزعة، والتي يقدمها الإسلام للفقراء. لم يَعُد هناك سعي إلى علاج بؤس العالم بشكل تجريدي. فقد استرد الفقر وجهه، ونشأ تضامن مباشر تولد عن الحالات الملحة والآلام. وبما أن وهم التوصل إلى حل سياسي، يضع حدًّا للشقاء، وتحول المصائر البشرية العديدة إلى مصائر الجماعة قد تبدد؛ فإننا نكرس جهودنا لأفراد آخرين بدلًا من تكريسها للجنس البشري.

وهذه التجربة الملموسة للعلاقة مع الآخرين أو بعض الآخرين، هي ما نطلبه اليوم في الدين. فبينما يدفعنا كل شيء نحو الشمولية، يؤكد لنا الدين الفارق، وهو فارق لم يَعُد سياسيًّا بل معنويًّا؛ فعندما تنهار الحدود يولد الدين تمايز الجماعات ويقيم حواجز جديدة؛ حيث كانت الأسوار تسقط بالأمس. فالقضية الميتافيزيقية في عصرنا ليست في

الواقع الكشف عن الشمول في ظل تفاوت الظروف الاجتماعية، بل إقامة المفاضلة من خلال التنميط اللامحدود لشبكات الاتصال. فالناس في عصر ما بعد القومية لا يتطلعون إلى تضامن غير محدد المعالم، ولكن إلى تعيين مجال للتضامن مع توصلهم إليه من خلال حياتهم اليومية.

وهكذا يرِث الدين في العصر الإمبراطوري الوظائف التي كان يؤديها في عصر المؤسسات وهو يقسم بدلًا أن من يوحد. وإذا كان ينظم المشاركة الاجتماعية فهو يحقق ذلك في أغلب الأحوال على طريقة الطوائف والانعزال، لا على صعيد الشمول. وفي ظل عالم التماثل والتجانس، يوفر لنا الدين إمكانية الإفلات من التجريد الشمولي لنا باستعادة إحساسنا بالتفرد في جزر العزلة الحديثة.

فبالأمس كان الراعي التائه في عزلة الليل يبحث عن أثر لمبدأ مُوحِد يربطه بالجماعة البشرية من خلال آلاف النجوم المتألقة في السماء، ومما لا شك فيه أن انتشار الديانات الوحدوية الكبرى يرجع إلى حد كبير بالتأكيد، إلى ذلك الإحساس بالحاجة إلى الخروج من ذلك الانغلاق الجغرافي والاجتماعي الذي اتسمت به ظروف الإنسان على مدى طويل. أما مشكلتنا فجد مختلفة. فنحن أيضًا لا نزال نشعر بالوحدة، بَيدَ أنها وحدة الإنسان التائه وسط الجمهور والمتنقل دون أن تكون له روابط. ويرجع فزعنا لا لانفصالنا عن الكل الشامل ولكن لانصهارنا فيه. فالسماوات خاوية وآلاف العلامات تحاصرنا دون أن تحيلنا إلى أي كل توحيدي.

ولعل اليابان هو البلد الوحيد من بين كل البلدان الذي خاض عالم الحداثة الاقتصادية، الذي يقدم الحل الأكثر فعالية إزاء ذلك القلق. فعلى عكس المثقف الإسلامي الذي يلجأ إلى وهم الكمال السامي ويجمع في خليط جدير بعصامي يعكف على تعليم نفسه، بين نصوص قرآنية واستعارات من العلم المعاصر، وكذلك على عكس المشارك الأوروبي في النشاط الإنساني الذي يظل التزامه به نابعًا من إيمانه بوحدة مصير الإنسان؛ فإن العديد من اليابانيين يقبلون في الواقع تجزئة العالم كأحد المعطيات الطبيعية لوضعنا. ومن هذه الزاوية فإن الأسلوب الياباني في التعامل مع الديانة حديث للغاية بالرغم من الطابع العتيق لتلك العقيدة. فالديانة اليابانية التي تستبعد السمو والسعي إلى المبادئ وتؤله حشدًا لانهائيًّا من الرموز، تقدس عالمًا متعدد الأوجه بات عاريًا من الوحدة الميتافيزيقية. فهذه الديانة التي تحول الإلحاد، الذي لا تتوفر لأغلبية الناس القوة الروحية لكي تطيقه، إلى عبادة للإمبراطور يمكن التعايش معها بقدر أكبر؛ فالجماعة

التي يجسدها الإمبراطور هي في حد ذاتها المعبود، والإمبراطور هو ذلك الإنسان-الإله الذي بلغ الفراغ المطلق؛ فأصبح يقدم بذلك مثالًا لحياة موضوعية تحددها بالكامل نظرة الآخرين له ووجوده الذاتي بالنسبة للآخرين. وهو رهين قصره المحاط بخنادق، لمدة طويلة بلا اتصالات إلا تلك الاتصالات الرسمية، ومفصول عن رعاياه بطقوس شديدة الوطأة تجعل إمبراطور اليابان يجسد إلى حدٍّ ما الفراغ المركزي.[٨*]

ولا يمكن أن يزعم أي منا أنه ينعم هو نفسه بوحدة داخلية، في عالم متعدد المفاهيم لم يَعُد يحكمه أي نظام سياسي أو فلسفي. وحياتنا تمضي كما لو كانت مسرح ظل؛ تعتمل فيها المشاعر وتخضع للعديد الاندفاعات. ولم يبقَ لنا سوى عبادة عشب أو شعاع ضوء من القمر أو انفعال عابر. كانت الثورة التي أقدم عليها نيكولاي كوبرنيك (عالم الفلك) قد أفقدت الكرة الأرضية مركزها، وإن كانت قد حافظت على الأقل «مع الشمس» على فكرة وجود مركز. وهذه الفكرة الأخيرة تذوي الآن وتموت. فالانتصار نسبي، كما أن هذا الفوز الذي يتحقق على المبدأ، لا يبعدنا عن الديانة ولكنه يغير طبيعة ما ننتظره منها. ومما لا شك فيه أن تعدد العبادات سيكون له مستقبل أكثر من توحدها.

والواقع أن الديانة يجب ألا تعني من الآن فصاعدًا ذلك الإيمان بعقيدةٍ ما أو التسامي، بل هي تعني بكل تواضع مجموع الطقوس والعادات و«عادات القلب»، كما قال المؤرخ الفرنسي توكفيل بخصوص أمريكا التي تشكل سلوكنا.

فليس هناك إذَن عدم توافق بين الطابع التجريبي الشامل للعصر الإمبراطوري وتعدد الديانات منذ القدم. فالظاهرة الثانية هي النتيجة الطبيعية للظاهرة الأولى، ولا تناقض بينهما. فهما لا تتنازعان على نفس الموقع، وربما جاءنا المستقبل بتعايشهما المظفر كما حدث في ظل الإمبراطورية الرومانية. وربما سنشهد ذلك إلى حدٍّ ما وللأسباب نفسها، تعايش دولة القانون مع تأجج المشاعر الدينية:

- في دولة القانون التي لا تستند إلى أي مرجعية فلسفية للحق الطبيعي، وتتلخص في مجموعة من القواعد لا تعتمد أصلًا إلا على أنها تثبت اليوم بتطبيقها أنها

---

٨ *بعد أحداث الارهاب الأخيرة في مارس وأبريل ١٩٩٥م بطوكيو، سألت شبكة CNN الأمريكية أستاذًا يابانيًّا جامعيًّا متخصصًا في علم الاجتماع عن ظاهرة انتشار الجماعات الدينية ذات الأفكار الغريبة؛ فكانت إجابته: لقد فقد الشباب الياباني الحلم والأمل في المستقبل.

صالحة تمامًا. وهذا القانون لا يعبر عن سيادة أو كيان سياسي، بل ينقل إلى المجتمع نظامًا طبيعيًّا اكتشفه عقل الإنسان، بل طريقة عملية وأنيقة لإدارة عمليات التطور ومفيدة مثل برامج الحاسب الآلي.

- ديانات تأتي بتمايزها وبالتالي هويتها، وإمكانية الاعتقاد دون أن يكون ذلك أن يكون الاعتقاد مشتقًّا من منطق الشبكات الذي يقبل التعددية وإن كان يعجز عن شموليًّا.

ونحن نشارك من خلال هذا الالتزام الديني في بشرية لم تَعُد تعرف كيف تتبدى وسط حلبة السياسة الخاوية، ونسترد الإحساس بالانتماء مع زوال الكيان السياسي.

هناك إذَن تكامل بين توالد المزيد من القوانين في العصر الإمبراطوري وبين توالد المزيد من الديانات التي لا لزوم لها، ولكن باستقلال تام: والضرورات الثانية ليست أساس الأولى. لقد ادَّعت إمبراطورية روما الثالثة، أي روما موسكو والشيوعية، الربط بين الاثنين وتأسيس ديانة دنيوية بإضفاء معنًى على الضرورات الاجتماعية والتاريخية.

والإمبراطورية التي تنشأ حاليًّا لا تصبو إلى تحقيق مثل هذه التطلعات. فالقانون الذي تقيمه لا يعتمد على دولة أو عقيدة أو أساس. فهي دولة لا دينية، تترك المجال مفتوحًا لقيام ديانات أخرى.

الفصل الثامن

# العجل الذهبي

لو لم تكن هناك سوى إجراءات لتوحيد العالم الإمبراطوري الذي تجزؤه الديانات والطوائف، لما تواجدت الإمبراطورية. غير أن القوة الجديدة ليست شيئًا مجردًا فقط فهي تعبر عن نفسها بالمال، الجسر الشامل الذي يربط بين كافة أشكال النفوذ، والموحد الأكبر للعصر الإمبراطوري بجانبيه الخيالي والمبتذل. ومن هذا المنظور يستحق الفساد أن يخضع للتحليل، لا كظاهرة عرضية ولكن كرمز لزمننا، وربما أيضًا بوصفه العقيدة الوحيدة التي أضحت الآن نزعة ذات أبعاد عالمية.

ويطيب لنا أن نتصور أن الفساد ظاهرة عتيقة، ومن الرواسب المؤسفة للأزمنة التي كانت لا تميز بين الثروة الخاصة والأموال العامة. ويصدمنا الاضطرار إلى تقديم الرشاوى لقادة بعض دول العالم الثالث،[1] ولكن المسألة لا تقلقنا بخصوصنا نحن فنحن نفسر هذا الأمر على أنه تخلف في بناء الدولة القومية لا باعتباره خطرًا يتهددنا. وإذا كان الفساد شائعًا في اليابان، وهو البلد الذي يحتل القمة في مجال التنمية الاقتصادية، مما يثير المزيد من القلق لدينا؛ فإننا نطمئن أنفسنا متعللين بأن ذلك من خصائص اليابان وعندما يدب الفساد في أوصال بلدان القارة الأوروبية: ألمانيا، فرنسا، أو في الولايات المتحدة؛ فإن الرد الذي يبقى في حوزتنا هو الإصرار على أننا بصدد حالات استثنائية.

ولكننا لا نتساءل في أي لحظة عما إذا لم يكن الفساد ظاهرة مرضية أو حالة شاذة أم السمات المميزة للمجتمع الصناعي المتقدم.

---

[1] قضايا الرشوة والفساد في الحكومات الأوروبية واليابانية في التسعينيات تكاد لا تتوقف! ولكن من يُضبط يناله العقاب مهما كان وضعه وزيرًا أو حتى رئيسًا.

لقد تبيَّن لنا مدى اعتماد الشكل الجديد للنفوذ على نشر المعلومات لا حجبها؛ فالسلطة لم تَعُد الحد من المعرفة عند الآخرين — الذين سنكون في حاجة إليهم — بل القدرة على تعبئة واستخدام المعرفة المتوفرة لدى الآخرين.

وقد أدى ذلك الوضع الجديد إلى تعدد غير مألوف لمصادر المعلومات، يقلل من العالِم ويرفع من قيمة شبكة المعلومات. وقد تغيرت العلاقات الاجتماعية بعمق ومعها علاقات النفوذ. فبدلًا من الهرم التقليدي الذي تتكون قاعدته من «الأخصائيين» ويعلوهم رؤساء أقل منهم تخصصًا ثم «المدير العام»، أصبحت بنية السلطة تعكس منهج مسيرة القرارات وسط متاهات التنظيم. لم تَعُد هناك إذَن نقطة يتم فيها اتخاذ القرار، بل سلسلة مراحل يُصاغ من خلالها القرار تدريجيًّا. وفي هذا الحقل يمكن أن يتفتح شكل جديد من أشكال الفساد.

والأسلوب التقليدي المزدهر في بعض بلدان العالم الثالث يتفق مع مجتمع ما قبل الدولة. فالقادة الكبار يتخذون قرارات هامة يمكن أن تتأثر بالرشاوى الضخمة. وأصحاب القرار معروفون، والفساد ينتشر لا لاستحالة السيطرة عليه — فدوائر اتخاذ القرارات واضحة — ولكن لأن هناك أصلًا رفض لفرض الرقابة؛ إذ لا وجود للدولة والوضع في البلدان الصناعية ليس على هذه الشاكلة؛ حيث تتوفر إدارة مكافحة الفساد، وإن كانت بنيات اتخاذ القرار تجعل تلك الرقابة أصعب يومًا بعد يوم.

ولما كان متخذو القرار بعيدين؛ فإن الأهداف المحتملة لمن يقدِّمون الرشاوى عديدة هي أيضًا. وبالطبع فإن كل مشارك في اتخاذ القرار لا يتناول إلا جزءًا منه، وهو يرسم على الهامش انعطافة في التطور تتجاوزه. ولكن هل يمكن اعتبار هذه الانعطافة قرارًا؟ إن الموظف الحديث الذي يتعامل مع كم ضخم من المعلومات وفيض من المعطيات ويحاول أن يضع في عين الاعتبار المصالح العامة الضائعة يتضاءل شيئًا فشيئًا، بينما يتحول بالتدريج إلى مهندس اجتماعي مهمته تيسير العملية التي تخضع لقواعده هو.

وفي مثل هذا العالم يؤدي فرط المعلومات إلى قتلها هي نفسها، وتحد عملية اتخاذ القرار المفتتة مجال الاختيار. وكما اتضح لنا من قبل فإن الأمر لا يتعلق أبدًا في كل الحالات تقريبًا باختيار حل من بين حلين متعارضين، بل بالأحرى بتحمل مسئولية من استبعاد حل لن يكون من المؤكد تمامًا أنه كان أقل من الحل المختار. ويُلاحظ نفس التطور عند اختيار الأشخاص سواء لشغل الوظائف أو لإقامة علاقات عمل. ولقد انقضى بالطبع عهد الامتيازات التي كان يتمتع بها النبلاء والتعيينات من باب المجاملة ولكن

الأفضلية «الكلاسيكية» تظهر من جديد. فالشهادات الوفيرة تطرد الشهادات، وفي المجتمع القائم على شبكات الاتصال، تستبعد المنافسة ذوي المستويات الدنيا ولا تترك المجال إلا للمتفوقين. ولكن كيف تتم المفاضلة؟ المشكلة واحدة على أي حال سواء تعلق الأمر بالقرارات أو المنشآت أو الأفراد.

إن عصر المعلومات الذي يرهقنا بما يوفره لنا من معرفة يجعل الأمل في الاختيار على أساس تقني بحت مجرد وهم. ففي كل مناسبة تكون عدة اختيارات أو ترشيحات على نفس المستوى. والحل «الكلاسيكي» يكون في هذه الحالة أكثر الحلول تمشيًا مع المنطق؛ إذ يكون اختيار ما نعرفه، والاعتماد على الولاءات في هذا العالم ذي الطابع التجريدي، هو الوسيلة المتاحة للاطمئنان وملء الفراغ الناجم عن غياب الجانب السياسي. وعندما تؤمن نوعية المعلومات، تصبح نوعية الاتصال مسألة أساسية وتتخذ القرارات ويتم كذلك اختيار الأفراد على هذا الأساس. فعند المفاضلة. فعند المفاضلة بين منشأتَين معروفتَين أو شخصَين يحملان نفس المؤهل سيقع الاختيار على من كان «مألوفًا» لدينا أكثر من الآخر.

وفي وضع آخر مختلف، يتعلق بالموظف العام الحائز على المعرفة والموكلة إليه شئون المصلحة العامة، يكون الفصل واضحًا بين السلوك النزيه الذي يستلزم الانعزال وبين الفساد الذي يبدأ مع الاتصال. وفي العالم الذي ينبع فيه النفوذ من الكفاءة في إقامة العلاقات أكثر من المعرفة، وحيث يسعى الصالح العام والخاص إلى الارتباط معًا من أجل المزيد من الفاعلية، يصبح الفساد كلمة فظة، تسيء وصف الانزلاقات التي لا ترى بالعين المجردة، ويتم من خلالها الانتقال من الاتصال إلى التبعية، ومن المعلومات إلى النفوذ.

وفي المجتمع الذي يتصور أن بإمكانه جعل المنفعية مبدأ عمله وأساس العقد الاجتماعي، لا يكون الفساد مضرًّا إلا إذا لم يتم تعميمه لأنه سيعبر في هذه الحالة عن اللامساواة في الحصول على «خدمات» السلطات العامة. ولكن بما أن هذه السلطة العامة تكتفي بتقديم «خدمات»، فمن الطبيعي أن تكون الأخيرة مدفوعة الأجر في ظل اقتصاديات السوق. ومن المؤسف بالطبع أن يستحوذ بعض الموظفين على المكافأة التي كان يتعين توزيعها على الذين ساهموا في تقديم الخدمة. وهذا النقد موجَّه بدرجة أكبر إلى أسلوب التنظيم لا إلى المبدأ ذاته. فبما أن الإدارة أصبحت متنوعة ومتخصصة ولم تَعُد تبدو تعبيرًا عن إرادة جماعية متميزة عن المصالح الخاصة العديدة، بل عملية تقديم خدمات؛ فإن «إشراك» الموظفين في الفائدة المترتبة على ذلك يمكن تصويرها على أنها أحد أشكال تحديث المكافأة في الوظائف العامة، اللهم إلا إذا ثبت أن القرار الذي يقدم مكافأة

لمن يحصل عليها أسوأ من القرار الذي لا يمنحها، مما يعني الإقرار بأن الطلب القادر على دفع الثمن أقل شرعية بالضرورة بالمقارنة مع الطلب الذي لا يؤدي مكافأة.

وعندما يكون النفوذ معتمدًا على العلاقة، يستطيع القانون بالطبع أن يفرض الحظر على مكافأة العلاقة. ولكن هذا الاستبعاد من السوق، أيًّا كانت مبرراته من أجل حسن سير عمل المؤسسات السياسية الذي يفترض الفصل القاطع بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، يتعارض تمامًا مع روح النظام نفسه، حتى إن القانون لا يؤدي عمومًا في هذه الحالة إلا إلى تأخير لحظة «الرشوة»؛ فالموظف الذي توجد تحت تصرفه شبكة اتصالات جيدة، سيعرضها مقابل مكافأة سخية على الشركة الخاصة التي ستجنده في نهاية المطاف. فهل سيساوره الإحساس بأنه استسلم للفساد؟ ليس بالضرورة ما دام يسهم في جعل «المايونيز» الاجتماعي يتماسك، حسب التعبير الذي يستخدمه زملاؤه اليابانيون والذي يطلقون عليه تسمية الأماكوداري.

وينتقد اليابانيون اليوم بشدة ذلك التواطؤ المتمثل في دفع مكافآت بالتقسيط لكبار الموظفين تمهيدًا لانتقالهم للعمل في الشركة لقاء مرتب سخي، وتقديم الرشوة نقدًا، علمًا بأنها لا تموِّل فقط نفقات الحملات الانتخابية. غير أنه من المحتمل أن يكون لذلك التواطؤ مستقبَلًا خارج اليابان؛ فهو ينقذ ماء وجه الحكومة بمراعاة المظاهر، ويوفر عزاءً سائغًا لرجال السياسة الذين لا يودون أن يُحرموا من السلطة الحقيقية. ولو أخذنا كل شيء في الاعتبار هل تكون تلك التسويات أسوأ من الادعاء الوهمي بوجود رقابة سياسية على الحكومة، وهو وهم يثبط همة الموظفين دون أن تستقيم الديموقراطية حقًّا؟ إنه لبديل مؤسف حقًّا.

والواقع أن رفضنا الغريزي للفساد هو كل ما تبقى من عالم آخر في طريقه إلى الزوال؛ حيث كانت استقلالية المجال السياسي أمرًا مقررًا. ولكن هناك قدرًا من السذاجة عندما يُراد من رجال السياسة أن يحافظوا على ذواتهم بوصفهم الأمناء على عقيدة تبددت. فكيف يمكن أن يتواجد أكليروس إذا لم يكن هناك مؤمنون؟ ولذا لا يجب أن يثير دهشتنا فقدان الوظائف العامة العليا جاذبيتها، حتى في فرنسا؛ حيث ظلت فكرة «الخدمة العامة» صامدة لأمد طويل، مع التأكيد على المصالح العامة التي لا يمكن أن تنال منها المصالح الخاصة، وذلك بالمقارنة مع بلدان صناعية أخرى. فلن تتجاسر أي حكومة على أن تدفع لموظفها مرتبًا يمكن أن يقارن بما يعرض عليه لقاء وظيفة من نفس المستوى في القطاع الخاص. ويلقى هذا الموقف قبولًا لدى الرأي العام المقتنع بأن الخدمات المقدمة ليست

متساوية القيمة. أما المكافأة المعنوية من خلال المكانة الاجتماعية؛ فقد تلاشت منذ أمد طويل. ولما كان الموظفون يدركون أن مستوى عمل الحكومة دون المتوسط؛ فقد فقدوا احترامهم لأنفسهم مع فقدانهم في الوقت نفسه احترامهم للجمهور. ولذا فإن استسلامهم للفساد قد يكون بالنسبة لمن تميزوا من بينهم بالوقاحة، طريقة مريحة لإقناع أنفسهم بأنه لا زالت لهم بعض القيمة …

ويقلل البعض من شأن ذلك الانقلاب الذي طرأ على القيم وبات ملحوظًا تمامًا، فيزعمون أن تدهور مكانة الوظيفة العامة، كما هو الحال في فرنسا، يعبر نقل تعديل يخص العلاقة بين المجالين العام والخاص. فـ «النموذج الفرنسي» المرائي للإدارة اللاسياسية التي تؤمن بدوام المصلحة العامة، يحل محله «النموذج الأمريكي» للإدارة السياسية بقدر أكبر، والتي يتغير مستواها الأعلى مع كل تغيير يطرأ على الأغلبية. وعما قليل ستظهر بدلًا من النخبة القومية التي تبدأ عملها في الإدارة الحكومية وتنهيه في القطاع الخاص، الصيغة العكسية التي ينقل فيها قادة القطاع الخاص خبرتهم في مجال الأعمال إلى إدارة المصلحة العامة بعد جني الثروة. وهذا التفسير المسكِّن يزدري تطور المستويات الدنيا في الحكومة وكذلك عمليات إصدار القرارات. فقد تعلمت المنشآت الخاصة أنه لا يمكن تعبئة جهود مجموعة من الأفراد بأن يعينوا على رأسهم قادة لم يشاركوهم في حياتهم. وهي تعلم أن القرارات الجيدة هي قرارات تشارك فيها عدة أطراف، ويتم اتخاذها خلال عملية طويلة لا تمُت بصلة إلى النموذج الأمريكي.

والواقع أن الساسة الذين يتصورن أنه بإمكانهم الحلول محل موظفي الأمس، يتسلمون قيادة إدارة وهنت عزيمتها، فضلًا عن أن تلك القيادة نفسها وهمية. وهم يتمسكون في ذلك بـ «النموذج الأمريكي» ويتولون إدارة إدراكات ورموز — هي المجال الوحيد الذي يتضمن هامشًا في المناورة — أكثر من اتخاذهم قرارات بالمعنى التقليدي لتلك الكلمة. فاللجوء إلى هذا النجم أو ذاك في عالم الأعمال ليتولى منصبًا وزاريًّا كثيرًا ما تكون نتيجته ألا تنتقل فعالية المنشأة الخاصة المفترضة إلى المصالح العامة، بقدر ما تضفي على الدولة — في نظر الخارج لا في نظر العاملين لديها — هيبة لم تَعُد تتوفر لها وسائل تحقيقها بذاتها.

وعندما يسهم أصحاب المنشآت في السلطة العامة التي فقدت احترامها لنفسها؛ فإنهم لا يُحولون الدولة إلى منشأة ولكنهم يؤكدون أن احترام الدولة نابع من كونها تشبه المنشأة. فكيف يمكن أن يكون الوضع كذلك بينما تتعارض إمكانية إجراء تلك التعيينات

والفصل الذي تحدثه بين المستوى المفروض فيه اتخاذ القرارات والمستوى المطلوب منه القيام بالتنفيذ، تتعارض تمامًا مع مبادئ تشغيل المنشأة الحديثة؟

لقد كان الاعتماد على المؤسسات التي تفصل بين أقطاب السلطة نابعًا من مفهوم سياسي بحت يتفق مع عصر يعتبر أن المصلحة العامة تتعارض مع المصلحة الخاصة، ولكن الفاعلية تتطلب اليوم عكس ذلك تمامًا، أي مجتمع متكامل حيث تتيح كثافة العلاقات تدفق المعلومات إلى أقصى حد. وعندئذٍ يصبح الفساد عبارة عتيقة يشير بها بمرارة الذين يحنون إلى زمن انقضى، إلى ارتفاع شأن النفوذ المبنى على العلاقات.

لقد تم تكريس الصفقة بوصفها الحقيقة الوحيدة في عصرنا، وكل طلب قادر على الوفاء بالتزاماته طلب مشروع. فكيف لا يتحول إذَن العجل الذهبي عندنا إلى المعبود الأسمى؟ لقد فقدت الدول القومية الضيقة الأفق والقليلة الحيلة، فقدت سطوتها التي اكتسبتها من قبل بوصفها الأمين على المصلحة العامة، كما تجاوزها تسلط دوائر المال، ونافستها ثروات عناصر جديدة، وتلاعبت بها مصالح كثيرًا ما كانت أقوى منها، فباتت تحوم حولها الشبهات أكثر فأكثر بأن إدانتها للفساد ما هو إلا وسيلة للحفاظ على ما تبقى لها من سلطة.

وعليه فإن انتشار «الفضائح» المالية في الديموقراطيات الكبرى ليس حالة شاذة، بل النتيجة المنطقية لانتصار الشمولية الوحيدة الباقية لدينا، ألا وهي شمولية المال، بوصفها معيار نجاح الفرد، وأيضًا نجاح الشركات، والمقياس المشترك الذي يتيح لنا إمكانية إقامة اتصال مباشر مع «نظرائنا» الذين يتقاسمون معنا تبجيل العجل الذهبي، المعبود الذي غدا محطَّ إعجاب الجميع إن لم يكن سبب احتوائهم له.

الفصل التاسع

# العنف الإمبراطوري

هل ستكون الشمولية المجردة للعالم الإمبراطوري صلبة بما فيه الكفاية لكي تقاوم قوة الخبرات الخاصة ذات الطابع الملموس للغاية؟ وإذا لم تَعُد هناك دول قومية، فهل ستحل الحروب الدينية محل الحروب بين الأمم؟ وهل سيكون منطق اللبننة أقوى من المنطق الإمبراطوري؟ أو هل نحن نتجه نحو عالم تخلص من العنف واستعاد الهدوء بعد موت الأفكار وانتصار العجل الذهبي؟ لا يستدعي منا الرد على تلك الأسئلة أن نوجه أنظارنا نحو إيران حتى وإن كان تقطع أنفاس الثورة الإسلامية هناك يثبت بالأحرى المصاعب التي يواجهها الدين عندما يتخذ أبعادًا سياسية في عصرنا الإمبراطوري[1]*

يجب أن تتجه أنظارنا إلى صميم عالم شبكات الاتصال في مناطق كوكبنا الأكثر ازدهارًا. وإذا كان اليابان يستطيع أن يظل «غريبًا» إلى هذا الحد؛ فالأمر يستدعي أخذه في الاعتبار في التجانس العام. وهل ستحُول هذه «الديانات» التي ورثناها دون أن نتلاقى في «كاثوليكية» جديدة تشمل في تماثل واحد المجالات التي تخلت عنها السياسة؟

من السابق لأوانه أن نقرر أن فارقًا أساسيًّا لا يمكن التصدي له سيفرض نفسه على الأقطاب الثلاثة، خاصة بين آسيا والقطبين الآخرين (أمريكا وأوروبا) ويستطيع أن يقاوم نشر القوة. وهل سنصبح بدورنا «آسيويين» كما يدفعنا إلى ذلك منطق العالم الإمبراطوري؟ أم هل سنميل إلى المقاومة؟ وهذا النموذج الأوروبي الذي فرضنا فكره المثالي على العالم بأسره تحت مسماه الثنائي: الدولة القومية والديموقراطية، هل سيزول

---

[1] *ليست إيران وحدها اتخذ فيها الدين أبعادًا سياسية، فهناك إسرائيل، بل والغرب عمومًا وأمريكا خصوصًا في مساندتهم لإسرائيل وغير ذلك مثل ما يحدث للبوسنة والهرسك والشيشان، ولا ننسى دولة الفاتيكان! والمؤلف نفسه في كتابه السياسي الحالي، بدأه بفقرات من العهد القديم!

دون أن يتعرض لهزات عنيفة؟ وهل سنتقبل أسلوب تنظيم غير سياسي متوافق تمامًا مع مقتضيات هذا العالم الجديد والغريب جدًّا بالنسبة لما ترسب في ذاكرتنا حول ما كنا من قبل؟ إن ثقافتنا تتعارض مع مثل هذا التجانس، ولذا فمن المحتمل جدًّا ألا تكون للظاهرة العالمية المتمثلة في انتشار السلطة نفس الآثار في أوروبا وآسيا وأمريكا. وقد تقوم عدة إمبراطوريات بدلًا من إمبراطورية واحدة، وستكون تخوم تلك الإمبراطوريات بالضرورة غير محددة بدقة في عالم انتشار شبكات الاتصال وانتشار السلطة؛ لأن الانتماء السياسي لن يكون سوى سمة ثانوية، ويكفي أن نتصور مثلًا الأقاليم الروسية في الشرق الأقصى القريبة للغاية من اليابان والصين وما قد يسبب ذلك من خصومات حول النفوذ.

ولو كان الحال على هذا المنوال؛ فإن عمليات درء النزاعات قد تؤدي، على العكس، إلى جعل حلها مستحيلًا؛ فكل مجال خاضع لديناميكيته الذاتية و«لديانته» سينطلق في حركة يصعب إيقافها خاصة وأنه لن يكون هناك «مركز» يؤثر عليه. وتلك كانت تجربة اليابان في الحقبة الواقعة بين الحربَين العالميتَين. فقد اندفعت في حركتها، لا بإرادة فرد مثل ألمانيا الهتلرية، ولكن نتيجة عجز مجتمع محروم من مركز عن مقاومة الاندفاعة التي تزود بها. لقد غدت الآن هذه التجربة الخاصة باليابان المصير المشترك لكافة مجتمعات العصر الإمبراطوري التي تدفعها أشكال من المنطق لا تسيطر عليها.

وهكذا يتبين لنا الطريق المسدود الذي يمكن أن يفضي بنا إليه هذا التجانس الذي يشهده العالم ولم يكتمل بعد. إنهم أقطاب ثلاثة أصبح التحكم فيهم والتنسيق بينهم مستحيلًا. وأداء الدول الصناعية السبع الكبرى منذ بضع سنوات يدل بوضوح، في المجال الاقتصادي، على ضروب التجمد التي يمكن أن يُدفع إليها عالم موحد ومحروم في الوقت نفسه من مركز. فهل يمكن أن تؤدي تلك المواجهة في يومٍ ما إلى عنف منظم ومرتب وفقًا لنموذج حرب العصر القومي ولكن بوسائل العصر النووي؟

يظل ذلك غير محتمل، لحسن الحظ، بالنظر إلى أن المواجهة النووية خلال السنوات الأربعين الأخيرة كانت الخاتمة المجردة لعنف العصر القومي: لقد تجلت للعيان الدورة الكاملة للعنف وفقًا لمنطق تركيز القوة في عصر الأمم، ابتداءً من تعبئة جيوش الثورة الفرنسية حتى جعل شعوب بأسرها رهينة يهددها السلاح النووي، مرورًا بالجملة في حربَين عالميتَين.

لقد ابتكر العصر القومي فكرة الحرب الشاملة عندما جعل الحرب التعبير النهائي عن إرادة الشعوب، لا مجرد نزعات عند الأمراء. فقد تعيَّن على الأمم منذ ذلك الوقت أن تصل إلى منتهى منطق القوة بالتمادي فيه إلى أقصى حدوده، حتى إن فكرة الحرب

المحدودة بدت أمرًا شاذًّا. وهكذا قُتلت أعداد غفيرة بكل جسارة باسم الأمة أكثر مما قُتل الأفراد باسم الملك. وكانت إرادة الحياة الجماعية ونقيضتها المباشرة إرادة القتل إحساسًا أقوى من الشعور بالواجب والشرف عند جنود النظام القديم. ونجحت القومية في أن تجنِّد لصالحها كل الطاقات الكامنة والمبعثرة في حدود أراضيها، عن طريق البناء الهرمي للسلطة. وخلقت القوات الهائلة التي استُدعيت لتتصدى لبعضها في الحربَين العالميتَين ما يشبه الباعث الجماعي المعبِّر عن الأمة، في خضم المعارك الدامية. ولما كان الوضع يتطلب ألا يقتصر الأمر على إنزال الهزيمة الماحقة بالجيوش، بل ويقتضي القضاء على أسس قوة الأمة الأخرى، فقد فقدَ معناه شيئًا فشيئًا التمييز بين مقدمة الجيش ومؤخرته، وبين العسكريين والمدنيين. وقد انتهى هذا التطور الذي بدأ قبل الحرب الأخيرة بمائة وخمسين سنة، في معركة فالمي بين قوات الثورة الفرنسية والبروسيين، انتهى بعمليات القصف المرعبة وتعبئة شعوب بأسرها عن طريق الدعاية لكي تظل متمسكة بـ «روحها الدفاعية». وهكذا لم يَعُد السيف امتيازًا خاصًّا واكتسب الموت طابعه الديموقراطي.

وقد تمثلت نهاية هذا التطور في الردع النووي؛ حيث امتدت آثار القوة مع تركز السلطة. فمن جهة لم يَعُد هناك محل للمصائر الفردية وحل التهديد بالقتل بالجملة محل تعبئة القوات بالجملة. ومن جهة أخرى تملى الضرورة السياسية والتقنية أن يتركز الردع النووي في يدي شخص واحد يمتلك سلطة تعريض حياة البشر بأسرهم لخطر. إنها خاتمة غريبة للعنف في عصر المؤسسات. فالمنطق الذي يجعل من المواجهة بين الإرادات الفردية أساس التنظيم الديموقراطي يدفع الأمم نحو تصعيد الأمور إلى حد تحطيم أسس العقد الاجتماعي. فتفويض رئيس الدولة وحده للاضطلاع بمسئولية تحمل أقصى الأخطار التي تتهدد الأمة في مجموعها لا يسمح لنا بأن نتشبه بالمتطوعين المسلحين في فالمي، والمساواة بيننا في مواجهة الردع تجعلنا أقرب إلى العبيد لا المواطنين. فالعلاقة التي تقوم بين الكتل التي تلتزم بخوض المعركة والرجل المنعزل الذي يتحمل مسئولية اتخاذ القرار تتناقض تمامًا مع مفهوم الديموقراطية.

وهل نظل مواطنين عندما تتطلب مصداقية الردع أن نتحول إلى رهائن؛ بل وأن نأخذ رهائن؛ فنتخلى بذلك عن شمولية القيم التي كانت أساس الحوار الديموقراطي ولا السكان المدنيين عند العدو مواطني أمة أخرى بل مجرد مكونات مجردة لا تنفصل الأمة التي يجب أن نهدد بتدميرها؟ وهكذا أصبحنا نحن العبيد الخاضعين لقرارات رئيس فوضناه أمر حياتنا وبِتنا مضطرين إلى التخلي عن المبادئ التي قام على أساسها تمسكنا

بالديموقراطية لضمان أمننا. فلا عجب إذَن في أن تنتج الديموقراطيات النووية في عصر المؤسسات الآفل، مواطنين خابت آمالهم وخارت عزائمهم. فالردع النووي الذي ينهي عصر المؤسسات عن طريق فرض تركيز السلطة إلى أقصى حد هو إذَن بداية العصر الإمبراطوري الذي ينظم عملية تدمير الكيان السياسي. ويتم تمجيد الأمة على حساب مواطني النظام القائم على المؤسسات.

غير أن التفاوت المتزايد بين تركيز القرار النووي وعملية نشر السلطة التي يتميز بها العصر الإمبراطوري تهدد أسس الردع ذاتها. ونلاحظ ذلك بوضوح في حالتَين تتعارضان في الظاهر؛ ففي الاتحاد السوفييتي السابق يزيد السلاح النووي من مخاطر الانفجار، وفي الجماعة الأوروبية يسهم امتلاك انجلترا وفرنسا للقنبلة الذرية في أمن أوروبا ولكنه يثير تعقيدات، بخصوص قيام كيان دفاعي أوروبي يمارس سلطات حقيقية. لقد صُمم الردع النووي من أجل عالم مكون من دول قومية ذات تخوم واختصاصات محددة بكل وضوح، والطابع المطلق للتهديد والمخاطر التي تتمثل في الردع النووي لا يتلاءم على نحو جيد مع السيادات النسبية والمشتركة في العصر الإمبراطوري الذي يخلط الحدود.

وهكذا، وعلى غرار الشجرة التي يتم نقلها إلى مناخ آخر فتفقد أوراقها، قد يتعرض الردع النووي لأن يبدو ذات يوم كفكرة مجردة منفصلة عن الظروف السياسية التي أشرفت على مولدها. لقد كانت القصور الحصينة صروحًا ضخمة تشهد على عالم زال، وظلت صامدة إلى حين أمام المدفعية التي كانت تثقب جدرانها، ولكنها لم تتمكن من مقاومة تعزيز السلطة الملكية التي قضَت على النظام الإقطاعي. وربما حدث نفس الشيء بالنسبة للردع النووي. فسيتعلل قادة الدول النووية لفترة من الزمن بجسامة المسئولية الواقعة على عاتقهم للاحتفاظ بسلطة استثنائية، ولكن ستأتي لحظة سيبدو فيها هذا التركيز للسلطة المتعارض تمامًا مع منطق نشر القوة، أمرًا لا يطاق وخطيرًا. وبدلًا من أن يكون وضع القادة نابعًا من امتلاك السلاح النووي؛ فإن إرادة جعل ذلك الوضع متمشيًا مع مقتضيات العصر الإمبراطوري ستنال من مسألة ملكية هذا السلاح أو على الأقل من جدوى مبدأ الردع ذاته. وربما دفع خطر انتشار السلاح النووي إلى «استئناسه» واستخدامه بدلًا من التلويح باللجوء إليه. وفي نفس الوقت يفرض نفسه مبدأ اتخاذ القرار بشكل جماعي. فهل سيصمد الردع النووي أمام تلك التطورات؟ إن أزمة الردع لا تنبئ بالضرورة بالعودة إلى الأشكال «الكلاسيكية» للحرب.

ويتعين أن يُلاحظ من يؤسفهم أن يسفر زوال الدول القومية عن موت الديموقراطية أن هذا العصر يتضمن تركيزًا رهيبًا للعنف. ولا شك في أن الحقبة التي نقف على أعتابها

لن تشهد بالتأكيد نفس العنف المركز الذي تميزت به الحربان العالميتان الأخيرتان. فلا توجد اليوم أمة قادرة على أن تعبئ قوى ضخمة بهذا القدر حول فكرة. فقد هيأ الخلط بين السلطة المطلقة للدولة القومية وبين «العقيدة» القومية أو الاشتراكية الوطنية أو الشيوعية، الإمكانية لوقوع المذابح الكبرى التي شهدها القرن العشرون. ولكى يظهر من جديد داخل الثالوث العنيف المخطط المنتمي إلى عصر الدول القومية؛ فإن الأمر لا يتطلب فقط أن تتأسس عدة إمبراطوريات بل وأن تكون «عقائد» الغد قادرة على أن تحدد في كل إمبراطورية اتجاهًا استراتيجيًّا واحدًا، في عالم يفتته تعقُّد الشبكات، وتلك مهمة صعبة للغاية، لحسن الحظ.

ومع ذلك لا يعني تطبيق نظم العصر الإمبراطوري على مجال العنف والحرب أن هذا العصر سيكون عصر الهدوء والسلام. فقد رأينا آنفًا أن منطق شبكات الاتصال كشف عن استعداد أكبر لتجنب النزاعات بدلًا من علاجها. وهناك حدود لأسلوب إذابة الاختلافات الصغيرة والعديدة في حامض الامتثالية، ونرى اليوم كافة أنواع التوترات تواصل إحداث اختلالات واضطرابات ونزاعات لا على أطراف عالم العلاقات وحدها بل وفي صميمه.

ولكن ما هو الشكل الذي سيتخذه العنف الذي لن يتمكن العالم الإمبراطوري من حماية نفسه منه؟ هل هو من رواسب منطق مؤسساتي في طريقه إلى الزوال أم هو جزء من خصائص العصر الجديد التي لا غنى عنها مثل الفساد والامتثالية والمشاعر الدينية؟

هناك احتمالات كبيرة بأن ينتشر العنف في عهد شبكات الاتصال وعهد الإمبراطورية، على نطاق أوسع ولكن بشدة أقل. وستتلاشى فروق تقليدية كانت تُعتبر من قبل أساسية. ولن يكون هناك تعارض بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وسيكون الفارق بين الدول التي «تحتكر العنف الشرعي» على حد تعبير ماكس فيبر، وبقية الدول مسألة غير مؤكدة. فمن جهة ستصبح ممارسة العنف من جانب دولة تحاصرها شبكات العالم الإمبراطوري عملًا غير مشروع بل ومستحيلًا، بينما ستنظم بنيات أخرى صفوفها مثل قوات الشرطة المكلفة بفرض المعايير أكثر من كونها تعبيرًا عن السيادة. ومن جهة أخرى فإن تأثر المجتمعات «العلاقاتية» بأي اضطرابات خارجية سيتواكب مع تطوير الأسلحة التي سيصبح مفعولها أقوى واستخدامها أسهل في نفس الوقت للتشويش على التمييز بين أعمال العنف العامة والخاصة.

وقد تبين لنا آنفًا كيف يمكن أن يتواكب حلول الضعف في المجال الاقتصادي ببعض الدول مع تعاظم شأن أفراد فيها مثل مهربي المخدرات؛ وذلك للتشويش على التعارض

بين مجال الدول ومجال المصالح المسماة «خاصة». وينطبق نفس الأمر على العنف الذي «سيتخصخص» هو أيضًا. وسنرى، كما هو الآن في يوغسلافيا السابقة جيوشًا خاصة. وستتخلص الدول من مسئولياتها تارة من باب الحذق التكتيكي وطورًا لعجزها عن ممارسة تلك المسئوليات. وسيتم التواصل بين الجريمة والحرب، اللتين كانتا منفصلتَين في الماضي، وذلك لاستحالة إلصاق تهمة القيام بعمل إرهابي بدولةٍ ما بما لا يدع مجالًا للشك، واللجوء إلى الإجرام السياسي وتسييس الجريمة. وأخيرًا فإن توحيد الوصاية سيدفع بلا شك البلدان الأغنى إلى محاولة تقديم المعونات إلى البلدان الأفقر. ولكن هذه المساعدات التي ستصب في مجتمعات زال منها النظام السياسي ستكون نتيجتها الأولى نقل العنف إلى مستوى أعلى؛ فحيثما يتواجد صراع الجميع ضد الجميع، تتيح الثروة الفرصة للذئاب أولًا لتكون أشرس. وهكذا سيتحقق الموت تحت وابل من رصاص البندقية الآلية بدلًا من الموت نتيجة لسوء التغذية.

كانت التشنجات الحربية المريعة في القرن العشرين تفترض تواجد أمم داخل نطاقات محدودة بقدر كافٍ حتى تكون الحرب انفصامًا تاريخيًّا واضحًا. ومن المفترض أن يؤدي توزيع القوة إلى جعل تلك الانتفاضات أصعب. ومما يدعو للاطمئنان إلى حدٍّ ما أنه لن يأتي بلا شك يوم الأول من أغسطس ١٩١٤م (بداية الحرب العالمية الأولى) والأول من سبتمبر ١٩٣٩م (بداية الحرب العالمية الثانية). ولن تأتي الحرب العالمية في أعقاب السلام، ولكن لن يكون هناك سلام أبدًا.

فالعصر الإمبراطوري هو عصر العنف الشائع والمتواصل. ولن تكون هناك أراضٍ أو حدود يتعين الذود عنها. وتوفير ذلك الأمن المجرد أصعب بمراحل من أمن عالم كانت الجغرافيا هي التي تحدد فيه التاريخ. فلا الأنهار ولا المحيطات تحمى آليات العصر الإمبراطوري نفسه.

فثروتنا أصبحت في الواقع أقل ارتباطًا بالتدريج بملكية الأراضي، ولذا لا يوجد أمام الغازي ما يمكنه أن يجتاحه. ولكن لا يمكن إقامة أي فاصل دقيق بين الدوائر التي يسيطر عليها منطق الشبكات، وتلك التي لاي زال فيها هذا المنطق ثانويًّا، حتى إنه سيصبح من الصعب تدريجيًّا تجاهل ما يحدث عند أطرافنا. ومع ذلك سندعي التوهم بمحاصرة العنف في أحياء مغلقة خارجية وخلق «مناطق حجر صحي»، ولكن تعميم المبادلات وانتقالات السكان وعدوى التلوث واحتمالات نشر أسلحة الدمار الشامل، كل ذلك سيلحق الهزيمة بمحاولة الانعزال التي تتناقض على أي حال بكل عمق مع منطق العالم

الإمبراطوري الذي لا تحدده تخوم أو هوية موحدة. ولذا فإن حروب المستقبل ستكون حروبًا بلا جبهات.

وعليه فإن الإمبراطورية لن تكون إذَن جزيرة صغيرة يحاصرها «برابرة جدد». فالوحدة السياسية لا تتوفر لدى البرابرة المزعومين أكثر مما تتوفر لدى الإمبراطورية. فهؤلاء موجودون داخل الإمبراطورية التي تفرز برابرتها الخاصين بها. والتحسينات المتزايدة التي تطرأ باستمرار على شبكات الاتصال تضاعف في آن واحد من حالات التهميش ونقاط للضعف، ومن أسباب الطرد والتجميد. ومن المأمول بالطبع ألا يكون أي عطل أو تخريب حاسمًا في ظل نظام لم يَعُد يحكمه التدرج الهرمي أو المركزية. فالدوائر والشبكات تتكون من جديد حول المنطقة المصابة بطريقة شبه بيولوجية، كما تلتئم الجروح. ومع أن بنيات الشبكات تُضاعف من إمكانات الاشتقاق إلا أنها تضاعف أيضًا من مواقع الهجوم المحتملة. ويقلل الحرص الدائم على الحدِّ من احتمالات حدوث ما هو غير متوقع أو غير مؤكد، من التسامح إزاء الأعطال والأخطاء. ولا توجد أخطاء لا يمكن إصلاحها، ولكن لكل خطأ عواقب. وفي هذا العالم الذي يفتقد التناسب العلة وأثرها، يتعين مضاعفة شروط الأمان. فلا مجال للتسامح عندما تسقط طائرة ركاب بسبب خطأٍ ما في بنائها. وسيكون ذلك غير مقبول بدرجة أكبر لو أن بضعة كيلوجرامات من البلوتونيوم المسروق من محطة نووية تم تداولها عن طريق عصابة إرهابية. ولذا فإن أساليب «فحص النوعية» في الصناعة الحديثة ستمتد شيئًا فشيئًا لتشمل المجتمع الإمبراطوري في مجموعه. وستتضاعف عمليات الرقابة هذه مع تزايد حالات استخدام العنف أو التخريب. ولكن رجال الإمبراطورية الذين يخوضون حربًا بلا جبهات لن يكونوا جنود الملك أو مواطنين يرفعون السلاح دفاعًا عن الجمهورية، بل سيصبحون رجال شرطة يقظين، متأهبين دائمًا لمطاردة كل ما هو مختلف أو مجهول أو غامض.

# خاتمة

في التاسع من نوفمبر ١٩٨٩م سقط حائط برلين وانتصرت الديموقراطية.

وهكذا لم يتمكن هتلر أو ستالين من وأدها. كانا يريدان مصادرة السلطة، أي أنهما كانا يؤمنان بها، فقضت تلك العقيدة على كل منهما. وقد حصرت المعركة؛ لأنها حددت مجالًا سياسيًّا. لقد شكلت شعوب الشرق كيانًا سياسيًّا في لحظة، أي في المدة التي استغرقتها الثورة. وجربت هذه الشعوب سيادة الشعب. وإذا بنا نجد أن هذا الانتصار الحديث يبدو معرَّضًا للخطر، لا لأن قوة العدو تتوطد — فهذا الخطر قد يذكرهم بما تعاهدوا عليه من قبل — ولكن لأن الأعداء الحقيقيين لم يعودوا معروفين تمامًا.

لقد تمكن الكذب الشمولي من فرض عبوديته على ملايين البشر بشر الرعب. ولكن هذه العبودية كانت هويتها قابلة للتعرف عليها. ولن يكون الحال على هذا المنوال في مجتمعات العصر الإمبراطوري؛ فليست هناك تماثيل لمسئول الأمن السوفييتي درجينسكي تستدعي النسف، بل سلطة ملامحها غير محددة، ومنتشرة، والتمكن منها متعذر. ففي هذا النظام يصبح كل فرد شرطيًّا، دون أن يكون هناك رئيس شرطة يمكن توجيه ثورتنا ضده. فنحن لم نَعُد محرومين من الحرية ولكن من فكرة الحرية؛ فقد تصورنا الحرية طوال قرنين من الزمن من خلال النطاق السياسي الذي كان ينظمها. وأردنا أن نكون مواطنين، ولكن المواطنة لم تَعُد اليوم سوى وسيلة مريحة للتعبير عن عدم رضانا عن قادتنا. لقد فقدنا ما كانت تعتمد عليه كرامتنا كرجال أحرار وذلك بالتطلع إلى إقامة كيان سياسي. وتأثير تلك اللامبالاة متخفٍّ على عكس الاستبداد القديم، فهي ناعمة مثل النزيف البطيء الذي يتعذر إيقافه.

وفي الثاني من أغسطس ١٩٩٠م تم غزو الكويت، فهل كان عملية سطو من الطراز القديم أو محاولة لتحديد تخوم العالم الإمبراطوري؟ لقد تمكن عالم العلاقات من إبعاد

العنف عنه بمزيج من اللامبالاة الساذجة والشراسة البحتة. فالقتلى من العراقيين لم يزيدوا أبدًا عن كونهم مجرد إحصائية غير دقيقة وعدد محدود من الصور، بل وتحولت الحرب إلى إحدى ألعاب الفيديو. كما أن الأمر لم يتطلب منا حتى البغض أو المقت! فطوال مدة هذا النزاع كانت مراعاة وجهات النظر الداخلية من هموم حكوماتنا الرئيسية. فنحن لم نكن مستعدين لا لتقديم تضحيات ولا للتعبير عن الكراهية. ولأول مرة منذ تاريخ الحروب أولى القادة العسكريون اهتمامهم بإدارة الرأي العام وبمشاعره الجماعية، بنفس قدر اهتمامهم بالمعارك بعد أن استوعبوا دروس فيتنام. فقد تم خوض هذه الحرب وكأنها مجرد عملية تهدف إلى استتباب الأمن تولاها محترفون مكنهم التفوق التكنولوجي الهائل من حصر الخسائر في أضيق نطاق. لقد تم سحق المتمردين ونالوا العقاب، ولكن هل سيظل الحال دائمًا على هذا المنوال؟ هناك سباق دائر بين انتشار التكنولوجيا الذي يزيد في إمكانات اللجوء إلى العنف، والتوسع في العلاقات بين السلطات الذي ينزع فتيل العنف. وقد يكون انتشار التكنولوجيا أسرع ولكن حتى متى سنحتفظ بذلك التفوق بحيث نكون قادرين على إبعاد ما قد يهدد مجتمعاتنا المعقدة التركيب؟ ولو تم اللحاق بنا، هل سنتمكن من إذابة انفعالات الآخرين في عالمنا المجرد من العواطف؟ وهل سيتغلب التعقيد على الأفكار البسيطة أم أن تلك الأفكار ستودي بذلك التعقيد؟

إن صحراءنا البشرية المحرومة من العواطف والمحاطة بدواعي الحقد قد تشتعل فيها النار مثل الأحراش الجافة. لقد كانت الإمبراطورية الرومانية تتجاهل بكل عجرفة أقاليم البرابرة المحيطة بها، وكان ذلك التجاهل يساعدها على مواصلة الحياة. ولكن هذا اليسر غير متاح لنا. فما هي تلك «العقيدة» المانعة والفظة التي سنبتكرها لكي نبرر لأنفسنا سعادتنا في خضم ذلك الشقاء المحيط بنا؟ إننا أهداف طبيعية لبغض آلاف الملايين البشر وحسدهم، فهل سيكون رد فعلنا شيئًا خلاف الخوف والحياة بلا عواطف في عالم تتأجج فيه المشاعر؟ وهل ستستبد تلك الدوافع المتعصبة بدورها بهذا العالم الإمبراطوري الذي يقف أمامها عاجزًا بحكم منطقه؟ وهل سيكون ذلك التعصب المتفشي أخطر من العنف المُركز والمنظم على يد النظم الشمولية في عصر القوميات؟

لا توجد حتى الآن إجابات على تلك الأسئلة. وكل ما يمكن أن نحرزه فقط هو أن النظام الاجتماعي، شأنه شأن المارد الذي أفلت من عقال صاحبه، تكمن بداخله قوة لم تعهد أبدًا من قبل ولا تخضع لأي توجيه حتى إن محاولة تحديد مسارها لا تقل صعوبة عن الادعاء بإمكانية السيطرة عليها إثر انطلاقها.

إننا لا نزال في ما قبل تاريخ هذا العصر الجديد. وسيظل منطق الدول القومية متعايشًا لأمد طويل مع منطق العالم الإمبراطوري. فهل سيحاول هذا الأخير إن يمدَّ سلطانه على غرار الإمبراطوريات التي سبقته لكي يحدَّ من التهديدات التي تحيط به أم هل سيصيبه بالشلل المنطق الذي يحكم حركته؟ وأولئك المتواجدون عند أطراف الإمبراطورية الذين ستسول لهم أنفسهم تحديها، سينتابهم التردد باستمرار؛ فبوسعهم المراهنة على عجز تلك السلطة اللاحقة للقومية عن التصدي بفعالية للتهديد الكلاسيكي من جانب الدولة القومية، أو أن يخشوا رد الفعل العاصف من جانب الدولة الإمبراطورية إذا ما تعرضت للاستفزازات. لقد تمثَّل خطأ صدام حسين الاستراتيجي في أخذه بعين الاعتبار أن العالم الإمبراطوري الذي يتولد لا تزال تنظمه دول قومية ذات إرادة سياسية. لقد تصدَّى تخالف عدة دول لدولة أخرى. فماذا سيحدث لو أن انتشار القوة في العالم الإمبراطوري كان متكاملًا للغاية لكي تُنظم إرادة سياسية؟

الثاني من مارس ١٩٩٢م: يوم عادي كبقية الأيام الأخرى في هونج كونج.

رجال مسرعون لا ينفصلون أبدًا عن تليفوناتهم التي تصاحبهم في جيوبهم. تلك هي قمة عالم العلاقات. وهنا تتوفر الحرية المجردة من الديموقراطية، وطاقة هائلة تدفع عناصر الليجو البشري القابلة للتبادل نحو المزيد من الاتصالات والارتباطات. لقد حلت المراكز التجارية محل الكاتدرائيات، والاستهلاك هو الذي يحظى بالاهتمام ويجرى استعراضه ببذخ وسط فيض من الرخام الأبيض. ولا يُسأل الشخص: «من أنت؟» ولكن بالأحرى: «مع من تتعامل؟» ومن فرط التقاء الشخص بالآخرين؛ فإنه لا يلتقي مع نفسه. وهكذا تتجسد عزلة ووحدة الإنسان الذي لم يلتقِ أبدًا مع نفسه. وكل مقابلة تجرى الآن عن طريق الوساطة وتخضع لرموز معينة منمطة؛ كارت الحساب الإلكتروني والعلاقات المميزة للمنتجات الكمالية الباذخة. إننا رجال شبكات الاتصال، رجال بلا مبادئ، لا نملك إلا صيغًا عملية. وعصر العلاقات يعمل بشكل أفضل من أي تنظيم إنساني آخر، ولكن دون أن يعرف أحد ما هو الهدف. لقد انطلقت الآلة وراحت تواصل عملها، والعالم الإمبراطوري ليس أيديولوجية بل عملية تطور وهو يفرز الامتثالية، وإن كانت تلك الامتثالية لا تدري إلى أي شيء يجب أن تمتثل. ولكن هل تتم هذه العملية من داخل ذاتها أم تحتاج إلى عالم آخر لا يخضع لنفس القوانين لكي تحافظ على ديناميتها؟

وهذه الحركة الرائعة والباطلة لا تكفُّ عن إصابتنا بالدوار، ولكن تمرُّ أحيانًا في خلدنا فكرة غير معهودة؛ متى سنتحرر من طغيان التقدم؟ ألن تكون هناك نهاية لتكاثر

خلايا العلاقات؟ ومن أين تنبع تلك الحاجة الملحة إلى عدم ترك أي «مساحة بيضاء» على خريطة الإمبراطورية؟ إن منطق الإمبراطورية يدفع إلى التوسع بلا حدود، ولكننا نعلم مع ذلك تمامًا أنه من المستحيل عمليًّا تعميم سير عمل العالم الصناعي ليشمل بقية كوكبنا. فهل نحن مثل هواة اقتناء المجموعات المهووسين الذين تتراكم عندهم الأشياء حتى تلفظهم بيوتهم بعد أن تصبح غير قابلة للسكن؟ وهكذا يطرد الإنسان من العالم على يد إبداعاته.

لقد ادَّعت الشيوعية أنها تحل التناقض بإضفاء معنًى على عمل كل إنسان. وقد قبلت أن تنجرف في تيار التاريخ ودفعها طموحها البروميثيوسي إلى الارتفاع على ذلك التيار وإنهاء التاريخ باختراع حقيقة عن العلاقات الاجتماعية. ونحن أكثر تواضعًا ونزعم أيضًا أننا «نضع حدًّا للتاريخ»، ولكن عن طريق زوال معركة الأفكار في ظل عالم منظم ومرتب بما فيه الكفاية بحيث تصبح الحقيقة غير لازمة.

ونحن بدور الحداثة الرُّحل الذين أنهكتهم الحركة الدائبة التي يفرضها علينا التقدم منذ قرنين من الزمن، نتطلع إلى بعض الراحة. والبحث عن الحقيقة يثقل علينا كالمتاع المربك الذي أصبح عديم النفع، بل وخطرًا. وربما يحدونا الأمل في قرارة فؤادنا بأن نفلت من السباق المجنون الذي يجرفنا سعيًا وراء الحقيقة بالكف عن البحث عنها. فهل يتعين علينا ألا نعرف السكينة إلا في النوم وأن يظل قلق الإنسان لأمد طويل نهرًا يجري في جوف الأرض؟

أمامنا ثورة يجب أن تنجز، وهي ثورة غير سياسية بل روحية. ولا جدوى من التباكي على أزمة التنوير، ويجب أن نتقبل وصولنا الآن إلى نهاية مطاف عصر القوة المعتمدة على المؤسسات. ولن نرى هذا العصر يبتعد عنا بلا تحسر عليه؛ فقد كانت قدراته استثنائية في مجال تنظيم البنيات المعقدة وتبسيطها، كما أنه نجح على مدى قرنين تقريبًا في مواكبة التطور غير المسبوق للمجتمع. وتعقدت تفرعاته إلى ما لانهاية دون أن ينال ذلك من المبادئ الأساسية لاعتماد القوة على المؤسسات، ودون أن يعرقل التنظيم المؤسساتي إثراء البنيات الاجتماعية. فقد نمت المنشآت وتطورت النقابات واختفت نواحٍ كاملة من الاقتصاد وحلت نواحٍ أخرى محلها. وبدا من ضخامة تلك التطورات أنها الدليل على أن النظام المعتمد على المؤسسات؛ الدولة القومية والديموقراطية البرلمانية، يتميز هو وحده بالمرونة الكافية التي تمكنه من التوافق مع المجتمع المتغير بلا توقف.

ويتضح لنا الآن أن الانتصارات التي كنا نظنها نهائية تنال منها دوائر القوة. لقد أقمنا الصرح فوق الرمال وراحت أساساته تخور. وكلمات الأمس العظيمة؛ الديموقراطية والحرية ... يصدر عنها الآن نغم أجوف. وقد استبدت بنا البلبلة فبات أمامنا أحد خيارين:

- أولهما العودة إلى منابع النظام المؤسساتي الآفل والبحث عن أسس عقيدة جديدة، عقيدة القانون الطبيعي الذي لا يوجد قانون بدونه، وذلك عن طريق اتفاق غير محدد المعالم حول بعض المبادئ العامة الشاملة. وقد أوضح هذا الكتاب مخاطر مثل هذا المسار وغموضه. فلم نَعُد بعدُ في عصر التنوير، كما لم يَعُد هناك نظام سياسي قادر على خلق قِيَم. وتحويل القانون إلى عقيدة نؤمن بها لن يكون على الأرجح سوى خدعة لن تجدي فَتيلًا. وسنصبح بذلك حراسًا تسلط عليهم وسواس آلية تدور بكفاءة. ولكن هذه الخدعة البائسة لن تسد الفراغ المركزي. وتلك استراتيجية خطرة لأنها تترك في الواقع المجال مفتوحًا لكل ضروب الخداع عن طريق شمولها المتسامح ظاهريًّا.
- وثانيهما، وهو الخيار الذي حاولنا اتباعه، هو مواجهة الواقع والإقرار بنهاية عصر التنوير، ثم بعد ذلك محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ولكن إلى أي منبع نرجع؟ لقد اقترح البعض العصر الوسيط وإمبراطوريته المقدسة، ولكن لا محل لإمبراطورية مقدسة بدون المسيحية. ويتعين هنا العودة إلى مدى أبعد والوصول إلى رواقيي العصور القديمة الذين عرفوا كيف يضفون على الحرية معنًى فلسفيًّا أكثر من المعنى السياسي بعد سقوط أثينا.

وخير ما يمكن أن نرجوه للعصر الإمبراطوري الجديد الذي راح ينمو، أن يكون شبيهًا بالإمبراطورية الرومانية في عهدي أدريانوس وماركوس أوريليوس. ويتعين على هذا العصر الجديد ألا يزعم أنه يرقى إلى السماء، ولا يمتلك السماء من أجل احتياجات الأرض. فهو عصر لا يقبل إلا أن يكون طريقة للإدارة ويدرك أنه ليس سوى ذلك. وهذا هو مصدر ضعفه وقوته. فلا توجد إذَن أي «وصفة» سياسية لمواجهة أخطار عصر ما بعد السياسة.

وبهذا المعنى تكون الثورة المطلوب إنجازها ذات طابع روحي. وستدور مناقشات المستقبل حول علاقة الإنسان بالعالم. وستكون الحوارات ذات طابع أخلاقي، وربما تولدت السياسة عنها من جديد، من خلال تطوير يبدأ من أسفل، من الديموقراطية المحلية وتعريف المجتمع لنفسه بغية التوجه إلى الأعلى. وسيكون التطور على نفس المنوال

سواء في أجزاء العالم التي لم تفرض الديموقراطية وجودها فيها، مثل الاتحاد السوفييتي السابق، أو في تلك التي وصلت فيها الديموقراطية إلى حد الإنهاك. فالتضامن الذي يجب أن يسمح بتجاوز تراجع المجتمع لن يكون إذَن «سياسيًّا» في البداية، وسينبع أساسه من الشعور بالمسئولية المشتركة أمام عالم يجب أن تقرر حدوده تطلعات الإنسان.

فالحركة الإيكولوجية التي تهتم في المقام الأول بعلاقة الكائنات الحية ببيئتها، تؤكد أنها ترفض اعتبار الإنسان مقياس كل شيء، وتحاول اكتشاف قواعد نظام يتجاوزنا، وذلك على خلاف المدافعين عن البيئة المحيطة بنا الذين سبقوا الإيكولوجيا، وربما فتحت هذه الحركة مجالًا جديدًا للتعريف المجدد للمجتمع البشري، شريطة تحررها من الميل إلى إضفاء الصفات البشرية على كل ما يحيط بنا، وألا تقوم في الوقت نفسه بإحلال أيديولوجية حقوق الأعشاب محل أيديولوجية حقوق الانسان وتقدم الطب الذي يخلصنا من مصادفات الوراثة يجبرنا على الإجابة على الأسئلة التي لم نطرحها أبدًا على أنفسنا، وعلى إعادة تعريف المجالات الخاصة بكل من الإنسان والمجتمع. إننا لم نَعُد ندرك ما هي الحرية في حدود المجال السياسي الذي تطرقنا إليه. فهل سنعيد اكتشافها بمعنًى عميق وجديد وسط هذه المجاهل المتفتحة أمام براعة الإنسان؟ ففي الزمن الذي كان لا يزال للجغرافية فيه معنًى، كانت أمريكا الشمالية مركز التجربة السياسية الأولى لعصر المؤسسات. وربما أتاح كل من علمي الإيكولوجيا والبيوطيقا (علاقة علم الأحياء بالأخلاقيات) للعالم الإمبراطوري الجديد إمكانية فتح الحوار أخيرًا حول المبادئ التي يحتاجها العالم ليكتسب معنًى، علمًا بأن هذَين العلمَين يشكلان في حد ذاتهما قارتَين لا يزال مضمونهما مجردًا.

ولكي يصبح مثل هذا المسعى ممكنًا؛ فإن الأمر يستلزم أن يكون هناك أناس وحيدَين و«حكماء» قادرين على تصور العالم المنتهى الذي أضحى نصيبنا المشترك من جديد: إنه إقرار بديهي بالنسبة لحكيم من العصور القديمة، وضرب من السذاجة الغربية والخيالية في عالم قائم على المؤسسات، ننتظر فيه كل شيء من الآلية الاجتماعية.

وعليه فإن آلية نهاية عصر التنوير وتطلعه إلى التوصل إلى نظام رشيد عن طريق السياسة لن يكون بالضرورة تخليًّا عن العقل وعودة إلى الانفعالات الغامضة. غير أن تفادي تلك المخاطرة يتطلب منا أن نعود إلى الحكمة، بالمعنى الرواقي للكلمة؛ أي حماية استقلال الفكر ليس فقط من شرطة النظم الدكتاتورية ولكن أيضًا من إفقار الوعي.

ولن يكون الأمر بسيطًا، والواقع أن هذا العصر متسامح بوجه عام، وسيجد الذين اختاروا ألا يكونوا ممتثلين لمعايير مقررة، مثير للإعجاب وليس خطرًا، على غرار أولئك

الرهبان اليابانيين ذوي الشعور الطويلة التي دبَّ فيها البياض بسبب عزلتهم. وكم سيكون من الصعب على المرء أن يقف راسخ القدمين على أرض صلبة، أي باختصار أن يأخذ قضية حرية الفكر مأخذ الجد، كما أقدم على ذلك الذين خاطروا بحياتهم في برلين وموسكو في معركة كان السعي فيها إلى الحقيقة لا يزال عملًا سياسيًّا.

هنـــداوي